

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي - أحمد صالحى - النعامة



قسم اللغة والأدب العربي

معهد الآداب واللغات

مستويات الدرس اللسانيّ عند ابن جنى

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه نظام "ال.م.د"
تخصّص: اللسانيات وتعليميّة اللغة العربيّة

إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد جلايلي

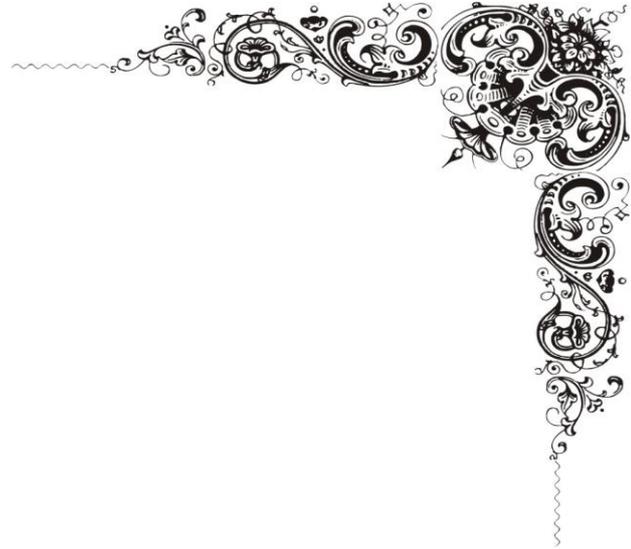
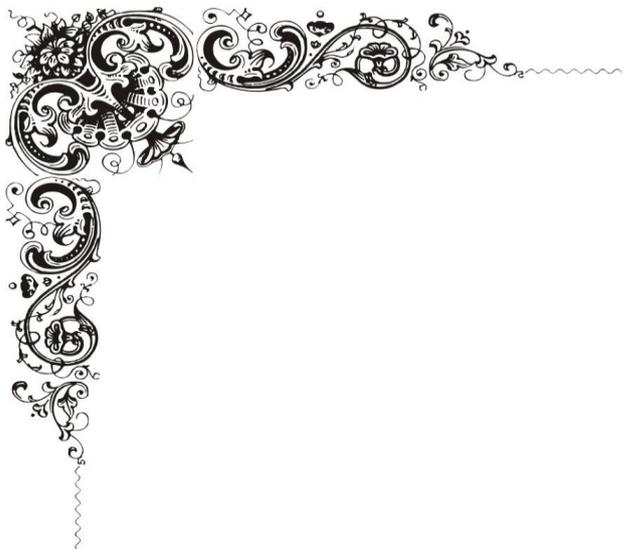
إعداد الطالبة: فاطمة دوحاجي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	المؤسسة	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي النعامة	أستاذ ت العالي	أحمد موساوي
مشرفا	المركز الجامعي النعامة	أستاذ ت العالي	أحمد جلايلي
مناقشة	جامعة سيدي بلعباس	أستاذة ت العالي	أمينة طيبي
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ ت العالي	محمد سعدي
مناقشة	جامعة سعيدة	أستاذة ت العالي	عمارية حاكم
مناقشا	المركز الجامعي النعامة	أستاذ محاضر أ	بغداد بلية

السنة الجامعيّة

1439-1440هـ / 2018-2019م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

أهدي هذا البحث

إلى

والديّ الكريمين اللّذين كانا لي دعمًا وسندًا في الحياة:

أبي الكريم، وأمّي الفاضلة

وإلى

الزّهر الفواح والعسجد المصون:

بنيتي زاهية

وإلى عائلتي: إخوتي وأخواتي

وإلى

مشرفي الذي أنار لي دروب المعرفة: أحمد جلايلي

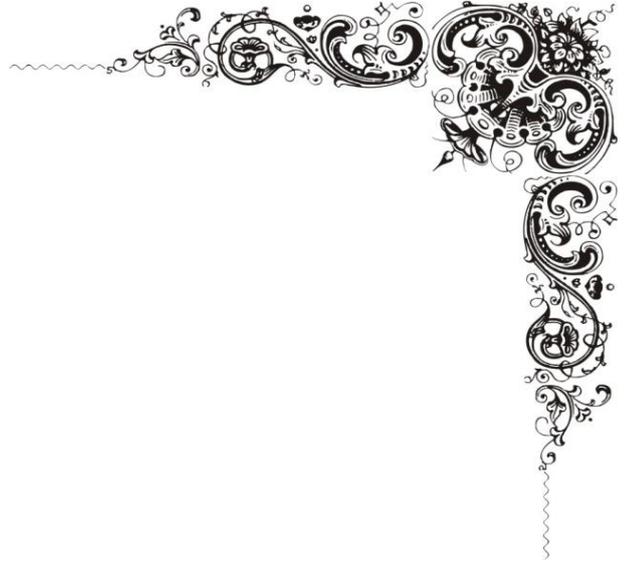
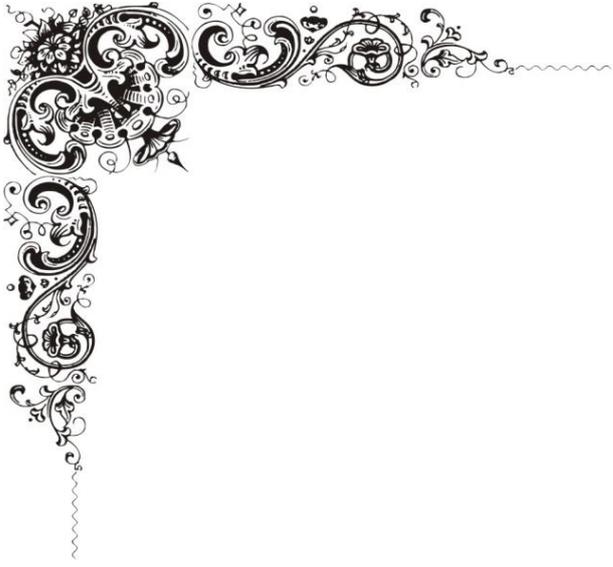
وإلى

المركز الجامعيّ للنّعمة: إدارة وأساتذة وعمّالا

وإلى كل من تطلّعت نفسه بحبٍ وشغفٍ إلى تكملةِ هذا البحث

إليهم جميعا لا أستثني منهم أحدا

الطّالبة: فاطمة دوحاجي



مقدمة



المقدمة

الحمد لله الذي اختار اللسان العربي؛ لحمل الرسالة الخاتمة، ونص في القرآن الكريم على عربيته في آيات عديدة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: 2].

إنّ الدرس اللغوي عند العرب نشأ نشأة أصيلة عربية أشهرها بداية أبي الأسود الدؤلي، وقد كان الدافع الأساس للعناية بجميع جوانب اللغة؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، هو الحفاظ على القرآن الكريم لغةً ومعنى، وهذا ما دفع العلماء إلى تأمل اللغة ودراستها دراسة علمية تعتمد على الملاحظة والاستقراء.

وقد بذل العرب جهودًا جبارة في خدمة لغتهم، فنظروا في كلّ جوانبها نظرات عميقة شاملة، ولم يفتهم في واقع الأمر شيء يعرض له الدرس اللغوي الحديث من مسائل تتعلق بمادّة اللغة، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللغة العربية، وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرةً علميةً، حيث دفعهم حرصهم عليها والإعتزاز بها

إلى دراستها دراسةً جادّةً، تضمّنُ صيانة لغة القرآن الكريم من التّحريف
واللّحن على كلّ مستويات اللّغة.

وقد كان للعرب القدامى جهود محمودة في مجال الدّراسة اللّغويّة؛ حيث
تُعدّ اللّغة العربيّة من اللّغات القليلة الّتي حظيت بدراسة وافية لمستويات اللّغة
بشكل يكاد يكون وافيا؛ فعناية العرب بالمستويات اللّغويّة عناية قديمة تعود إلى
اليوم الذي أصاب فيه اللّحن أصوات العربيّة ونحوها وصرفها ودلالاتها.

فنظروا في أصوات اللّغة وفي مفرداتها ومعاني هذه المفردات وفي
صيغها وتراكيبها، وخلفوا لنا في كلّ ذلك الجليل من الآثار، ووضعوا في أيدينا
تراثا لغويّا عملاقا يستحقّ الثّناء والتّقدير، ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه
الجوانب الّتي تتّصل بمادّة اللّغة نفسها، وإنّما قدّموا لنا كذلك ضروبا شتى من
القضايا والمشكلات الّتي تتّصل بلغتهم.

وقد أرسى قواعد اللّغة العربيّة علماء أجلاء تفرّغوا للغوص في أعماقها
من أجل الحفاظ عليها، ورفع صرحها، ومن بين هؤلاء العلماء العالم الفذّ أبو
الفتح عثمان ابن جنّي.

من هذا المعطى إرتأينا أن يكون موضوع بحثنا: "مستويات الدّرس
اللّسانيّ عند ابن جنّي"، وذلك لما له من مكانة وجهود جبارة في إرساء قواعد

اللغة من خلال مؤلفاته، وقد حاولنا في هذا البحث أن نجيب عن الإشكالية

الآتية:

✓ ما أهمّ القضايا اللغوية التي تناولها ابن جنّي في مؤلفاته: الصوتية

والصرفية والنحوية والدلالية؟

✓ فيم تمثّل إبداعه اللغويّ ؟

✓ وما هي المسائل اللسانية التي إنفرد بها ابن جنّي عن سابقيه؟

✓ وهل إستفاد اللسانيون المحدثون من بحوثه اللسانية ؟

وتأتي أهمية بحثنا لكونه يسلّط الضوء على جملة من القضايا التي يتناولها

ابن جنّي بالدراسة وتتبع العلاقات والروابط بين مستويات الدرس اللساني؛

الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وذلك بغية التوصل إلى فهم مشترك تتضح

من خلاله وشائج الإتصال بين تلك المستويات التي لا يجوز الفصل بينها فصلاً

قسرياً يُفقدُها الحيوية والمرونة والقدرة على التجدد.

وأما مادة بحثنا فقد كانت غنيّة، لأننا اعتمدنا على كتب القدماء اللغوية،

والصرفية، ودراسات المحدثين، واعتمدنا أيضاً بعض الدراسات لعلماء الغرب

عندما رأينا ذلك ضرورياً.

فلولا هذه الدراسات السابقة، وأخصّ القديمة منها لجهلنا هذا التراث اللغويّ

العظيم، فشكراً لأولئك العلماء القدماء الذين يسّروا كثيراً من صعوبات الدرس

اللُّغويِّ، وذلَّلوا لنا صعابها، وأبعدوا عنَّا الكثير من العناء حيث كانت عندهم اللُّغة
محاطة بقدر عظيم من القداسة والإحترام، وعلى بحوثهم إهتدينا إلى مجموعة من
النتائج.

ولا بُدَّ أن يكون كلُّ بحثٍ يهدف إلى غايات، وكان من أهدافِ بحثنا أن
نحقِّق الغايات الآتية:

✓ الرِّغبة في الإحاطة ببعض جوانب حياة ابن جنِّي العلميَّة .

✓ إعطاء هذا العالم جزءا من اهتمامنا عرفانا بما قدّمه القدامى للعربيَّة من

خدمة جليلة وبخاصَّة في مجال علم الأصوات وعلم النُّحو وعلم

الصِّرف وعلم الدِّلالة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تتشكَّل خطَّته من مدخل وأربعة فصول،

وخاتمة، كما ذيلناه بفهرسين.

عرضنا في المدخل بعض ملامح شخصيَّة ابن جنِّي من خلال التَّعرِّف

إلى نسبه ومولده ونشأته، ووفاته وأساتذته الذين تتلمذ على أيديهم، كما تحدَّثنا

عن حياته العلميَّة، وأوردنا أهمَّ المؤلِّفات التي خلفها وأسهم بها في إثراء علوم

اللُّغة، وتطرَّقنا أيضا إلى مصادره في الدِّراسة اللُّغويَّة وختمنا هذا المدخل

بالحديث عن المنهج الذي اعتمده ابن جنِّي في هذه الدِّراسات.

خصّصنا الفصل الأوّل للمستوى الصّوتي، وتحدّثنا فيه عن بعض قضايا الصّوت عند ابن جنّي، فذكرنا تناوله للصّوامت، ثمّ عرضنا مفهوم الصّوت عنده والفرق بينه وبين الحرف، ثمّ تناولنا تقسيمه للصّوامت ذاكرين فيه الأصوات الأصول وما يتفرّع عنها من أصوات مستحسنة وأخرى مستقبحة، ثمّ ذكرنا حديثه عن مخارج الصّوامت، وآخر نقطة في هذا الجزء تضمّنت الحديث عن صفات الصّوامت.

ثمّ تناولنا المصوّتات عند ابن جنّي، تعرّضنا أوّلاً لتعريف المصوّت والفرق بينه وبين الصّامت، ثمّ عرضنا فيه عدد المصوّتات كما وردت عند ابن جنّي، وتحدّثنا عن مخارج المصوّتات وصفاتها. وبعدها إنتقلنا إلى الحديث عن مسألة مهمّة تمثلت في علاقة المصوّتات الطّويلة بالمصوّتات القصيرة، وختمنا هذا الجزء بقضية موقع المصوّت من الصّامت.

أمّا الفصل الثّاني: فقد أفردناه للمستوى الصّرفي، فتطرّقنا فيه لبعض آرائه الصّرفيّة، ومن ذلك حديثه عن ماهية التّصريف والغرض منه، وذكره لأبنية الأسماء والأفعال، ثمّ تناولنا آراءه في الإشتقاق وتقسيماته، وفي ظاهرتي الإبدال والإدغام.

ثم أفردنا الفصل الثالث للمستوى النحوي عند ابن جنّي، تعرّضنا فيه إلى بعض القضايا النحويّة، بدأناه بتعريفه لبعض المصطلحات منها: القول والكلام، والفرق بينهما،

والنحو، والإعراب، والبناء، ثمّ تحدّثنا في هذا الجزء عن الأصول المعتمدة في الدّرس اللّغوي عند ابن جنّي كالسماع، والقياس، والإجماع، والتعليل.

أمّا الفصل الرّابع فقد خصّصناه للمستوى الدّلالي، فعرضنا فيه مفهوم الدّلالة، وأنواعها، وقضيّة اللّغة، تعريفًا وتكوينًا ونظريّات، وهذه القضايا المتّصلة باللّغة نفسها كانت تشغل مكانا مهمّا في البحوث اللّغويّة آنذاك، كما تطرّقنا إلى بعض القضايا التي أبرز فيها ابن جنّي قدراته على رصد الظواهر اللّغويّة وتحليلها بمنطق علميٍّ، ومن ذلك علاقة الصّوت بالمعنى، ومعاني الصّيغ، وترتيب الحروف بما يضاها الأحدث.

أمّا الخاتمة، فعرضنا فيها أهمّ النّتائج المتوصّلة إليها في هذه الدّراسة. وقد اعتمدنا في بحثنا هذا المنهج الوصفيّ؛ الذي لاءم طبيعة الموضوع. ومن مؤلّفات ابن جنّي التي اعتمدها طيلة بحثنا هي: "الخصائص" و"سرّ صناعة الإعراب"، و"التّصريف الملوكي"، و"المنصف شرح تصريف المازني"، و"اللّمع في النّحو".

وكانت عدّتنا فيه جملة من المصادر والمراجع تتوّعت بين قديم وحديث،
ومنها المؤلفات الصوّتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة، والمعاجم، وأخصّ
بالذّكر كتب بعينها، مثل: "كتاب العين"، للخليل بن أحمد الفراهيدي، و"كتاب
سيبويه"، وكتاب "الأصول في النّحو" لابن السّراج، وكتابي: "شرح الكافيّة"،
و"شرح الشّافيّة" لرضي الدّين الإسترابادي، و"شرح المفصّل" لإبن يعيش، و"همع
الهوامع" للسّيوطي...

ومن الدّراسات السّابقة التي تناولت ابن جنّي بالبحث:

✓ ابن جنّي النّحوي: للدّكتور فاضل صالح السّامرائي، رسالة
ماجستير.

✓ ابن جنّي وجهوده في دراسة الأصوات في ضوء علم اللّغة الحديث:
للدّكتور مصطفى مجمد عويضة، رسالة دكتوراه كلىة الآداب جامعة
عين الشّمس.

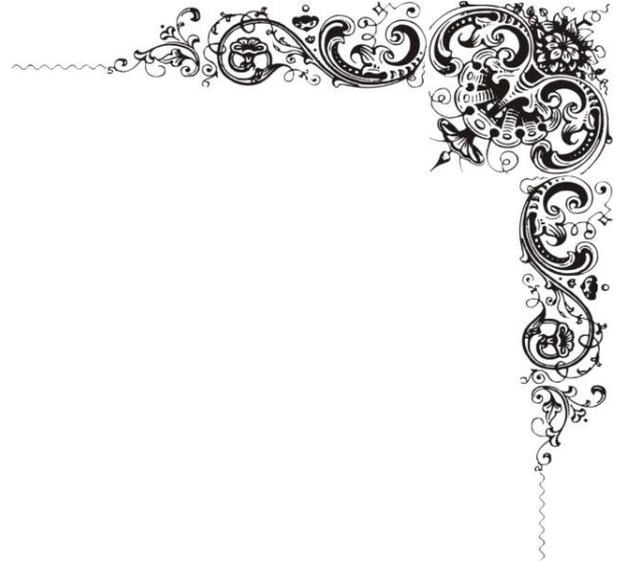
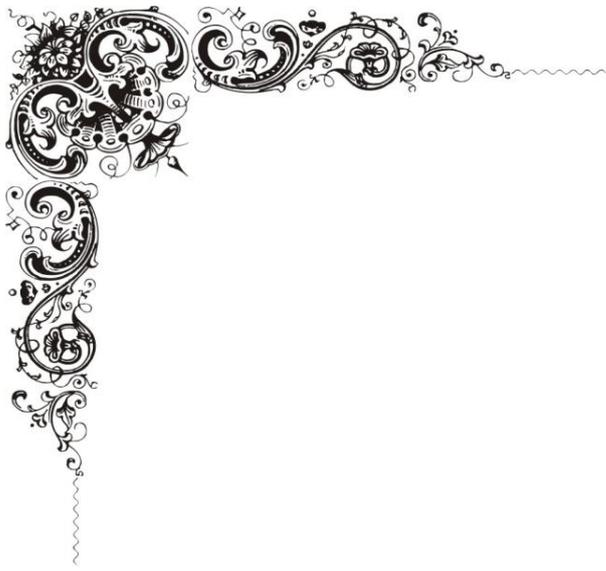
✓ مستويات التّحليل اللّغوي عند ابن جنّي من خلال كتابه
"الخصائص": للدّكتور دوکوري ماسيري.

✓ جهود ابن جنّي في الصّرف وتقويمها في ضوء علم اللّغة الحديث:
للدّكتور غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، رسالة مقدّمة لنيل درجة
الدّكتوراه.

وبمناسبة إنهاء هذه الأطروحة العلميّة أقدم شكرا كاملا إلى أستاذي
ومشرفي وسندي الأستاذ الدكتور: أحمد جلايلي، لما بذله من جهود علميّة
وبيداغوجية، إن على مستوى التّعليم في السّنوات الجامعيّة كلّها، بدءا من دراسة
الليسانس، إلى مرحلة الماستر، ثم إلى مرحلة التّكوين البيداغوجي في الدّكتوراه
التي كان مسؤولا على مشروعها، وإكتمل بتضحياته، وتضحيات فريق التّكوين.
كما أشكر ثانية فريق التّكوين في الدّكتوراه، وأخصّ منهم الأستاذين
الفاضلين: الأستاذ الدكتور: عبد القادر بوعصابة، والدكتور: بغداد بليّة، اللّذين
كانا حرصين على المتابعة البيداغوجية، منذ بداية المشروع إلى نهايته.
وأخيرا أقدم الشّكر الخالص إلى جميع أساتذتي في المركز الجامعي
للنعامة، وعلى رأسهم السيّد المدير: ميلود سليمان، الذي وضع البصمة
الإيجابية، وتحلى بالروح العلميّة من أجل الرّفعة بالمركز وتطوّره، ولم يبخل علينا
بما له من دعم مادي ومعنوي لإنهاء بحوثنا العلميّة، فلهم منّي كلّ الإحترام
والتّقدير.

الأحد 07 أكتوبر 2018.

الطّالبة: فاطمة دوحاجي.



مدخل



سيرة ابن جنّي العلميّة

أصيب العالم الإسلاميّ في القرن الرّابع الهجريّ بانقسام كبير "فهذا العصر يمثّل عصر ضعف الدّولة العباسيّة، فالخلفاء مغلوب على أمرهم والأمر لغيرهم، فمصر في أيدي الفاطميّين ثمّ في أيدي الإخشيديّين، لذلك تعرّض الكثير من الخلفاء للخلع والإذلال، ولم يكن الخليفة معهم إلّا بالإسم، فعاش العامّة في أرض الفساد، وانتشرت الفوضى والمنازعات وساءت الأحوال"¹، وقد ذكر أنّ هذا التردّي الذي سبق لم يؤثّر في الحالة العلميّة، فالعالم الإسلاميّ في هذا القرن كان أعلى شأنًا في العلم من القرون التي كانت قبله، فقد تمّ في هذا العصر امتزاج الثقافات، وأخذ الخلفاء يشجّعون الطبّ والتّجيم كما نفذ العلماء إلى أبواب الفلسفة والرياضيات، وعنى الأمراء والعلماء بجمع الكتب وتأليفها، وأنشئت في هذا العصر الكثير من دور الكتب والمؤسّسات العلميّة. فلهذا كلّه تطوّر العلم تطوّرًا كبيرًا وخطا خطوات واسعة في التّقدّم. فقد كانت بغداد في القرن الرّابع الهجريّ حاضرة العالم الإسلاميّ، يفتد إليها طلاب العلم وشدّاة المعرفة من كل

¹ الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق: الشربيني شريفة، د.ط، القاهرة، دار الحديث، ج 1، ص 23.

مكان، ويؤمها العلماء الأعلام الذين ازدحمت بهم عاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك، فتخرج على أيديهم طلاب في مختلف فنون العلم من تفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ وتوحيدٍ ونحوٍ وأدبٍ وغيرها².

وفي ذلك الجو الذي كان يعبق بأرج العلم، ويزخر بالأئمة الأعلام، نشأ الألميُّ أبو الفتح ابن جنِّي الذي سنحاول في هذا الفصل التعريف به، متطرقين إلى الحديث عن نسبه وموطنه؛ وذكر مؤلفاته، ومكانته العلميَّة، وتبيين المصادر التي نهل منها، واستقى منها مادته، مبرزين أهم الأعلام الذين أخذ عنهم واستشهد بأرائهم، إضافة إلى إبراز المنهج الذي اعتمده في دراسة العربيَّة.

أ - نسبه وموطنه:

هو أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصليّ النحويّ اللغوي، من أحق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصاحب التصانيف الفائقة المتداولة في اللغة³، لم تذكر المصادر التاريخيَّة وكتب التراجم نسباً له بعد جنِّي؛ إذ إنّ أباه جنِّي كان عبداً رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزديّ الموصليّ⁴. ولم يُعرف عنه شيء قبل مجيئه الموصل. وجنِّي بكسر الجيم وتشديد النون وكسرها وسكون

² التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جنِّي، تحقيق: حسن محمود الهنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط:1، 2009م، ص: د.

³ البداية والنهاية، الدمشقي: أبو الفتح الفداء إسماعيل، 360/11.

⁴ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: أبو أحمد بن محمد، 246/3 .

الياء علمٌ روميٌّ؛ وهو معربٌ⁵. وقد أراد ابن جنِّي تفسيرَ اسمِ أبيه فوجد أنَّه يعني في العربيَّة: الفاضل، وتعني في اليونانيَّة: كريمٌ، نبيلٌ، جيِّدُ التَّفكيرِ، عبقرِيٌّ، مخلصٌ⁶.

وكانت ولادة ابن جنِّي بالموصل سنة (334هـ)⁷ قضى فيها طفولته وتلقَّى دروسه الأولى، وذكرت المصادر التي ترجمت له أنَّه ولد قبل سنة (330 هـ)⁸، وقد أقام ابن جنِّي بعد الموصل ببغداد، وظلَّ يدرس بها العلم إلى أن توفِّي، ولا يُعرف من أسرة ابن جنِّي غير أبيه، وعلى الرَّغم من شهرته بكُنْيته أبي الفتح إلَّا أنَّ المصادر لم تذكر أنَّ له ولداً بهذا الاسم، وما ذُكر له: عَلِيٌّ وَعَالٍ وَعَلَاءُ، يقول فيهم ياقوت الحمويُّ: "كلُّهم أدباء فضلاء قد خرَّجهم والدُّهم وحسَّن خطوطهم فهم معدودون في صَحِيحِي الضَّبَط، وحسِينِي الخَط"⁹.

ولم تذكرْ لنا كتبُ التَّراجمِ الكثيرَ عن صفاتِ ابن جنِّي الخلقِيَّةِ وسماته الجسميَّة غير بعضِ الصِّفات البارزة فيه؛ حيث رُوي أنَّه كان ممثِّعاً بإحدى

⁵ بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنحاة، السيوطي: جلال الدِّين عبد الرحمن، 132/2.

⁶ الخصائص، ابن جنِّي، 6/1 .

⁷ سرِّ صناعة الإعراب، ابن جنِّي ، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي ، 6/1 .

⁸ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 246/3.

⁹ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 32/12.

عينيّه؛ وذلك كناية عن أنّه كان أعور¹⁰، ويظهر عوره من قوله في قصيدة له
يتشوّق إلى صديق له¹¹

صُدُودُكَ عَنِّي، وَلَا ذَنْبَ لِي، دَلِيلٌ عَلَى نِيَّةِ فَاسِدِهِ

فَقَدْ، وَحَيَاتِكَ، مَمَّا بَكَيْتُ، خَشِيتُ عَلَى عَيْنِي الْوَاحِدَةَ

وَلَوْ لَا مَخَافَةَ أَلَّا أَرَكَ لَمَا كَانَ فِي تَرْكِهَا فَائِدَةٌ

وقد كان في لسانِ ابنِ جنّي لُكْنَةٌ من جهة أعجميّة أبيه؛ فكان يستعين
على إيضاح ما يريدُ بالإشارة، وهذه الصّفات ولا ريب لا يمكن أن تقدح في
شخصيّة الرّجل التي طبّعت الآفاق بسعة علمه وأفاضته في علوم العربيّة، كما
أنّه كان رجلاً جدّ وامرئ صدق في قوله وفعله، فلم يُعرف عنه اللّهو والشُّربُ
والمجون، وكان عفّ اللسان والقلب، يتجنّب البذيء من الألفاظ، ولم يكن همّه
رضاء الملوكِ ومنادمتهم مثل أدباء عصره¹².

ب- شيوخه وتلامذته.

ذكر ياقوت أنّ ابن جنّي: "صحب أبا عليّ الفارسيّ أربعين سنةً وكان
السبب في صحبته له: أنّ أبا عليّ اجتازَ بالمُوصِل فمرَّ بالجامع وأبو الفتح في
حلقة يُقرئ النّحو وهو شاب؛ فسأله أبو عليّ عن مسألة في التّصريف فقصرَ

¹⁰ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 248/3 .

¹¹ مقدمة التّصريف الملوكي، ديزيره سقال، ص 5.

¹² الخصائص، ابن جنّي، 9/1.

فيها، فقال له أبو عليّ: زببت وأنت حَصْرَم، فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو عليّ
الفارسيّ فلزمه من يومئذٍ واعتنى بالتّصريفِ فلا أحدٌ أعلمُ منه به ولا أقومُ بأصوله
وفروعه، ولا أحسنُ أحدٌ إحسانه في تصنيفه¹³، فقد تبعه ابنُ جنّي في أسفاره،
وخلّا به في مقامه، واستملى منه، وأخذَ عنه، وصنّفَ في زمانه، ووقفَ أبو عليّ
على تصانيفه واستجادها¹⁴.

ومن الكتب التي قرأها عليه كتابُ سيبويه، ونوادِر أبي زيد، وكتابُ
الهمزِ له أيضاً، وكتابُ التّصريفِ للأخفش الأوسط، وكتابُ التّصريفِ لأبي
عثمان المازنيّ، وكتابُ الإبدالِ لابنِ السّكيت، وبعضُ كتبِ الأصمعيّ، وقرأ
كتابَ إصلاحِ المنطقِ لابنِ السّكيت على غيرِ أبي عليّ¹⁵، وتُجمَعُ الرّواياتُ
على أنّ أبا الفتح صحبَ أبا عليّ بعد سنة (337هـ) ولازمه في السّفرِ
والحَضْر¹⁶.

ويُعدُّ أبو عليّ الفارسيّ أهمَّ شخصيّةٍ علميّةٍ أثّرت تأثيراً بالغاً في تكوين
ابن جنّي؛ حتّى أنّه كان كلّما ابتعد عن شيخه كتّب يسأله عمّا يعنّ له، فيجيبه
أبو عليّ، ونلمسُ ذلك في قوله: "وكتّب إليّ أبو عليّ من حلب في جواب شيء

¹³ معجم الأدياء، ياقوت الحموي، 32/12

¹⁴ إنباه الرّواة، 336/2.

¹⁵ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ابن جنّي، مقدّمة حسن الهنداوي، 11.

¹⁶ الخصائص، ابن جنّي، 12/1.

سألته عنه¹⁷. فهو شديد التعلُّق به، كثير النُّقلِ عنه، وما مِنْ مَرَّةٍ يذُكُرُ فيها اسمه إلَّا وَيَعْدِقُ عليه بالدِّعاء والرَّحمة¹⁸.

ويمكُنُّنا أن نستشهدَ على مدى تقديره لعلمِ شيخه بما ورد من قوله في كتابه "الخصائص": "وقلت مرّة لأبي بكر الرّازي - رحمه الله - وقد أفضنا في ذِكرِ أبي عليّ ونُبُلِ قَدْرِهِ، ونباوةِ محلّه: "أحسب أنّ أبا عليّ قد حَطَرَ له وانتزعَ من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتشعّع هذا القول عليه"¹⁹.

كما أنّ هناك علماءً كثيرين إستفادَ منهم وقرأَ عليهم؛ فقد أخذ النُّحوَ عن أحمد بن محمد الموصليّ المعروف بالأخفش، وكان إمامًا في النُّحو، فقيهاً فاضلاً عارفاً بمذهب الشّافعيّ، قرأَ عليه ابن جنّي النُّحو في الموصل قبل أن يغادرها هذا الشّيخ إلى بغداد حيث أقام فيها²⁰. وممّن إستفادَ منهم: أبو بكر محمّد بن الحسن بن يعقوب المعروف بإبن مِقْسَم أحد قُرّاء بغداد، كان عالماً باللُّغة والشّعر، وقد تردّد اسمه مراراً في كتبه الذّائعة الصّيّت، نحو سرِّ صناعة الإعراب والخصائص، وكان يأخذ عن ابن مِقْسَم الذي بدوره أخذ عن ثعلب، فهو

¹⁷ سرِّ صناعة الإعراب، 562.

¹⁸ الخصائص، ابن جنّي، 12/1.

¹⁹ الخصائص: 12/1، (مقدمة المحقق).

²⁰ الفسر، ابن جنّي، ص: 99.

يذكر أحيانا أنه أخبره عنه، وقرأ ابن جنّي على أبي فرج الأصفهاني، وروى عن أبي بكر محمد بن هارون عن أبي حاتم السّجستاني، ومن العرب الفُصحاء الذين أخذ عنهم اللّغة، وكان يثقُ بلغتهم: أبو عبد الله محمد بن العسّاف التّميمي، وقد يذكره ابن جنّي باسم عبد الله الشّجري، وكان عالماً باللّغة وشاعراً وراويّة، وقد قرأ عليه بالموصل، وبقي يحتفظ في ذاكرته بالإعجاب لهذا البدوي²¹.

ولما مات أبو عليّ الفارسيّ تصدّر أبو الفتح ابن جنّي في مجلسه ببغداد - وكان قد صنّف في حياته - وأقرأ بها الأدب، فسدّ الفراغ الذي خلفه أستاذه، فكثُر طلابه، وازداد عدد المشتغلين عليه، فقد تلقّى عنه عدد كثير من المتعلّمين من أشهرهم أبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانيّ النّحويّ الصّريّ، إمام فاضل وأديب كامل، وعبد السّلام البصريّ، وأبو الحسن السّمسيّ، وثابت بن محمد الجرجاني²²، والذاكر النّحويّ المصري²³. كما أخذ عنه: عليّ بن زيد القشائيّ النّحويّ، قال عنه ياقوت: "أحد أصحاب أبي الفتح بن جنّي"²⁴، وعليّ بن هلال بن البوّاب (خطّاط مشهور من أهل بغداد، وعليّ بن الحسن بن الوحشي²⁵).

²¹ الخصائص: 10/1.

²² معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 32/12.

²³ معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 81-82/12.

²⁴ معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 1759/3.

²⁵ أنباء الرّواة، 8/2، المدارس النّحوية، شوقي ضيف، 335.

كان أولئك أهمّ من أخذ عنهم ابن جنّي، سواء أخذًا مباشرًا أو غير مباشر.

ج- مكانته العلميّة:

كانت حياة ابن جنّي حافلةً بالدّرسِ والتّدريسِ، وتلك الثّروة الطّائلة التي كانت بين يديه، وأولئك الأئمّة الأعلام الذين تلقّى عنهم ولازمهم، بالإضافة إلى علمه المتوقّد، وذكائه النّادر، وملاحظته الدّقيقة، وقدرته العجيبة على الاستيعاب. كلّ تلك الأشياء أسهمت إلى حدّ بعيد في تكوينه العلميّ، وليس بمستغرب على من منحه الله هذه الأدوات أن يكون عالمًا متقنًا متقنًا، ويرجع ذلك إلى ملازمته أستاذه أبي عليّ الفارسيّ الذّائع الصّيت بسبب إخفاقه في مسألة في التّصريف، والتي كانت سببًا في إشعال نارِ حماسه، ودفعه إلى هجر التّدريس ليعود تلميذًا يطلب العلم من جديد في كثير من الأمصار، وظلّ يتعلّم ويعلم ويؤلّف أكثر من خمسين عامًا، فتخرّج على يديه جلّة من كبار العلماء والأمرء والأدباء والأشراف الذين لهم أثر كبير في علوم العربيّة²⁶.

لقد بلغ ابن جنّي مكانةً علميّة ساميّة أثبتتها له المتقدّمون والمتأخرون على السّواء، قال الثّعاليّ: "هو القطب في لسان العرب، وإليه إنتهت الرّئاسة في الأدب"²⁷، وقال ياقوت الحموي: "وعثمان بن جنّي النّحوي... من أحق أهل

²⁶ مقدمة المبهج، 13. والفسر، ابن جنّي، ت: رضا رجب، ص: 105.

²⁷ يتيمة الدهر، أبو منصور الثّعاليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1983م، 1/137.

الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف"²⁸، وقال أيضا: "واعتنى بالتصريف فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولم يحسن أحدًا إحسانه في تصنيفه"²⁹. وكان المنتبّي يجله ويقول: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"³⁰، فهو مبتدع نظرية الإشتقاق الكبير، ومؤسس علم فقه اللغة على ما يحسن أن يفهم عليه هذا العلم اليوم، أمّا التصريف فهو إمامه دون منازع، وقلما تقرأ كتابا فيه، ويكون ابن جنّي مرجع كثير من المسائل³¹.

د - مؤلفاته:

عرف ابن جنّي بغزارة إنتاجه، فقد ترك للأجيال بعده من مصنّفاته اللغويّة والأدبيّة النفيسة ما بلغ سبعة وستين مصنّفًا، متنوّعة المضامين، متعدّدة المعارف، ما بين وجيزٍ ووسيطٍ وبسيطٍ، عكست ذلك الفكر الموسوعيّ النادر الذي أحاط بثقافات عصره كلّها، منها ما هو مطبوع، ومنها ما ذكر المفهرسون مكان وجوده، ومنها ما لا نجد له ذكرا في فهارس المخطوطات، ومن مصنّفاته المشهورة: الخصائص، التّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل ممّا أغفله السّكري، سرّ صنّاعة الإعراب، تفسير تصريف المازني، شرح المقصور والممدود لابن

²⁸ معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 81/12.

²⁹ معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 81/12.

³⁰ معجم الأديباء، ياقوت الحموي، 81/12. ينظر: مقدّمة المبهج، 13.

³¹ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، 91.

السِّكِّيت، تعاقب العربيّة، تفسير ديوان المتنبيّ الكبير، تفسير معاني ديوان المتنبي، اللُّمَع في العربيّة، الألفاظ المهموزة، عقود الهمز، المذكر والمؤنث، مختصر العروض والقوافي، مختصر التصريف، المُقْتَضِب، كتاب رسالة في مدّ الأصوات ومقادير المدّات كتبها إلى أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ مقدارها ستّ عشرة ورقة، المحتسب في شرح شواذّ القراءات، الخاطريّات، تفسير أرجوزة أبي نوّاس، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، مختار (تذكرة أبي عليّ الفارسي وتهذيبها)، التنبيه، اللُّمَع في النّحو، المقتضب، المهذب³².

لقد خلف لنا ابن جنّي مادّة لغويّة غنيّة ومتنوّعة بتنوّع المستويات التي عنى بدراستها، وهذا ما يظهر جليّاً من العناوين التي وسم بها مآثراته، وقد ذكر علماء العربيّة كتب ابن جنّي بالثناء والإطراء في قول الباخريّ: "ومن تأمل مصنّفاته وقع على بعض صفاته". وقال الخطيب البغدادي: "وله كتب مصنّفة في علوم النّحو أبدع فيها وأحسن". وقال الفيروز الأبادي: "ذو التّصانيف المشهورة والاختراعات العجيبة". وقال السيوطي: "لم يحسن أحدٌ إحسانه في تصنيفه". وذكر ياقوت الحموي في ترجمته أنّه صنّف: "كتباً أبرّ بها على

³² معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 32/12 .

المتقدمين، وأعجز المتأخرين". وحيث ما ورد ذكرٌ لكتبه مجتمعةً اقترنت بالثناء

والتقدير³³.

هـ - وفاته:

كانت وفاة ابن جني في بغداد، يوم الجمعة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من

الهجرة، تاركًا مؤلفاته وذخائره العلميّة تتحدث عنه وتحويه من جديد³⁴، وقد رثاه

الشّريف الرّضي بقصيدة يقول فيها³⁵:

لَتَبَّكَ أَبَا الْفَتْحِ الْعُيُونُ بِدَمْعِهَا وَالسُّنُّنَا مِنْ بَعْدِهَا بِالْمَنَاطِقِ

إِذَا هَبَّ مِنْ تَلْكَ الْغَلِيلُ بِدَامِعِ تَسْرَعُ مِنْ هَذَا الْغَرَامُ بِنَاطِقِ

شَقِيقِي إِذَا أُلْتَا الشَّقِيقُ، وَأَعْرَضْتُ خَلَائِقُ قَوْمِي جَانِبًا عَنُ خَلَائِقِ

بعد عرض سيرة ابن جني ننتقل فيما يلي إلى الحديث عن أهم مصادره

في الدّراسة اللّغويّة.

³³ الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، ابن جني، تح: رضا رجب، 131.

³⁴ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، 243/3.

³⁵ مقدمة التصريف الملوكي، ديزيره سقال، 5.

و- مصادر ابن جنّي في الدّراسة اللّغويّة:

كان لابن جنّي أكثر من شيخٍ نجدُ آثارهم واضحة في ما كتب، فقد كان أمينًا في الأخذِ عنهم حريصًا على أن يدوّن عبارتهم بحروفها؛ إذا وجد إلى ذلك سبيلًا، وينبّه عليه بقوله: "كذا عهد إليّ أبو عليّ رحمه الله في هذا وهذا لفظه لي البتّة"³⁶؛ فإذا خافه الحفظ نبّهه إلى ذلك في مثل قوله: "هذا محمول معنى أبي عليّ فأما نفس لفظه فلا يحضرنى الآن حقيقة صورته"³⁷.

هذا عن المذاكرة، أمّا الأخذ؛ فقد تعدّدت طرق أخذ ابن جنّي عن شيوخه وبعض علماء عصره، ومن بين هذه الطرق:

السّماع، فقد عبّر عنه ابن جنّي بعبارات كثيرة منها: حدّثني أبو عليّ..، سمعت الشجريّ يقول...، قال أبو عليّ:....، سألت أبا عليّ:.... الوجدادة: وهي إحدى طرق الأخذ أو النّقل من الكتب، وابن جنّي يبدأ فيها بقوله: "وجدت" ومن أمثلة ذلك: "... وجدت في بعض تعليقات أصحابنا.."³⁸.

³⁶ الخصائص، ابن جنّي، 20/2.

³⁷ الخصائص، ابن جنّي، 18.0/2.

³⁸ المنصف، ابن جنّي، 139/2.

المكاتبة: وهي وسيلة من وسائل الأخذ من العلماء، يقول ابن جنّي: "كان أبو

عليّ - رحمه الله - كتب إليّ من حلب ...³⁹.

أكثر ما أخذه ابن جنّي كان من أبي علي الفارسي، ولعلّ مردّ ذلك إلى ملازمته

إيّاه زمنًا طويلًا من عمره أربى على أربعين عامًا⁴⁰، ولا نكاد نجد كتابًا لابن جنّي

يخلو من ذكر أبي عليّ وآرائه، وهو يذكرها معزّوة إليه مباشرة، وهذا هو العام

الغالب⁴¹.

ويأتي بعد أبي عليّ في كثرة الأخذِ عنه أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن

مقسم، وأكثر ما أخذه عنه يتصل بأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب⁴².

كما أخذ ابن جنّي عن عدد من العلماء غير أبي عليّ وابن مقسم منهم أبو بكر

محمد بن عليّ بن القاسم، وأبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج، وقد أخذ عنهما

عن الأصمعي، كما أخذ عن قطرب من غير أن يصل الإسناد في الغالب، أو

يصله نحو قوله: "روينا عن قطرب"⁴³.

³⁹ الخصائص، ابن جنّي، 38/3.

⁴⁰ بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، السيوطي، 132/2.

⁴¹ الدراسات اللّهجية الصوتية عند ابن جنّي، سعيد النعيمي، ص: 25.

⁴² سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 152/1.

⁴³ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 119/ 1.

مما تقدم يتبين لنا أنّ ابن جنّي أخذ واستفاد من أئمة اللّغة العربيّة بخاصّة عن أستاذه أبي عليّ الفارسيّ؛ فقد كانت مصادره متنوّعة وثرية. وهذا ما جعله يتّخذ منهجاً خاصاً في دراساته اللّغويّة ميّزه عن أقرانه من علماء اللّغة.

ز - منهج ابن جنّي في دراسة العربيّة.

كان ابن جنّي يهتمّ بجمع المادّة اللّغويّة بمشاهدة الأعراب والاتّصال بالمصدر البشريّ، وهي الطّريقة الوصفية الحديثة في جمع اللّغة، ويرى عبده الرّاجحي: "أنّ ابن جنّي قد طبّق المنهج الوصفي بمعناه الحديث، وذلك من الوصف التّقريريّ وصحّة المصدر اللّغوي في جمع المادّة اللّغويّة، وعدم اقتصار الدّراسة على مستوى واحد، وإنّما تعدّدت المستويات بين قضايا عامّة، وأخرى خاصّة تتّصل بالأصوات، والصّرف، والنّحو، والدّلالة"⁴⁴، فقد نهض ابن جنّي بأعباء الصّوت اللّغوي؛ إذ تجاوز مرحلة البناء والتّأسيس إلى مرحلة التّأصيل والتّنظير، فقد تعرّض لقضية الأصوات في كتابه "سرّ صناعة الإعراب"؛ الذي يُعدّ بحقٍ مخطّطاً حقيقياً لعلم الأصوات⁴⁵، فهو متكامل العدّة والأسباب من خلال المفردات الصّوتية الفدّة التي بحثها وصنّف القول فيها، مبتدئاً بتعداد الأصوات العربيّة، وإيغاله في وصف مخارجها وصفاً دقيقاً، وتقسيمها إلى أقسام لم يزد

⁴⁴ فقه اللّغة في الكتب العربيّة، عبده الرّاجحي.

⁴⁵ الصّوت اللّغوي في القرآن، محمد حسين الصغير، ص 56-62.

عليها علم الأصوات الحديث جزءاً ذا بال، وحديثه عما يعرض للأصوات من حذفٍ وترخيمٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وإشمامٍ، يُضاف إلى هذا رهافة صوتية متأنقة، وذهنية لغوية وقادة، تُمازج بين اللغة والصوت؛ فتخالهما كياناً واحداً متماسكاً يشدّ بعضه بعضاً، وبمقارنة هذه المناحي وملاحظتها نجده يبتكر مصطلح علم الأصوات في قوله: "وهذا القبيل من هذا العلم - أعني علم الأصوات والحروف - له تعلق ومشاركة بالموسيقى"⁴⁶، وما تواضع عليه ابن جنّي من مصطلح علم الأصوات يمكن أن يكون الأصل الأول للتسمية؛ إذ لم تستقل دراسة علم الأصوات عند سابقيه من علماء العربية، كما أننا لا نجد اصطلاح علم الأصوات عند أحد منهم.

وابن جنّي يعني كلّ العناية بالصوت مفرداً و بأثره في تركيب الكلام نحوياً و صرفياً، وقد حدّد ابن جنّي منهجه في دراسة الأصوات في مقدّمة كتابه بقوله: "وأنكر أحوال هذه الحروف في مخرجها ومدارجها، وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها، وشديدها ورخوها، وصحيحها ومُعْتَلِّها، ومُطَبِّقها ومُنْفَتِحها، وساكنها ومُتَحَرِّكها، ومَصْغُوطها ومَهْتُوتها، ومُنْحَرِفها ومُشْرِبها، ومُسْتَوِيها ومُكْرَرها، ومُسْتَعْلِيها ومُنْخَفِضها، إلى غير ذلك من أجناسها"⁴⁷.

⁴⁶ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 22/1.

⁴⁷ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 16/1 - 17.

وتحديده مصطلح الحرف دليل ومقابل لمصطلح الصّامت، وأيضا مصطلح الحركة مقابل لمصطلح المصوّت أو الصّائت في الدّرس الصوتي الحديث. وهذا ما يظهر في قوله: "وأذكر الفرق ما بين الحرف والحركة، وأين محلّ الحركة من الحرف: هل هي قبله، أو معه، أو بعده؟ وأذكر أيضا الحروف التي هي فروع مستحسنة، والتي هي فروع مستقبحة، والحركات التي هي فروع متولّدة، كتفرّع الحروف عن الحروف. وأذكر أيضا ما كان من الحروف في حال سكونه له مخرج ما، فإذا حُرِّك ألقفته الحركة وأزالته عن محلّه في حال سكونه"⁴⁸. و يقصد ابن جني بقلقلة الحركة للحرف ما يُعرف في الدّراسات الحديثة بالتّغيير⁴⁹.

ويواصل حديثه عن الأصوات قائلا: "وأذكر أيضا أحوال هذه الحروف في أشكالها، والغرض في وضع واضعها، وكيف ألفاظها مادامت أصواتاً مقطّعة"⁵⁰. وهو يعني بذلك الأصوات مفردة نحو: أ، ب، ت، ج. ثم يُضيف قائلا: "ثم كيف ألفاظها إذا صارت أسماء مُعربة"⁵¹. ويقصد بذلك لفظ الأصوات: ألف، باء، تاء، جيم، ثم يذكر بعد ذلك حسن التّأليف بين الأصوات بقوله: "وما الذي يتوالى فيه إعلان بعد نقله، ممّا يبقى بعد ذلك من الصّحة على قديم حاله، و ما يمكن

⁴⁸ سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، 17/1 - 18.

⁴⁹ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص: 116.

⁵⁰ سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، 18/1 .

⁵¹ سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، 18/1 .

تركبته ومجاورته من هذه الحروف وما لا يمكن ذلك فيه، وما تحسُن وما يقبُح فيه ما ذكرنا⁵². ففي آخر قول ابن جنّي إشارة إلى مسألة مهمّة في علوم العربيّة، وهي مسألة تأليف الأصوات؛ إذ خصّت هذه الأخيرة باهتمام علماء اللّغة والبلاغة على حدّ سواء، إذ نجد ذكرا لها عند ابن جنّي في آخر كتابه؛ بحيث عالجاها في فصل (في مذهب مزج العرب الحروف بعضها ببعض)⁵³. وقد نقل السيوطي هذا عن ابن جنّي، مضيفاً إلى أنّ التأليف ثلاثة أضرب⁵⁴:

- أحدهما: تأليف الحروف المتباعدة، وهو أحسنه، وأغلب في كلام العرب⁵⁵.

- والثاني: الحروف المتقاربة؛ لِصَعْفِ الحرف نفسه، وهو يلي الأول في الحُسْن⁵⁶.

- والثالث: الحروف المتقاربة، فإمّا رُفِضَ، و إمّا قلّ استعماله، وإنّما كان أقلّ من المتماثلين وإن كان فيهما ما في المتقاربين وزيادة؛ لأنّ المتماثلين يخفّان بالإدغام⁵⁷.

⁵² سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 18/1 .

⁵³ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 427/2 .

⁵⁴ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين، شرح وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، 159/1 .

⁵⁵ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين، 160/1 .

⁵⁶ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين، 160/1 .

⁵⁷ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين، 160/1 .

والمستقرى للآثار اللغوية القديمة يجد فيها إشارات متناثرة، فقد جاء عن الخليل
مثلا قوله: "ألا ترى أنّ الضاد والكاف إذا أُلْفَتَا فبُدِيَّ بالضاد فقل صَكُّ كان هذا
تأليفا لا يحسنُ في أبنية الأسماء والأفعال؛ إلا مفصولا بين حرفيه بحرفٍ لازم أو
أكثر ذلك، نحو الصَّنَك⁵⁸ والصَّحْك وأشباه ذلك"⁵⁹.

وأما منهجه في الدراسة الصَّرْفِيَّة فيتمثل في ذكره نظرية الاشتقاق الكبير،
وقد تعرّض لتعريف التصريف بقوله: "هو أن تبني من كلمة بناء لم تبنيه العرب
على ما بنته"⁶⁰، ثم رأى أنّ الغرض منه بيان ما يعتري حروف الكلمات من
أصالة، وزيادة، وحذف...، والغرض من أمثلة الاشتقاق بيان طرق أخذ بعض
هذه الصيغ من بعض⁶¹.

فنى ابن جنّي يعلل لكل مسألة يعالجها، ففي كتاب المازني يعرض لفقرة
ما ويبسط مسائلها، ويوضحها، ويمثّل لها حتّى إذا اطمأنّ إلى كفاية الشرح ينتقل
إلى الفقرة الأخرى. يبدأ كلام المازنيّ بقوله: قال أبو عثمان، ويبدأ قوله: بقول أبو
الفتح، فيحدّد بدقّة المتن والشرح، والشرح مبسوط كثير الاعتماد على الشواهد
والأمثلة وقد يطول الشرح حتّى يتجاوز الفقرة المناقشة كثيرا، وقد يقصُر حتّى

⁵⁸ أساس البلاغة، الرّمخسري، مادة: [ض ن ك]، ضنك عيشه يزنك ضنكا، وذنك الله يزنك ضنكا، وهو في ضنك
من العيش وعيشة ضنك وصف بالمصدر، ص: 508.

⁵⁹ تهذيب اللّغة، الأزهرى أبو منصور، تحقيق: أحمد عبد الرحمان مخيمر، 59/1.

⁶⁰ المنصف، ابن جنّي، 13 / 1.

⁶¹ الفسر، ابن جنّي، ص: 279.

يساويها⁶²، فالتصريف عند ابن جنّي خمسة أضرب هي: الزيادة والبدل والحذف
وتغيير حركة أو سكون وإدغام⁶³.

وفيما يخص منهجه في الدراسة النحويّة فقد كان أبو الفتح ذا عقلية تحليلية
تحليلية، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهاتها وكان مسرفاً في ذلك يحاول بكلّ ما
أوتي من قوة فكر وحدة ذهن استخلاص العلة و إن كانت بعيدة، يحاول أن يربط
العلّة بالمعلول بأوهى خيط لاستخراج العلة فنراه عند تقليبه للمادة اللغوية فإنه
يقلّبها على أوجهها، وهذا ما يسمّى بالإشتقاق الأكبر، قد طرق أغلب الأبواب
النحويّة في شقي النحو الواسعين: الإعراب وبناء الجملة فحفل بمسائل النحو
العربي التي لم يكن يتخذها قضايا مُسلّمة بل كان يناقش ويدلي برأيه فيها،
ويمكننا تقسيم الموضوعات التي طرقها على:

1- الصنعة الإعرابية وربطها بالمعنى: ويمكن تفرّيعها إلى الآتي:

أ- توجيه الإعراب توجيهاً دلاليّاً كالتنوين

وعدمه في توجيه المعنى، بقوله: "ويصح لك بإثبات التنوين في عاقلة

من قولك: لا عاقلةً عندك معنى غير معنى: لا عاقلةً عندك بغير

تنوين؛ وذلك إنك إذا قلت: لا عاقلةً عندك فإنّما نفيت أن يكون عندك

⁶² الفسر، ابن جنّي، ص: 274.

⁶³ التصريف الملوكي، ابن جنّي، تحقيق: ديزيره سقال، ص: 7.

امراً عاقلةً أو مُعَصِرٌ عاقلةٌ أو نحو ذلك من بني آدم. وإذا قلت لا عاقلةً عندك، فأثبت التّوين، فإنّما تنفي أن يكون عنده مسمّى ما بعاقلة من بني آدم كان أو من غيرهم، ذكراً أو أنثى، أي لا مسمّى بعاقلة مما عندك⁶⁴.

ب- تليب الإعراب على الوجوه التي تقتضيها الصّنع النّحوية دون عناية كافية بمحصول المعنى سقياً للإعراب اختباراً للمحصول العلميّ عنده والنّظر العقليّ في جدله ومناظرته كالذي جاء عنه في توجيه الجرّ والرّفْع.

2 - تركيب الجملة والبناء الشكلي لها: ويشمل حديثه في الأبواب النّحوية، كالعطف، والتّعدية، وحديثه عن جواب الشرط وتقدمه، وزيادة الحروف، والإضافة والاستثناء وزيادة حرف ما، والجملة الاعتراضية، ومتعلقات المشتقات وهي من الموضوعات التي خاض فيها كثيراً لما يترتب عليها من معانٍ. وهكذا يكون ابن جنّي قد سخر قدراته في معرفة وجوه الإعراب، واستفرغ جهده في ضبط اللّغة بناءً وإعراباً وتركيباً.

أمّا عن منهجه في الدّراسة الدّلالية: فقد كان ابن جنّي أبرز علماء عصره الذين بحثوا القضايا الدلالية، قدّم بحوثه في الدّالة وعلاقتها بالألفاظ، وبالأصوات، وبالسّياق، تحدّث عن أنواع الدّالة، ناقش مسألة نشأة اللّغة،

⁶⁴ التّنبية في شرح مشكل أبيات الحماسة، ابن جنّي، ص: 68.

وَبَيَّنَ مجمل النظريات التي كانت محلّ بحث في عصره، ومن أجود البحوث التي ناقشها فيه الاشتقاق وأقسامه⁶⁵، ومناسبة الألفاظ للمعاني، ونخص منها: "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"⁶⁶، و"باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"⁶⁷، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"⁶⁸، وفي هذه الأبواب أبدع ابن جنّي في رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنهج وصفي يكاد يكون منهاجاً علمياً متقدماً.

لقد نقل ابن جنّي في تحليلاته اللغوية كثيراً من الآراء لعلماء اللغة من الذين لم يعاصروهم كالخليل (ت175) وسيبويه (ت180هـ) فإنه يكثر من قوله: وعليه بيت الكتاب أو صاحب الكتاب، أو يذكره باسمه مباشرة وكثيراً ما كان يذكر بإزائه الأخفش الأوسط (ت215هـ) فيما اختلفا فيه من المسائل، ولا يذكره إلا بكنيته أبي الحسن لإجلاله له على ما يبدو كإجلاله للمازني فلا يذكره إلا بكنيته أبي عثمان وكما هو الحال مع أستاذه الفارسيّ أبي عليّ. كذلك اعتمد كثيراً على أقوال أبي عثمان المازني (ت246هـ) في كتاب التّصريف الذي شرحه، وكذلك نقل آراء للكسائيّ (ت189هـ)، والفراء (ت

65 الخصائص، ابن جنّي، 12/1، 482/2، 133/2

66 الخصائص، ابن جنّي، 113/2

67 الخصائص، ابن جنّي، 145/2

68 الخصائص، ابن جنّي، 152/2

207هـ)، والمبرّد (ت 285هـ)، وثعلب (ت 291 هـ). وأكثر ما أخذ سماعاً من أستاذه أبي عليّ الفارسيّ (ت 377هـ) وله طرق عدّة وكيفيات كثيرة في الرواية عنه ونقل آرائه مباشرة من فمه أو من كتبه من مثل قوله: راجعت مرات أبا علي، وقال لي أبو علي مرة ، وأنشدنا أبو علي ، وحدثنا أبو علي، وقد أنشدنا أبو علي غير هذه الرواية، وسألت أبا علي في عدة مواضع، وقرأته على أبي علي، وتشكك مرة أبو علي ، وكان أبو علي يستحسن هذا ، وكان أبو علي، رحمه الله، يوردها، وكان أبو علي يطعن في الحكاية المحفوظة هنا، وقرأ على أبي علي وأنا أسمع، ورأيت أبا علي في بعض كلامه في تذكرته⁶⁹، وأخبرني أبو عليّ، وقرأت على أبي عليّ⁷⁰. ومن الطرائق التي استخدمها ابن جنّي في الأخذ أو النّقل من الكتب مايلي:

- الإجابة: من مثل قوله: ووجدت في بعض تعليقات أصحابنا عن أبي عليّ. المكاتبة: وهي وسيلة من وسائل الأخذ من العلماء، في قوله: "كتب إليّ من حلب - وأنا بالموصل"⁷¹.

الإستشهاد: وكانت شواهد من القرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والشعر العربيّ من عصور الاحتجاج، فقد كان كثيرا ما يروي عن الأعراب الذين لم

ينظر، الخصائص، ابن جنّي 12/1، مقدمة المحقق.⁶⁹

ينظر: المنصف، ابن جنّي، 1/82.⁷⁰

⁷¹ الخصائص، ابن جنّي، 3/38.

تفسد لغتهم، وقد اتّبع في ذلك سلفه من اللّغويين، وكان لا يأخذ عن بدويّ إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق نحيزته، وقد عقد لهذا بابا في "الخصائص" وسمه "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما الأخذ عن أهل الوبر"⁷².

بعد أن قدّمنا تعريفا لسيرة ابن جنّي وأهمّ ما ميّز منهجه، ننتقل في الفصل الموالي للحديث عن بعض القضايا اللّسانيّة عنده، صوتا وصرفا ونحوها ودلالة.

⁷² الخصائص، ابن جنّي، 343/2.

الفصل الأول

المستوى الصوتي في الدرس اللساني

الصوامت.

تعريفها. أنواعها. مخارجها. صفاتها.

الصوائت.

تعريفها. عددها. مخارجها. صفاتها.

موقع الصائت من الصامت.

الصائت قبل الصامت. الصائت والصامت في المرتبة نفسها.

الصائت بعد الصامت.

الفصل الأول

1- المستوى الصوتي في الدرس اللساني عند ابن جنّي

تتفق مصادر البحث في علوم اللغة العربيّة في أنّ التفكير الصوتي العربيّ ظهرت بوادره مع الخليل بن أحمد الفراهيدي "ت175هـ"، وقد يكون ذلك صحيحاً لما إمتازت به مؤلفاته من سمات صوتيّة وموسيقىّة، ومنها: "كتاب العين"، و"كتاب الموسيقى"، و"أوزان الشعر"، وكذلك ما تناثر في "كتاب سيبويه" من آراء منقولة عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي، كلّ ذلك يعبر بوضوح عن إهتمام الخليل وجهوده البالغة في دراسة الصوت العربي⁷³.

وارتقى التفكير الصوتي في القرن الرّابع الهجريّ مع ابن جنّي (ت392هـ) إذ برزت على يده سمات العلميّة، حيث إستقلت الدراسة الصوتيّة عن علوم اللّغة، من صرف؛ ونحو؛ وبلاغة، وظهر ذلك جلياً في كتابه "سرّ صناعة

73 الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، (ط5)، مطبعة الأنجلو مصرية، مصر، 1979م، ص:106، والبحث اللغوي عند

العرب، أحمد مختار عمر، (ط4)، عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص:91.

الإعراب"، الذي اهتدى فيه إلى تحليل الصوت العربي، وبين خصائصه، ووضع مصطلحاته⁷⁴.

وليس غريباً أن تكون الدراسات الصوتية بعده مجرد شروح، أو إختلافات في قضايا جزئية، كإختلاف النّحاة في مخارج الحروف وصفاتها، وإختلاف القراء في التشكيل الصوتي، كأنواع الإدغام؛ والمدّ؛ والوقف؛ وغير ذلك من مسائل الخلاف في تلاوة القرآن الكريم. ولعلّ هذا التقليد الذي كان لصيق النّحاة والقراء مرده إلى إعجابهم الشّديد بما توصل إليه الأوّلون، أمثال: الخليل؛ وسيبويه؛ وابن جنّي؛ من نتائج عمليّة كانت بمثابة الإعجاز في عصرهم، وكيف لا - وهي التي ما تزال إلى يومنا هذا- مرجعاً أساسياً سليماً في الدّراسة الصوتية، على الرّغم من إنعدام وسائل البحث العلميّ؛ مثل: آلات التّسجيل والحواسيب؛ وغيرهما من الأجهزة التي تحدد بدقّة متناهية مخارج الصوت وصفاته، فلم يكن لديهم إلا طاقاتهم الفكرية، التي اتسمت بضبط الملاحظة وسلامة النّتائج العلميّة⁷⁵.

74 آراء لغوية لمحمد بن يوسف أطفيش، أحمد جلايلي، ص: 100، والدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، (ط4)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م، ص: 453-489، ومنهج التفكير الصوتي عند العرب، صبيح التميمي، مجلة الشريعة، العدد 3، السنة: 1993/92، قسنطينة، الجزائر، ص: 44

⁷⁵ آراء لغوية لمحمد بن يوسف أطفيش، مطبعة دار الأمير خالد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015م،

ولابن جنّي مؤلّفات كثيرة ومتنوّعة، ذكرها بعض محقّقِي كتبه، فمنهم من ذكر سبعة وخمسين كتاباً⁷⁶، ومنهم من أشار إلى سبعين كتاباً⁷⁷، منها المطبوع، والمخطوط، والمفقود.

ولقد وردت في بعض مؤلّفاته قضايا صوتيّة مختلفة ومتنوّعة، منها ما كان مبتكراً فيها ومبدعاً، ومنها ما كان مكرراً معيذاً لأراء القدماء، ولم تشر عناوين كتبه إلى إستقلاليّة الأصوات عن غيرها، ككتاب "الخصائص"، و"المنصف شرح التّصريف للمازني"، و"سرّ صناعة الإعراب"، و"المحتسب"، و"علل التثنية"، فكتاب "سرّ صناعة الإعراب" الذي خصصه ابن جنّي لعلم الأصوات لم يدلّ عنوانه على مضمونه، بل إنّ عنوانه يدلّ على صناعة الإعراب، أو على النّحو كله، ذلك أن علوم اللّغة العربيّة في زمان ابن جنّي لم تكن منفصلة، تدريسيّاً وتألّيفيّاً، بل كانت الدّراسة الصوتيّة في بدايتها مختلطة بغيرها من العلوم اللّغويّة الأخرى، كالنّحو، والصّرف، والقراءات، والدّلالة، والبلاغة.

⁷⁶ علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: صبح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1992م، ص: 23.

⁷⁷ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، لبنان، 2003م، ص: 22.

1-1-1- تعريف الصوت.

1-1-1- الصوت لغة:

ورد في معجم "العين" الصوت هو الجرس، والجمع أصوات، « الصوت صوت الإنسان وغيره، والصائت الصائح، ورجل صييت؛ أي: شديد الصوت⁷⁸، ورجل صائت: حسن الصوت شديده⁷⁹».

1-1-2- الصوت اصطلاحاً:

يُعرّف ابن جنّي الصوت بقوله: «إعلم أنّ الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متّصلاً؛ حتّى يعرض له في الحلق والشمّ والشفّتين مقاطع تشبيه عن إمتداده، واستطالته؛ فيسمّى أيّما عرض له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تقطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك⁸⁰».

يوضّح تعريف ابن جنّي الكيفيّة التي يتشكل بها الصوت، إذ أنّ الصوت هو عبارة عن الهواء المنبعث من الرئتين، المارّ عبر الحلق نحو الفم والشفّتين، ولكلّ نقطة في مسافة المرور يتشكل صوتٌ يسمّى حرفاً.

⁷⁸ لسان العرب، ابن منظور: 57/2

⁷⁹ العين، الخليل بن أحمد الفراهدي: 421/2

⁸⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، ابن جنّي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د:ت: 19/1

ويصوّر ابن جنّي تشكيل الحرف، وبيان إختلاف كلّ منه عن الآخر في قوله: « ألا ترى أنّك تبتدئ الصّوت من أقصى حلقك، ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئت، فتجد له جرسا ما، فإن انتقلت منه راجعا عنه، أو متجاوزا له، ثمّ قطعْتَ، أحسست عند ذلك صدًى غير الصّدى الأوّل، وذلك نحو الكاف، فإنّك إذا قطعْتَ بها سمعتَ هناك صدًى ما، فإن رجعتَ إلى القاف سمعتَ غيره، وإنّ جُزّت إلى الجيم سمعتَ غير ذينيك الإوّلين »⁸¹.

ففي تعريف ابن جنّي ملامح علميّة للصّوت اللّغوي البشريّ، دون سواه، بدليل تحديده بالمقاطع التي تتنيه عن الإمتداد والإستطالة، وأوّل مقطع هو الحلق.

فمقصود ابن جنّي من المقطع هو: العارض أو المكان الذي يحدث فيه إعتراض للصّوت، ومتى لقي الصّوت عارضا في موضع معيّن، نحو الحلق، أو الشّفتين يُسمّى هذا الصّوت حرفا.

⁸¹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 19/1.

ويُشير ابن جنّي أيضا إلى أنّ الصّوت يختلف باختلاف المقاطع أو مواضع الاعتراض؛ وهو ما عبّر عنه بقوله: «وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها»⁸².

1-2-1- تعريف الحرف:

1-2-1-1- الحرف لغة:

الحرف هو الحدّ والطرف، ويُعرّفه ابن جنّي بقوله: «وأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه: أنّ (ح رف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حدّة الشيء وحدّته، من ذلك حرف الشيء إنّما هو حدّه وناحيته»⁸³.

1-2-2-1- الحرف اصطلاحا:

بيّن ابن جنّي المعنى الإصطلاحي للحرف، وبيان سبب تسمية ذلك الصّوت بالحرف، والمقصود بها حروف التّهجي، فيقول: «ومن هنا سميت حروف المعجم حروفا، وذلك أنّ الحرف حدّ منقطع الصّوت، وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه، ويجوز أن تكون سميت حروفا، لأنّها جهاتٌ للكلمِ ونوّاح، كحرف الشيء وجهاته المحدقة به»⁸⁴.

⁸² سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 19/1.

⁸³ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 2/25.

⁸⁴ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 2/26.

والملاحظ هنا أنّ المعاني التي وردت بها لفظة "حرف" تأتي لمعان
مقاربة، أينما اتّجهت فيما تدلّ عليه، وقد استعمل مصطلح المقطع مقابلاً
للحرف الذي هو نقطة مخرج الصّوت⁸⁵.

وليس غريباً أن يكون ابن جنّي قد حدّد المفارقة العلميّة التي تكاد تكون
دقيقة بين الصّوت والحرف، فالصّوت عرض مخرج مع النّفس مستطيلاً - ممتدّاً
- متّصلاً، والحرف ينشأ من هذا العرض، فيوضّحه بقوله: « حتّى يعرض له في
الحلق والغم والشّفتين مقاطع تشبّه عن إمتداده وإستطالته، فيسمّى المقطع أينما
عرض له حرفاً »⁸⁶.

فالحرف يتشكّل بانقطاع الصّوت، بمعنى كلّما انقطع الصّوت حدث
الحرف، وتختلف أجراس الحروف عند ابن جنّي بحسب اختلافها في المقاطع،
والمستفاد من قوله أنّه عني بالصّوت ذبذبة الوترين، وبالحرف مقابلته لمخرج
الصّوت⁸⁷.

وتختلف الحروف بمقاطعها، فكلّ حرف منقطع صوت، يبتدئ من الرّئتين
وينتهي بالشّفتين ويسمّى الحرف بإسم الصّوت المنطوق به في منقطعه، فقد

⁸⁵ الصّوت والمعنى في الدّرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، تحسين عبد الرّضا الوزّان، ص: 81.

⁸⁶ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 19/1.

⁸⁷ علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، مجمود السعران، ص: 55.

سمّي الموضع الذي قطع عنده الصّوت حرفاً، ولهذا اختلفت أنغام المقاطع (الحروف)، أمّا اختلاف الأجراس أي النّغمات، فلكلّ حرف صوت ونغمة تختلفان عن الحرف الآخر، أي لكلّ صوت رنين أو صدى خاصّ به هو ليس في الحرف الآخر⁸⁸.

1-3-1 - الصّوامت عند ابن جنّي:

1-3-1-1 - الصّوامت وترتيبها:

عدد الحروف عند اللّغويّين العرب تسعة وعشرون حرفاً، كما هي عند ابن جنّي في قوله: «إعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافّة⁸⁹ تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم»⁹⁰، وهي بالترتيب الآتي: الهمزة - الألف - الهاء - العين - الحاء - الغين - الخاء - القاف - الكاف - الجيم - الشّين - الياء - الضّاد - اللّام - الرّاء - النّون - الطّاء - الدّال - التّاء - الصّاد - الزّاي - السّين - الظّاء - الدّال - النّاء - الفاء - الباء - الميم - الواو⁹¹.

⁸⁸ الصّوت والمعنى في الدّرس اللّغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، تحسين عبد الرّضا الوزّان، ص: 89.

⁸⁹ الكافّة: الجمع، ويقصد بهم عموم النّحاة.

⁹⁰ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 55.

⁹¹ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 53.

يقول ابن جنّي: « فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعدها »⁹²،

ويقصد بقوله تصعدها؛ أي: ترتيبها ترتيباً تصاعدياً من أقصى الحلق إلى أدنى

الفم، أو بعبارة أخرى: الترتيب الصوتي، ويواصل ابن جنّي حديثه عن ترتيب

الأصوات بقوله: « فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خلل واضطراب، ومخالفة

لما قدّمناه آنفاً، ممّا رتبّه سيوييه⁹³ وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد

التأمل له بصحته »⁹⁴.

وفي هذا النص يشير ابن جنّي إلى أن ترتيبه للأصوات العربيّة مخالف

لترتيب الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ حيث كان ترتيبه كالاتي:⁹⁵

ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا،
ي، همزة.

وفي الترتيبين خلاف بين الخليل وابن جنّي، حيث صدر ابن جنّي الترتيب

بالألف والهمزة، أمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد بدأ ترتيبه بصوت العين، وتلاه

⁹² سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 59/1.

⁹³ ترتيب سيوييه للحروف هكذا ء، هـ، ع، ح، غ، خ، ق، ك، ض، ج، ش، ي، ل، ر، ن، ط، د، ت،

ص، ز، س، ظ، ذ، ث، ف، ب، م، و.

⁹⁴ سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، 59/1.

⁹⁵ كتاب العين: 48/1.

بصوت الحاء، وقد علل سبب تقديم العين على الهمزة مع إدراكه أن الهمزة أدخل من العين في الحلق بقوله:

« فلم يمكنه أن يبتدئ التّأليف من أول أ ب ت ث، وهو الألف؛ لأن الألف حرف معتل؛ فلما فاتته الحرف الأوّل كره أن يبتدئ بالثاني، وهو الباء، إلا بعد حجة واستقصاء النّظر، فدبرّ ونظر إلى الحروف كلّها، وذاقها، فصيرّ أولها بالإبتداء أدخل حرف منها في الحلق»⁹⁶، واختلفا في ترتيب صوت الياء؛ بحيث أخره الخليل إلى آخر التّرتيب ضمن الأصوات المعتلة؛ في حين وضعه ابن جنّي بعد صوت الشّين، وقبل صوت الضّاد.

إضافة إلى تقديمه مجموعة الأصوات اللّثويّة على الأصوات الأسنانيّة اللّثويّة؛ مخالفاً بذلك موقعها في ترتيب الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وفي آخر كلام ابن جنّي إشارة إلى المنهج الذي إعتده في ترتيب الأصوات العربيّة، يظهر ذلك جلياً، في شرحه لمراحل إنتقال الصّوت إلى تكوينه حرفاً، أيّ أنّه إعتد ملاحظة خروج هذه الأصوات، من مصدرها إلى آخر مخرج لها.

⁹⁶ كتاب العين: 47/1.

قد يتفرّع عن الأصوات الأصول أصوات أخرى، قد تكون مستحسنة؛ يؤخذ بها في الكلام الفصيح، كما قد يتفرّع عنها أصوات غير مستحسنة؛ لا يؤخذ بها في قراءة القرآن الكريم والشّعر، وهذا ما نفهمه من دلالة منطوق ابن جنّي: « وإعلم أنّ هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرّع عنها؛ حتى تكون خمسة وثلاثين حرفاً »⁹⁷، ويشير في موضع آخر عن هذه الحروف المرذولة، فيقول: « وقد تلحق بعد ذلك ثمانية أحرف؛ وهي فروع غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشّعر، ولا تكاد توجد إلاّ في لغة ضعيفة مرذولة غير متقبّلة »⁹⁸.

أمّا المستحسنة؛ فهي: النّون الخفيفة؛ ويُقال الخفيّة، والهمزة المخفّفة، وألف التّفخيم، وألف الإمالة، والشّين التي كالجيم، والصاد التي كالزّاي⁹⁹. وقد وافقه في ذلك سيبويه؛ إلاّ أنّه اختلف عنه في إيراد مصطلح الهمزة التي بينَ بينَ¹⁰⁰ بدّل الهمزة المُخفّفة.

⁹⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 53/1.

⁹⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 59/1.

⁹⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 59/1.

¹⁰⁰ الكتاب: 430/4.

ومعنى قوله بين بين: أنّها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو¹⁰¹.

وأما ألف التّخيم فهي التي تجدها بين الألف والواو، نحو قولهم: سلامٌ عليك، وعلى هذا كتبوا: الصَّلوة والزَّكوة، والحَيوة؛ لأنّ الألف مالت نحو الواو¹⁰².
وأما ألف الإمالة فهي التي نجدها بين الألف والياء، نحو قولهم في عَالِمٍ وَحَاتِمٍ: عَالِمٍ، حَاتِمٍ¹⁰³.

وأما الشّين التّي كالجيم؛ فهي الشين التي يقلّ تغشّيها واستطالته، وتراجع قليلا متصاعدة نحو الجيم¹⁰⁴.

وأما الصّاد التّي كالزّاي؛ فهي التي يقلّ همسها قليلا ويحدثُ فيها ضربٌ من الجهرٍ لمُضارَعَتِها الزّاي، وذلك نحو: يَصْدُرُ، وقصد، فمن العرب مَنْ يُخْلِصُها زايًا فيقول: يَزْدُرُ وَفَزَدَ¹⁰⁵.

¹⁰¹ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 61/2.

¹⁰² سر صناعة الإعراب، ابن جني، 64/1.

¹⁰³ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 64/2.

¹⁰⁴ سر الصناعة الإعراب، ابن جني، 64/1.

¹⁰⁵ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 65/1.

فالزاي تبدل من الصاد؛ إذا كان بعدها: قاف أو دال، مثال ذلك ما رواه ابن جنّي عن الأصمعي (ت216هـ) في قوله : «اختلف رجلان في الصقر [ص]، وقال الآخر: السقر [س]، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنّما هو الزقر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها»¹⁰⁶. ومثال ذلك أيضا ما أورده ابن جنّي من قول بعض العرب في "أصدقني": "أزدقني"، وفي "صدق": "زدق"، منها قول الشاعر¹⁰⁷ :

وَدَعُ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرَكَ ذِي الْهَوَى مَتِينِ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصُّرِمِ مَزْدَرَا

وقول الآخر:¹⁰⁸

يَزِيدُ زَادَهُ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نِزَارٍ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ

ومثال هذا الإبدال أيضا : قول حاتم الطائي: "هَكَذَا فُزْدَى أَنَّهُ"¹⁰⁹؛ أي إنّ هذا الإبدال ينسب إلى قبيلة طيئ. ونسبه ابن جنّي لقبيلة كلب¹¹⁰، وكذلك فعل

¹⁰⁶ الخصائص، ابن جنّي، ص: 394.

¹⁰⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 209، المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، 1/ 412.

¹⁰⁸ المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، ص: 493 .

الزّمخشري (ت538هـ)¹¹¹، وابن عصفور¹¹²، وابن الحاجب¹¹³؛ أمّا سيبويه فقد وصف هذا الإبدال بالفصاحة، يقول: "سُمع من العرب الفصحاء: التّصدير: التّزدير"¹¹⁴.

أما مكّي بن أبي طالب (ت437هـ) فقال إنّه حسن في العربيّة¹¹⁵، فهذه أحوال الحروف التي هي فروعٌ مستحسنة¹¹⁶.

وأما الثّمانيّة الأحرف التي تلحق بالمستحسنة ف «هي فروع غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشّعْر، ولا تكاد توجد إلّا في لغة ضعيفة مردولة غير متقبّلة، وهي مستقبحة¹¹⁷ وهي: الكاف التي بين الجيم

¹⁰⁹ أسر حاتم الطائي، فبينما هو مقيد تحت خيمة؛ إذ نزل ضيف لمن أسره، ولم يكن عنده طعام يضيفه، فأمر حاتم أن يقصد له جملاً ليشوي الدم ويطعم الضيف، فنحر حاتم ذلك الجمل فقال: أمرناك بقصده فلم نحرتّه، فقال حاتم: هكذا فزدي أنه، ينظر: شرح المراح في التصريف، العيني بدر الدين محمود أحمد (ت855هـ)، ص: 256.

¹¹⁰ سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، 1/ 208.

¹¹¹ المفصل في صناعة الإعراب، الزّمخشري، ص: 493.

¹¹² الممتع في التصريف، ابن عصفور، 1/ 412.

¹¹³ شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإسترابادي، 3/ 233.

¹¹⁴ الكتاب، سيبويه، 4/ 608.

¹¹⁵ شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 78.

¹¹⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 66.

¹¹⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 66.

والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالسّين، والصاد الضّعيفة، والصاد

التي كالسّين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالتاء، والباء التي كالميم»¹¹⁸.

وقد مثل ابن دريد للصّوت الذي بين الجيم والكاف بقوله: «هي لغة سائرة

في اليمن مثل الجمل؛ إذا اضطروا إليه قالوا: (كمل) بين الجيم والكاف»¹¹⁹.

أمّا الصّوت الذي بين الجيم والشين؛ فينطق به بدل الشّين إستحساناً؛ إذا

كانت ساكنة بعدها دال، فيقولون: مجدود بدلا من مشدود، وتُستقبح إذا كانت

ساكنة بعدها دال أو تاء، مثل: أجدبوا، واجتمعوا¹²⁰.

وفي الصّوت الذي بين الصاد والسّين، يُنطق به بدل الصاد، فيقولون في

(صَادَ): (سَادَ) بتفخيم السّين¹²¹.

وأما الصّوت الذي بين الطّاء والتّاء، فيُنطق به بدل الطّاء، وكثيرا ما يوجد

في كلام العجم؛ إذا أرادوا نطق العربيّة، فيقولون: (تَاهِر) بدلا من (طاهر) بالتّاء

المفخّمة.¹²²

¹¹⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 59/1.

¹¹⁹ جمهرة اللّغة، محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987،

5/1.

¹²⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 66/1.

¹²¹ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 66/1.

¹²² سر صناعة الإعراب، ابن جني، 66/1.

وقد أشار المبرد إلى أن زياد الأعجم (ت100هـ)، وهو رجل من عبد القيس، كان يرتضح لكنة أعجمية، وأورد كشاهد على هذه اللهجة قول المهلب ابن أبي صفرة في مدحه إياه¹²³:

فَتَى زَادَهُ السُّلْتَانُ فِي الْحَمْدِ رَغْبَةً إِذَا غَيَّرَ السُّلْتَانُ كُلَّ حَلِيلِ

والصّوت الذي بين الظّاء والثّاء، يُنطق به بَدَل الظّاء، فيُقَال في ظاهر:

تَاهِرِ بَثَاءٍ مَفْحَمَةٍ¹²⁴.

وفي الصّوت الذي بين الباء والفاء ذكرَ تَمَام حَسَّانُ أَنَّ سيبويه سمّاها الباء الفارسية، وهي باء مهموسة مثل صوت (p) في اللّغة الأجنبيّة، والمعروف أنّ العرب كانوا يُعَرِّبون هذه الباء بقلبها فاء ومن ثمّ أصبحت كلمة (برزدة) عند تعريبها (فرزدق)¹²⁵.

¹²³ الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997، 2/ 241.

¹²⁴ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 66/1.

¹²⁵ اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثّقافة، المغرب، 1994، ص:56.

نلاحظ مما تقدّم أنّ ابن جنّي مزج الدّراسة الصّوتيّة مع الدّراسة اللّهجيّة،
ودليل ذلك أنّه قسّم الأصوات إلى أصوات أصول؛ وهي الأصوات الثّمانيّة
والعشرون، وأصوات فروع منها ما هو مستحسن، ومنها ما هو مستقبح.

1-3-3- مخارج الصّوامت:

حصر ابن جنّي مخارج الأصوات في ستّة عشر¹²⁶ مخرجا، ناظرا إلى

موقعها في أجهزة النّطق، وهي كما يلي:

◆ الحلق: وفيه ثلاثة مخارج:

- أقصى الحلق: مخرج الهمزة والألف والهاء.

- وسط الحلق: مخرج العين والحاء.

- أول الفم: مخرج الغين والحاء.

◆ اللّسان: ويضمّ:

- أقصى اللّسان: وفيه مخرج القاف.

- أسفل من ذلك: مخرج الكاف.

- وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: مخرج الجيم والشّين والياء.

- من أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس: مخرج الضّاد.

¹²⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي 60/1

- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فوق الضاحك والنّاب والرّباعية والثنيّة¹²⁷: مخرج اللّام.

- من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا: مخرج النّون .
- من مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لإنحرافه إلى اللّام: مخرج الرّاء.

- ممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا: مخرج الطاء، والدّال، والتّاء.
- ممّا بين الثنايا وطرف اللسان: مخرج الصّاد، والزّاي، والسين.
- ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: مخرج الظاء، والذال، والثاء.

◆ الشّفتان: ويخرج منها :

- من باطن الشفّة السّفلى وأطراف الثنايا العليا: مخرج الفاء.
- ممّا بين الشفتين: مخرج الباء، والميم، والواو.

◆ الخياشم: ويقول عنها ابن جني: « ومن الخياشم مخرج النّون الخفية،

ويقال: "الخفيفة"، أي: الساكنة»¹²⁸.

¹²⁷ الثنية: إحدى الأسنان الأربع التي في مقدّم الفم، إثنان من فوق وإثنان من تحت والجمع: ثنايا، لسان العرب، مادة "ث ن ي".

¹²⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/ 56.

والملاحظ على مخارج الأصوات التي أوردتها ابن جنّي أنّه جعل مخرج الألف من مخرج الهمزة، كما سبق ذكره في قوله: « إعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أنّ أبا العباس فإنّه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرّة، فلا أعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة »¹²⁹، ومن قوله: « مخرج الألف المتحرّكة؛ التي هي همزة من الصّدر، ومخرج الألف فوقها من أول الحلق »¹³⁰، ومخرجها يتوسّط مخرج الهمزة و الهاء.

وفي ذلك يقول ابن جنّي: « وإعلم أنّ مخارج الحروف ستّة عشر: ثلاثة منها في الحلق، فأولها من أسفله، وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء، هكذا يقول سيبويه¹³¹، و زعم أبو الحسن أنّ ترتيبها: الهمزة، وذهب إلى أنّ الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها، والذي يدلّ على فساد ذلك وصحّة قول سيبويه أنّك

¹²⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1 / 49.

¹³⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1 / 51.

¹³¹ جعل سيبويه الألف بعد الهاء في المخرج، وليس كما قال ابن جنّي.

متى حرّكت الألف، إعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذا واضح غير خفي»¹³².

فابن جنّي يرى أنّ الألف تلي الهمزة في المخرج، وهي من أقصى الحلق، والدليل على ذلك أنّ مخرجها ينقطع عند مخرج الهمزة، وهذا يعني أنّ رأي الأَخفش في كون الألف والهاء من المخرج نفسه مخالف لما ذهب إليه سيبويه وابن جنّي؛ لأنّها لو كانت كذلك لَينقطع مخرجها عند الهاء وليس عند الهمزة.

ولكن ابن جنّي أورد في مواضع أخرى من مؤلفاته أنّ الألف التي في أول الترتيب هي صورة الهمزة، بمعنى أنّه أوردّها معها لبيّن المقصود من الهمز الذي كان فيما يبدو مصطلحا غريبا، بقول: « فأما المدّة التي في نحو: قام، وسار، وكتاب، وحمار، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحقّقة، التي في "أحمد"، و"إبراهيم"، و"أترجة"؛ إلاّ أنّ هذه الألف لا تكون إلاّ ساكنة؛ فصورتها وصورة الهمزة المتحرّكة واحدة، وإن اختلف مخرجاها »¹³³.

فابن جنّي كان على وعي أنّ الألف تختلف عن الهمزة في المخرج، وإن كانت تشركها في الصّورة.

¹³² سر صناعة الإعراب، ابن جنّي 1/ 54، والممتع في التصريف، ابن عصفور، ص: 424.

¹³³ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 50، ويراجع: ابن جنّي، المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من

الثلاثي المعتل العين، ص : 123.

ووصفُ ابنِ جنِّي لمخارجِ أصواتِ العربيَّةِ يتضمَّن ذكرًا لأعضاءِ النُّطقِ

المسئولة عن إنتاجها، ومما تقدّم يُمكننا إستنباط وإستنتاج الأعضاء التّالية:

◆ الحلق: ويُقسّم إلى:

- أقصى الحلق.

- وسط الحلق

- أوّل الفم، أي: أدنى الحلق.

◆ اللّسان: ويضمّ:

- أقصى اللّسان.

- وسط اللّسان.

- حافة اللّسان.

- طرف اللّسان.

- ظهر اللّسان.

- منتهى طرف اللّسان.

◆ الحنك الأعلى: وقسمه هو الآخر إلى:

- وسط الحنك الأعلى.

- أصول الثنايا.

◆ الأسنان: وفيها

- الأضراس.

- الضاحك.

- النّاب.

- الرّباعيّة.

- الثنيّة.

◆ الشفتان: وفيها:

- باطن الشّفة.

- بين الشفتين.

◆ التّجويف الأنفي: وهو ما عبّر عنه ب: الخيشوم.

والملاحظ هنا أنّ ما جاء به ابن جنّي من وصفه لمخارج الأصوات وعدّها في ستّة عشر مخرجا بادئا إيّاها من الحلق إلى الشّفتين، قد اختلف مع ما اعتمده بعض دارسي الأصوات من المحدثين في طريقة وصفهم للمخارج، فمنهم من وصفها على حساب مواقع نطقها، مبتدئين من الشّفة منتهين بالجوف، كما فعل

إبراهيم أنيس¹³⁴، وتمّام حسان¹³⁵، وإنفرد كمال محمد بشر¹³⁶ بوصفها بحسب

صفتي الانفجار والإحتكاك.

1-3-4 - صفات الصّوامت:

تحدّث ابن جنّي على صفات الصّوامت، وسماها "إختلاف الأجناس"¹³⁷؛

حيث قسّم الأصوات العربيّة إلى قسمين: أصوات مجهورة، وأخرى مهموسة، وهذا

ما يتّضح من قوله:

« إعلم أنّ للحروف في إختلاف أجناسها إنقسامات نحن نذكرها، فمن ذلك

إنقسامها في الجهر والهمس، وهي على ضربين: مجهور، ومهموس »¹³⁸.

1-4-3-1 - الهمس:

يقول ابن جنّي معدّدا الحروف المهموسة، فيقول: فالمهموسة عشرة أحرف،

وهي: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشّين، والصّاد، والتّاء، والسّين، والتّاء.

والفاء، ويجمعها في اللفظ قولك: "سَتَشْحَتُكَ خَصَفَةٌ"،

¹³⁴ الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 45 - 89.

¹³⁵ مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ص: 84 - 91 - 109.

¹³⁶ علم اللغة العام، كمال بشر، 101/2 - 136.

¹³⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

¹³⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

وباقى الحروف وهي تسعة عشر حرفاً مجهوراً¹³⁹ .

وعرّف ابن جنّي المهموس بقوله: « وأما المهموس فحرفٌ أضعف الإِعتمادُ من موضعه؛ حتّى جرى معه النَّفسُ، وأنت تعتبر ذلك بأنّه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصّوت، نحو: "سَسَسَس"، "كَكَكَك"، "هَهَهَه"، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك».

وقد أضاف المحدثون صوتي: القاف والطاء مع الأصوات المهموسة، إضافة إلى إدراج فريق منهم صوت الهمزة ضمن هذه المجموعة؛ لأنّ حال النطق بها يلتصق الوتران الصوتيان إلتصاقاً تامّاً يُمنع معه إهتزاز الوترين الصوتيين.

1-3-4-2- الجهر:

وهي صفة تقيّد التسع عشرة صوتاً الباقية، ومعنى الحرف المجهور عند ابن جنّي: « أنّه حرف أشبع الإِعتمادُ من موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه حتّى ينقضي الإِعتمادُ، ويجري الصّوتُ، غير أنّ الميم والنون من جملة المجهورة قد يُعتمد لهما في الفم والخياشم، فتصير فيهما غنةً، فهذه صفة المجهور¹⁴⁰ .

¹³⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي ، 67/1.

¹⁴⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

ويقصد ابن جنّي بقوله: "حرف أشبع الإعتاد من موضعه": « أنّ الصّوت المجهور متمكّن مشبع، فيه وضوحٌ وقوّة »¹⁴¹، وجميع الأصوات مجهورة، عدا الأصوات المهموسة التي تقدّم ذكرها، إضافة إلى صوتي القاف والطّاء اللّذين هُمسا في النّطق الحديث.

لقد أثبتت دراسات المخابر الصّوتية الحديثة أنّ للوترين الصّوتيين أثرا في صفتي الجهر والهمس، أي أنّ حالة التذبذب فيها تبين صفة الجهر، وعدم التذبذب مع الصّوت يوصف الهمس، وهما صفتان متقابلتان في دراسة الصّوت اللّغوي¹⁴².

ويرى إبراهيم أنيس في كلامه على الهمس والجهر أنّ الأمر منوط باهتزاز الوترين الصّوتيين من عدمه، ويرى أنّها تحدث بانقباض فتحة المزمار وانبساطها، تلك العمليّة التي يقوم بها المرء في أثناء الحديث مع عدم شعوره بذلك، ويحدث هذا في كثير من الأحيان، يقترب الوتران الصّوتيان أحدهما من الآخر نتيجة من إنقباض فتحة المزمار فتضيق بعد ذلك، مع أنّها تظل تسمح بمرور النّفس فيها، ففي حالة اندفاع الهواء خلال الوترين وهما في موضعهما

¹⁴¹ الأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص: 124.

¹⁴² المصطلح اللّغوي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد القادر مرعي العلي الخليل، جامعة

مؤتة، 1993، ط1، ص: 105.

مهتزّان اهتزازًا منتظمًا، ويحدثان صوتًا موسيقيًا تختلف درجته بمقابل عدد هزات أو نذبّات الوترين في الثّانية، وتختلف شدّته أو علّوه على حسب سعة الإهتزاز الواحدة، وهذه العمليّة يطلق عليها دارسو الأصوات بجهر الصّوت، فالصّوت المجهور هو الذي يهتّزّ معه الوتران الصّوتيان، ويحدث الرّنين، ويقابل الجهر في المصطلح الصّوتي الهمس، والصّوت هو الذي لا يحدث اهتزاز في الوترين الصّوتيين، وبهذا لا يسمع لهما رنين حين النّطق بالمهموس¹⁴³.

1-3-4-3-1- الشدّة والرّخاوة والتوسّط:

قسّم ابن جنّي الأصوات إلى شديدة ورخوة ومتوسطة، وهذا ما في قوله: « وللحروف إنقسام آخر إلى الشدّة، والرّخاوة، وما بينهما »¹⁴⁴.

1-3-4-3-1- الشدّيدة:

الأصوات الشدّيدة هي الأصوات التي يمنع الصّوت أن يجري فيها، نحو "القاف" من كلمة: "الحقّ"، و"الكاف" من نحو: "الشطّ".

والحروف « الشدّيدة ثمانية أحرف، وهي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم،

والطاء، والدّال، والتّاء، والباء، ويجمعها في اللفظ: "أجْدَكَ طَبَقَتْ" »¹⁴⁵.

¹⁴³ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 22.

¹⁴⁴ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

ولعلّ ما قصده ابن جنّي بقوله إنّ الصّوت الشّدِيد هو الصّوت الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه، ما يحدث في نطق الصّوت الشّدِيد من إنحباس للهواء نتيجة إتّصال عضويّ النّطق إتّصالاً محكماً، نحو ما مثّل لنا بصوتي القاف والطاء، ففي نطق القاف كما هو في الدّرس الصّوتي الحديث يحدث ارتفاع مؤخّر اللّسان ناحية اللهاة؛ حتى تلتصق بها إتّصافاً تامّاً يُمنع من خلاله تسرّب الهواء المار من الرئتين لفترة من الزّمن، وهو الإنحباس نفسه الذي نلاحظه مع صوت الطاء نتيجة إتّصال طرف اللّسان بداخل الأسنان العليا ومقدّمه باللثة إتّصالاً محكماً.

والفرق الوحيد بين الأصوات الشّدِيدة التي أوردها ابن جنّي وبين الأصوات التي أقرّها علم الأصوات الحديث، هو أنّ صوت الجيم يعد حديثاً من الأصوات المركّبة؛ أيّ إنّّه يجمع بين الشّدة والرّخاوة؛ ولعلّ السّبب في هذا التّباین بين الدّراستين أنّ القدامى بما فيهم ابن جنّي قصرُوا وصفهم لهذا الصّوت على ما يحدث في المرحلة الأولى من إنتاجه، وهي المرحلة التي يتصل فيها وسط اللّسان مع الغار أو وسط الحنك الأعلى.

1-3-4-3-2- بين الشّدة والرّخاوة:

¹⁴⁵ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

ويرى ابن جنّي أنّ « الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة ثمانية أيضاً، وهي: الألف، والعين، والياء، واللام، والنّون، والرّاء، والميم، والواو"، ويجمعها في اللفظ: "لم يَرَوْ عَنَّا"، وإن شئت قلن: "لم يُرَوِّعْنَا"، وإن شئت قلت: "لم يَزَعُونَا"، وما سوى هذه الحروف والتي قبلها [أي: الحروف الشّديدة] هي الرخوة «¹⁴⁶، ولا فرق في هذا الوصف بين ما أورده ابن جنّي، وبين ما أقره الدّارسون المحدثون.

قام بعض الدّارسين المحدثين بوضع كل من الأصوات الشّديدة بما يناظرها أو ما يقابلها من الأصوات الرّخوة ويقصد هنا بالتناظر إتحاد المخرج بين كل من الصّوتين المتناظرين، أو قرب المخرجين أحدهما من الآخر، ومن ذلك: "الدّال" صوت شديد نظيره الرخو "الزّي" أو "الدّال"، و"التّاء" صوت شديد نظيره الرّخو "السّين" أو "التّاء"، و"الباء" صوت شديد نظيره الرّخو "الفاء"، "الطّاء" الشّديد نظيره الرّخو "الصّاد"، و"الضاد" الشّديد نظيره الرّخو "الظّاء"، و"الكاف" الشّديد نظيره الرّخو "الشّين"، و"الجيم القاهرية" صوت شديد نظيره الرّخو "الجيم الشّامية الكثيرة التّعطش"، و"القاف" الشّديد نظيره الرّخو "الخاء"¹⁴⁷.

1-3-4-3-3- الرّخو:

¹⁴⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

¹⁴⁷ ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، 25.

وعرّف ابن جنّي "الرّخو" بقوله: « هو الذي يجري فيه الصّوت، ألا ترى أنّك تقول: المسّ، والرّشّ، والشحّ، ونحو ذلك؛ فتمدّ الصّوت جارياً مع السّين والشّين والحاء »¹⁴⁸، بحيث تتميّز الأصوات الرّخوة بتقارب عضويّ النطق تقارباً شديداً، نحو ما يحدث في نطق صوت الشّين؛ بحيث يقترب وسط اللّسان من الغار اقتراباً شديداً، يُؤدّي إلى احتكاك الهواء المار من الرّئتين بهما احتكاكاً مسموعاً.

فجميع الأصوات رخوة، ما عدا الأصوات الشّديدة، ويلاحظ على ابن جنّي أنّه أدرج صوت الضّاد في الأصوات الرّخوة؛ وقد يكون نطقه وقتئذٍ كذلك، والصّواب كما نعتقد في وقتنا الحاضر أنّه يعدّ صوتاً شديداً، وفي هذا التّطور تيسير واقتصاد في الجهد العضلي؛ ذلك أنّ الصّوت الرّخو يتطلّب جهداً عضلياً أكبر ممّا يتطلبه الصّوت الشّديد؛ نظراً لأنّ عضويّ النطق يبقيان معلقين؛ فلا يتكئ أحدهما على الآخر كما في وضع الرّاحة.

1-3-5- الإطباق والانفتاح:

¹⁴⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

قسّم ابن جنّي الأصوات أيضا إلى مطبقة ومنفتحة، وذلك في قوله: « وللحروف
انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح »¹⁴⁹.

1-3-5-1- الإطباق:

يعرّف ابن جنّي الإطباق بقوله: هو « أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك
الأعلى؛ مطبقا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً،
وخرجت الصاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها تزول الصاد إذا
عدمت الإطباق إليه »¹⁵⁰.

فحروف الإطباق أربعة هي: الصاد، والطاء، والصاد، والظاء، ويتم
الإطباق كما - رواه ابن جنّي - بأن يرتفع مؤخر اللسان ناحية الطبق، مما يمنح
الصوت غلظة وتفخيما.

1-3-5-2- الإنفتاح:

هو إنفتاح الطّريق بين اللسان والحنك الأعلى وعدم انطباقها، وقد ورد عن
ابن جنّي قوله: "وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق"¹⁵¹، وهو يعني بذلك أنّ

¹⁴⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

¹⁵⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

¹⁵¹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

أصوات الإطباق الأربعة: "الضاد، والطاء، والصاد، والظاء" المذكورة سابقاً، وما سوى هذه الأربعة فهي أصوات الإنفتاح.

لم يخالف المحدثون القدماء فيما ذهبوا إليه من وصف للإطباق والإنفتاح، فقد كان وصفهم بالنظر إلى ارتفاع مؤخر اللسان عند ارتفاعه نحو أقصى الحنك في شكل مقعر، أو إنخفاضه عند النطق بالصوت، فأطلقوا "المطبق" أو "المفخم" على الأصوات التي يرتفع مؤخر اللسان فيها باتجاه الطبق، كما أطلقوا "المرفق" أو "غير المرفق" على الأصوات التي ينخفض فيها مؤخر اللسان، وهي الأصوات المنفتحة¹⁵².

أما النظائر المنفتحة للأصوات المطبقة عند المحدثين فهي: "الصاد" صوت مطبق نظيره المرفق "السين"، والطاء المطبق نظيره المرفق "التاء"، والصاد المطبق نظيره المرفق "الذال"، و"الظاء" المطبق نظيره المرفق "الذال"، أما بقية الأصوات المرفقة المنفتحة فليس لها نظائر مفخمة مطبقة¹⁵³.

1-3-6- الاستعلاء والإنخفاض:

¹⁵² المدخل إلى علم اللغة الحديث، رمضان عبد التّواب، ط: 7، ص: 2، 3.

¹⁵³ ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، 116.

وقد قسّم ابن جنّي الأصوات أيضاً إلى مستعلية ومنخفضة، وهذا ما ورد

في قوله: « وللحروف إنقسام آخر إلى الإستعلاء والإنخفاض »¹⁵⁴.

1-3-6-1- الإستعلاء:

يعرّف ابن جنّي الإستعلاء فيقول: « ومعنى الإستعلاء: أن تتصعد في

الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع إستعلائها إطباق، وقد ذكرناها¹⁵⁵، وأمّا

الخاء، والغين، والقاف، فلا إطباق فيها مع إستعلائها »¹⁵⁶.

1-3-6-2- الإنخفاض:

وهو عكس الإستعلاء، وهو يقيد باقي الأصوات عدا أصوات الإستعلاء،

يقول ابن جنّي: « وما عدا هذه الحروف فمخفض »¹⁵⁷.

¹⁵⁴ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

¹⁵⁵ يعني بذلك أصوات الإطباق الأربعة، وهي: "الصّاد، والطاء، والصاد، والظاء" المذكورة سابقاً، سر صناعة الإعراب:

68/1.

¹⁵⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

¹⁵⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

قسّم ابن جنّي الأصوات إلى صحيحة، وأخرى معتلّة، وجاء هذا في قوله:

« وللحروف قسمة أخرى إلى الصّحة والإعتلال »¹⁵⁸.

1-3-7-1- الصّحيحة:

جميع الأصوات صحيحة، عدا الأصوات المعتلّة.

1-3-7-2- المعتلّة:

هي حروف المدّ، والإستطالة، وهي: الألف، والواو، والياء.

1-3-8- الإنحراف:

وصفة الإنحراف من مصطلحات ابن جنّي في الأصوات، فهو القائل:

« ومن الحروفِ حرفٌ منحرفٌ؛ لأنّ اللّسان ينحرف فيه مع الصّوت وتتجافى

ناحيّتا مستدقّ اللّسان عن إعتراضهما على الصّوت؛ فيخرج الصّوت من تَيْنِكَ

النّاحيتين، وممّا فُويَقُهُما وهو اللّام »¹⁵⁹.

¹⁵⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 68/1.

¹⁵⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 69/1.

وتوضيحًا لقولِ ابنِ جنِّي أنّ طرفَ اللّسانِ يلتصقُ باللّثة أثناء النّطق بحرف اللّام التّصاقًا تامًّا؛ ممّا يُؤدّي إلى تغيير مجرى الهواء المار من الرّئتين، باحثًا عن منفذ آخر عبر جنبات اللّسان، ولذلك سُمّي اللّام بالمنحرف والجانبِي.

1-3-9- التّكرار:

والتّكرار مختص بحرف الرّاء، وهو ما ذكره ابن جنِّي: « ومنها المكرّر، وهو الرّاء، وذلك أنّك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللّسان يتعثّر بما فيه من تكرير؛ ولذلك أُحتسب في الإمالة بحرفين »¹⁶⁰.

وما ذكره ابن جنِّي أقرّه علم الأصوات الحديث؛ بحيث تبيّن أنّه أثناء النّطق بصوت الرّاء يضرب اللّسان اللّثة ضربات عدّة، وكأنّ النّاطق ينطق صوتين، وليس صوتًا واحدًا.

1-3-10- الذّلاقة:

وذكر ابن جنِّي حروفها في قوله: « ومنها حروف الذّلاقة، وهي ستّة: اللّام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم؛ لأنّه يعتمد عليها بذلق اللّسان، وهو صدره، وطرفه »¹⁶¹.

¹⁶⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 69/1.

ويرى ابن جنّي أنّ هذه الأصوات لسهولة في النطق كثرت في أبنية الكلام التي يعتمد عليها بذلق اللسان وصدرة وطرفه، ومثّل لذلك ببعض الأسماء التي تدخلها حروف الذّلاقة، » وذلك نحو: "جعفر": ففيه الفاء والرّاء، و"قَعْضَب": فيه الباء، و"سَلْهَب": فيه اللّام والباء، و"سَفَرَجَل": فيه الفاء والرّاء واللام، و"فَرَزْدَق": فيه الفاء والرّاء، و"هَمَرَجَل": فيه الفاء والرّاء واللام، و"قِرْطَعْب": فيه الرّاء، والباء، وهكذا عامة الباب ¹⁶².

وقد نصّ ابن جنّي على أنّه « متى وجدت كلمة رباعية أو خماسية مُعَرّاة من بعض هذه الأحرف السّتة، فاقض بأنّه دخيل في كلام العرب، وليس منه ¹⁶³، وهذا ما نبه إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي من قبله ¹⁶⁴.

إنّ ما تقدّم ذكره على الأصوات ومخارجها وصفاتها وأقسامها، وأعني الأصوات الصّامته، تبين بعد النّظر والتأمّل أنّه لا يوجد فرق كبير بين بحوث ابن جنّي لما ذكرنا، وبين ما استقر عليه البحث اللّسانيّ الحديث، بل نرى أنّ بحوث ابن جنّي كانت أكثر عمقا وجديّة وبعد نظر، إذا أخذنا في عين الاعتبار

¹⁶¹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 70/1.

¹⁶² سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 70/1، 71.

¹⁶³ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 70/1.

¹⁶⁴ الخليل: كتاب العين: 50/1.

الفارق الزمني الشاسع بين العصرين، وإنعدام وسائل البحث التي يستعين بها الباحثون في هذا العصر الحديث.

1-4-4 - الصّوائت عند ابن جنّي:

نحاول في هذا المبحث أن نتناول بعض القضايا المهمّة المرتبطة بالصّوائت، نحو قضية موقعية الصّائت من الصّامت إضافة إلى العلاقة بين الصّوائت القصيرة والصّوائت الطّويلة، مستهلين ذلك بعرض تعريف لمصطلح الصّائت والفرق بينه وبين مصطلح الصّامت.

1-4-1 - الصّائت والصّامت:

عقد ابن جنّي فصلا في كتابه سرّ صناعة الإعراب أسماه: "ذوق أصوات الحروف" قال فيه: « وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا لا متحركا؛ لأنّ الحركة تعلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجذبّه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثمّ تُدخِلُ عليه همزة الوصل مكسورة من قبْلِهِ؛ لأنّ الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: إك. إق. إج، وكذلك سائر الحروف، إلّا أنّ بعض الحروف أشدّ حصرا للصّوت من بعضها، ألا تراك تقول في الدالّ والطّاء

واللّام: إذ. إط. إن. فلا تجد للصّوت منفذا هناك، ثم تقول: إس، إص، إز، إذ،
إث، إف، فتجد الصّوت يتبع الحرف»¹⁶⁵.

إننا نلاحظ في هذا المقام وغيره إدراك ابن جنّي الواعي لأهمّ ما يميّز
الصّوات عن الصّوامت، فالأولى قد يقف هواؤها وقوفا تامّا، والثّانية، يعني
حروف المدّ كما وصفها ابن جنّي يمتدّ فيها الهواء في مجراه، ويستمرّ في
الإمتداد لا يمنعه شيء؛ حتى ينتهي بانتهاء نطق الصّوت نفسه، حيث يقول: «
فإن اتّسع مخرج الحرف حتى لا يقطّع الصّوت عن إمتداده واستطالته، استمرّ
الصّوت ممتدّا حتى ينفد؛ فيفضي حسيّرا إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة
عندها، إذ لم يجد منقطعا فيما فوقها، والحروف التي اتّسعت مخرجها ثلاثة:
الألف، ثم الياء، ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف»¹⁶⁶.

ففي قول ابن جنّي إشارة إلى أنّ منتهى صوت المدّ هو الهمزة، التي هي
أقصى الأصوات مخرجا، فمتى بالغنا في مدّها استحالت همزة.
وفي كلام ابن جنّي أيضا إشارة إلى أهمّ خاصيّة من خواص نطق الأصوات
الصّائتة؛ وهي اتّساع مخرجها ممّا يسمح للهواء بالتسرب حرّا طليقا.

¹⁶⁵ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1 / 19. 20.

¹⁶⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 20/1.

ويمكن أن نلمح في كلامه أيضا إشارة إلى ترتيب مخارج الصّوائت الطّويلة؛ التي هي الفتحة الطّويلة والكسرة الطّويلة، وأخيرا الضّمة الطّويلة، بحيث عطف بينها بالأداة ثم، فالألف تأتي أولا من حيث المخرج؛ تليها الكسرة الطّويلة أو الياء كما عبّر عنها ابن جنّي، وأخيرا تخرج الضّمة الطّويلة؛ والتي يُرمز لها كتابيا بالواو.

ويواصل ابن جنّي حديثه عن الفرق بين الصّوت الصّامت والصّائت، ويتجلى هذا عنده على نحو أوضح عندما يصف جهاز النطق عند الإنسان بالنّاي والزّامر؛ حيث يقول: « ولأجل ما ذكرنا من إختلاف الأجراس في حروف المعجم بإختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبّه بعضهم الحلق والقم بالنّاي، فإنّ الصّوت يخرج فيه مستطيلا أملس سانجا، كما يجري الصّوت في الألف غُفلاً بغير صنعة؛ فإذا وضع الزّامر أنامله على خروق النّاي المنسوقة، وراوح بين عمّله، إختلفت الأصوات، وسُمع لكل خَرَقٍ منها صوتٌ لا يُشبّهه صاحبه، فكذلك إذا قُطِعَ الصّوت في الحلق والقم بإعتماد على جهات مُختلفة، كان سبب إستماعنا هذه الأصوات المختلفة »¹⁶⁷.

ويعرض ابن جنّي تصويرا آخر رائعا يشبه فيه الصّوت البشريّ بوتر العود، « فإنّ الصّارِب إذا ضربه وهو مرسلٌ سمعت له صوتا، فإن حصر آخر

¹⁶⁷. سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1 / 21

الوتر ببعض أصابع يسراه أدنى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا سمعت غير
الإثنين، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداً مختلفة، إلا
أن الصوت الذي يؤديه الوتر غفلا غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو
مضغوط محصور أملس مهتزاً، ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته، ووضعه
ورخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخففة بالمضرب عليه كأول الصوت
من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفل غير محصور كجريان الصوت في
الألف الساكنة، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض
للصوت في مخارج الحروف من المقاطع، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها
هنا، وإذا أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن ممّا لنا ولا
لهذا الكتاب به تعلّق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات
والحروف، له تعلّق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صناعة الأصوات والنغم

«168.

نستنتج من هذا القول أنّ ابن جنّي ميّز بين الصّامت والصّائت تمييزاً
يوافق ما تجري عليه الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، فهذا الصوت المستطيل
الأمّلس هو الصّائت الذي لا يعترضه عائق، أمّا الصّامت فهو ذلك الصوت
الذي يلقي إعتراضاً أو تضيقاً شديداً يؤدي إلى إقتطاع إمتداده.

¹⁶⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 21.

ويُسمى ابن جنّي الصّامت صحيحاً، والصّائت الطّويل حرف مدّ وإستطالة،

يقول: « جميع الحروف صحيحة إلاّ الألف والياء والواو اللّواتي هنّ حروف المدّ والإستطالة، إلاّ أنّ الألف أشدّ إمتداداً وأوسع مخرجاً »¹⁶⁹.

يرى ابن جنّي أنّ الألف أكثر مدّاً، وأوسع مخرجاً، من الواو والياء المدّيتين، وهذا أمرٌ أقرّه الدّرس الصّوتي الحديث؛ حيث بيّنت الدّراسات المخبريّة إضافة إلى الملاحظة، أنّ الألف أوسع مخرجاً من أختيها؛ وسبب ذلك أنّ اللّسان مع الألف يستوي في قاع الفم، أمّا مع الضّمة فنلاحظ تجمعا للّسان في مؤخر الطّبق، ومع الياء نلاحظ تجمعا للّسان في مقدّمته.

والى جانب تسميتها حروف المدّ والإستطالة، جرى ابن جنّي على تسمية الصّوائت الطّويلة بالحروف الصّائتة وحروف اللّين، فقال: « والحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة اللّينة الصّائتة، وهي: الألف والياء والواو. أعلم أنّ هذه الحروف أين وقعت، وكيف وُجِدَت (بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهنّ غير مُدغّمات) ففيها إمتداد ولين، نحو: قام، وسير به، وحت وكوز، وكتاب وسعيد وعجوز »¹⁷⁰.

¹⁶⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 21/1.

¹⁷⁰ الخصائص، ابن جنّي، 124/3 - 125.

ويعرفه ابن جنّي بقوله: « باب في مطل الحركات: وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها، فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو »¹⁷¹. وعند تتبع المواضع التي تحدث فيها ابن جنّي عن مطل الحركة نجدها ثلاثة:

يقول: « وكذلك الحركات عند التذكر يمطن حتى يفين حروفا، فإذا صرنا جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ، فيمطن أيضا حينئذ، كما تمطل الحروف، وذلك عند التذكر مع الفتحة في "قمت": قمتا، أي "قمت يوم الجمعة"، ونحو ذلك، ومع الكسرة: "أنتي"، أي: "أنت عاقلة"، ونحو ذلك، مع الضمة: "قمتو"، في "قمتُ إلى زيد"، ونحو ذلك »¹⁷².

ويقول: « فإن قيل: أفتنصّ في هذه المدة على حرف معيّن: الألف أو الياء أو الواو ؟ قيل: لم تظهر في شيء من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطع بها عليها دون أختيها، وإنما تأتي تابعة لما قبلها، ألا تراك تقول في "قام عمر": أعمروه! وفي "رأيت أحمد": أأحمداه ! وفي "مررت

¹⁷¹ الخصائص، ابن جنّي، 124/3 - 125.

¹⁷² الخصائص، ابن جنّي، 124/3 - 125.

بالرّجل": الرّجلية ! وليست كذلك مدة الندبة؛ لأن تلك ألف لا محالة،

وليست مدة مجهولة مدبرة بما قبلها ¹⁷³.

1-4-3 - عدد الصّوائت:

خصّص ابن جنّي في كتابه الخصائص بابا تحدّث فيه عن عدد الصّوائت

سمّاه "باب في كمّية الحركات"، يقول: « أمّا ما في أيدي النّاس في ظاهر الأمر

فثلاث، وهي: الضمّة والكسرة والفتحة، ومحصلها على الحقيقة ستّ، وذلك أنّ

بين كل حركتين حركة، فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالّة،

نحو فتحة عين عالم، وكاف كاتب، فهذه حركة بين الفتحة والكسرة، كما أنّ

الألف التي بعدها بين الألف والياء، والتي بين الفتحة والضمّة هي التي قبل ألف

التفخيم، نحو فتحة لام "الصلاة" و"الزكاة" و"الحياة"، وكذلك ألف "قام" و"عاد"،

والتي بين الكسرة والضمّة ككسرة "قاف" "قيل"، و"سين سير"، فهذه الكسرة المشمّة

ضمّا، ومثلها الضمّة المشمّة كسرا كضمّة قاف المنقُر ¹⁷⁴، وضمّة عين مذعور،

و"باء" ابن بُور؛ فهذه ضمة أشربت كسرا، كما أنّها في قيلٍ وسيرٍ كسرة أشربت

¹⁷³ الخصائص، ابن جنّي، 124/3 - 125.

¹⁷⁴ الصحاح، الجوهري، مادة: [ن ق ر]، المنقر بضم الميم والقاف: بئر صغيرة ضيقة الرأس تكون في نجفة صلبة لئلا

تتهشم والجمع المناقر: 574/2.

ضما، فهما لذلك كالصوت الواحد، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة، ولا

كسرة مشربة فتحة فاعرف ذلك»¹⁷⁵.

نستنتج من هذا القول أن عدد الصّوائت عند ابن جنّي في الأصل ثلاثة،

وهي:

✓ الضمة.

✓ الكسرة.

✓ الفتحة.

تتفرّع عنها صوائت ثلاثة أخرى، هي:

◆ صائت الإمالة: وهو الفتحة الممالة نحو: الكسرة، ك"عالم" و"كاتب".

◆ صائت التّفخيم: وهو الفتحة الممالة نحو: الضّمة، ك"الصّلاة"

و"الحياة"، و"قام" و"عاد".

◆ صائت الإشمام: ويكون بين الكسرة والضّمة، نحو: كسرة قاف قيل،

وسين سير، ومثله الضّمة المشمّة كسرا كالمنقر، ومذعور وابن بور.

وقد عدّهما ابن جنّي صوتاً واحداً.

ولم يُدرج ابن جنّي صائتي الضّمة المشربة فتحة والكسرة المشربة فتحة

ضمن الصّوائت الفرعيّة، والعلّة في ذلك مخرج هذه الصّوائت، يتّضح هذا من

¹⁷⁵. الخصائص، ابن جنّي، 3 / 102-121.

قوله: « فالجواب في ذلك أن الفتحة أول الحركات، وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة؛ فإذا بدأت بالفتحة وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تشمها شيئاً من الكسرة أو الضمة؛ لتطرقها إياهما، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك إنتقاض عادة الصوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدّم إلى صدر الفم والنفوذ بين الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يُتكلف البتّة »¹⁷⁶.

نستخلص من قول ابن جنّي أن الفتحة والكسرة مصوّتان أماميان والضمة بعد الكسرة، فأشمام الفتحة شيئاً من الكسرة أو الضمة جائز؛ لأنّه إنتقال من الأقصى إلى الأدنى، أمّا إشمام الكسرة أو الضمة شيئاً من الفتحة ففي ذلك تكلف؛ لأنّه تصعدّ وفي التصعدّ مشقّة.

وقد أكّد ابن جنّي أن هذه الصّوائت معتدّ بها في كلام العرب، وإن لم يقيدّها ويضبطها رمز خاص.

1-4-4 - مخارج الصّوائت:

¹⁷⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 61/1.

يرى ابن جنّي أنّ الحركات وحروف المدّ بينهما مناسبة، وهو ما سمّاه المضارعة أو المشابهة، فإذا أشبعت الحركة أنشأت حرفاً من جنسها، وهو حرف مدّ، فالفتحة المشبّعة تصير ألفاً ممدودة، وهو بهذا يجد الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو؛ لذلك يعدّ ابن جنّي الفتحة أوّل الحركات يقول: « فالجواب في ذلك أنّ الفتحة أوّل الحركات، وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة، وتصعدت تطلب صدر الفم والشفتين، اجتازت في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تشمّها شيئاً من الكسرة أو الضمة لتطرقها إليّهما، ولو تكلفت أن تشمّ الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أوّل الحلق، فكان في ذلك إنتقاض عادة الصّوت بتراجعه إلى ورائه، وتركه التّقدم إلى صدر الفم، والنّفوذ بين الشفتين، فلمّا كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يتكلّف البتّة »¹⁷⁷، فهذا النصّ يؤدي إلى الملاحظات الآتية:

◆ الفتحة أدخل صوت في الحلق، وعلّته في ذلك أنّ الفتحة بعض الألف ومخرجها من أقصى الحلق، يقول ابن جنّي: « أعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء »¹⁷⁸.

¹⁷⁷. سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 61/1

¹⁷⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 49/1.

◆ الكسرة من صدر الفم، فهي تخرج من مقدّمه.

◆ الضمة من الشفتين.

ويقصد ابن جنّي من مخرج الكسرة من مقدّم الفم وأعلاه، أنّه صانّت أمامي، ويتمّ نطقه من أدنى التّجويف الفموي، أمّا الضمة فقد نسب ابن جنّي مخرجها إلى الشّفتين؛ لأنّهما العضوان الأكثر بروزاً، رغم أنّ لمؤخّر اللسان دوراً كبيراً في إنتاجها؛ حيث يرتفع قليلاً ناحية الطّبق؛ ولهذا وصفت الضمة الطويلة في الدّراسات الصّوتية الحديثة أنّها صوت قصي شفوي.

وللإشارة أنّ بعض الدّارسين المحدثين شكّوا في قيمة الدّراسة الصّوتية للصّوائت القصيرة، وقالوا إنّ هذه الأخيرة لم تحظ بقدر كبير من الإهتمام؛ إذ إنّها لم تخصّص لها علامات كتابيّة خاصّة بها في صلب الكلمة على عكس الصّوائت الطويلة التي حظيت باهتمام خاص، فكان لها رموز كتابيّة مستقلّة، كما أنّ لها خواصاً صوتيّة وصرفيّة تؤثر في صورة الكلمة¹⁷⁹، ولكن لا نرى في هذا الرأي قراراً علمياً يؤخذ به، لأنّ الرّمز للصّوائت القصيرة برموز صغيرة فوق أو أسفل الصّامت المصاحبة له لا يقلّ من قيمتها، مقارنة بالصّوائت الطويلة والصّوامت، وإنّما ذلك من باب الإختصار في الكتابة العربيّة، إضافة إلى أنّ

¹⁷⁹ علم الأصوات، كمال بشر، ص: 17

حجم الرّموز الصّوتية ليس دليلا ولا معيارا لقيمة الصّوت، وإنّما قيمة الصّوت
والمصوّتات تكتسب من أثرها في بنية الكلمة.

1-4-4-1- مخرج الفتحة الطّويلة:

يعدّ ابن جنّي من الذين أدرجوا "الألف" ضمن أصوات الحلق؛ بحيث
جعلها أوّل الأصوات مخرجا، يقول: «إعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافّة
تسعة وعشرون حرفا، فأولها الألف، وآخرها الياء»¹⁸⁰.

ويحدّد ابن جنّي مخرج "الألف" والتي تسمّى همزة القطع من الصّدر، أي
من أقصى الحلق، وترتيب الهمزتين واضح في قوله: «كما أنّ مخرج الألف
المتحرّكة؛ التي هي همزة من الصّدر، ومخرج الألف فوقها من أوّل الحلق»¹⁸¹.

ويعلّل ابن جنّي ترتيب الهمزتين في المخرج، أي: همزة المدّ، كما في
"قام"، وهمزة القطع كما في "أحمد"، بأنّ الهواء مع "الألف" يكون حرّا، وينساب
طليقا، وأنّ الهمزة لا تكون إلا بضغظ وحصر، في قوله: «أمّا الألف فتجد
الحلق والفم معها منفتحين، غير معترضين على الصّوت بضغظ، أو حصر
»¹⁸².

¹⁸⁰ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 49/1.

¹⁸¹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 50/1.

¹⁸² سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 20/1.

وفي الموضع نفسه يَصَوِّرُ شكل الألف في الرَّسْمِ فيقول: « فأما الألف المدّة التي في نحو: "سار" و"قام"، م"كتاب" و"حمار"، فصورتها أيضا صورة الهمزة المحقّقة التي في أحمد"، و"إبراهيم"، و"أُتْرُجَّة"، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة، وإن اختلف مخرجاها

« 183 .

1-4-4-2- مخرج الكسرة الطويلة:

وصف ابن جنّي مخرج الكسرة الطويلة بقوله: « وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنّبتَي اللّسان وضغطته، وتقاخ الحنك عن ظهر اللّسان، فجرى الصّوت متصعداً هناك » 184 .

فمعنى قوله أنّ مخرج الكسرة الطويلة يكون يارتقاع اللّسان قبل الحنك الأعلى، مع ترك فجوة بيّنة بينهما تسمح بجريان الهواء دون انحباس أو تضيق.

1-4-4-3 مخرج الضمة الطويلة:

أشار ابن جنّي إلى مخرج "الضمة الطويلة" في قوله: « أمّا الواو فتصمّ لها معظم الشّفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج فيه النّفس، ويتّصل الصّوت » 185 .

¹⁸³ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 50/1.

¹⁸⁴ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 20/1.

والخلاصة من هذا النص أنّ مخرج الضمة الطويلة يتم بحركة الشفتين، حيث نبّه ابن جنّي بضرورة ترك فراغ عند ضمّ الشفتين؛ حتّى يخرج الهواء مستمرّاً، وهذا الفراغ نشأ عن إستدارة الشفتين.

ولكن الدّراسات الحديثة ترى أنّ إنتاج الضمة الطويلة يتمّ بتحريك أقصى اللسان ناحية ما يحاذيه من الحنك الأعلى، بمعنى أنّه صوت قصي شفوي، أي يشارك في إنتاجه عضوان، هما: أقصى اللسان إضافة إلى الشفتين، ولأنّ الشفتين هما العضوان اللذان يمكن مشاهدة حركتهما، فلذلك وصفت الضمة الطويلة بأنّها صوت شفوي.

ولكن إن كانت الدّراسات الحديثة قد حقّقت نتيجة علميّة في تحديد مخرج الضمة الطويلة بوسائل تكنولوجيايّة متطورة، فإنّ العلماء القدامى لم تتوفر لهم هذه الإمكانيات ولا الوسائل التي تمكّنهم من الوصول إلى نتائج دقيقة؛ حيث إنهم اعتمدوا الملاحظة والإستقراء فقط.

1-4-5- صفات الصّوائت:

لقد قيّد ابن جنّي هذا القسم من الأصوات؛ يعني الصّوائت بالصفات

الآتيّة:

1-4-5-1- الجهر:

¹⁸⁵ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 20/1.

يعرف ابن جنّي هذا المصطلح في قوله: « فمعنى المجهور أنّه حرفٌ أشبع الإعتماذُ في موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه حتى ينقضي الإعتماذ، ويجري الصّوت، غير أنّ الميم والنون من جملة المجهورة قد يُعتمد لهما في الفم والخياشم، فتصير فيهما غنةً، فهذه صفة المجهور »¹⁸⁶.

ولعلّ في مصطلح الصّائت الذي أورده ابن جنّي ما يدلّ على أنّ الألف والياء والواو مجهورة، ويتّضح هذا في قوله: « باب مطل الحروف: والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة، وهي الألف والياء والواو، اعلم أنّ هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت (بعد أن تكون سواكن يتّبعن بعضهن غير مدغمات) ففيها إمتداد ولين »¹⁸⁷.

ولعلّ في مصطلح المصوّتة الذي وظّفه ابن جنّي ما يُشير إلى أنّها مجهورة، أي: إنّ هذه الأصوات تتميزّ بعلوّها ووضوحها الصّوتي مقارنة بباقي الأصوات.

1-4-5-2- حروف الإستطالة والمدّ:

الاستطالة والمدّ صفتان تميّزان الصّوائت الثلاثة: الألف والياء والواو، يقول ابن جنّي: « وللحروف قسمة أخرى إلى الصّحة والإعتلال، فجميع الحروف

¹⁸⁶ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 67/1.

¹⁸⁷ الخصائص، ابن جنّي، 124/3.

صحيح، إلا الألف والياء والواو؛ اللواتي هنّ حروف المدّ والإستطالة، وقد ذكرناهما قبل، إلا أن الألف أشدّ امتدادا، وأوسع مخرجا، وهو الحرف الهاوي «¹⁸⁸، بمعنى أنك تستطيع مدّ هذه الأصوات بالقدر الذي تشاء؛ لأنّ المدّ الزائد لن يخرج الألف عن كونها ألفا، والأمر نفسه بالنسبة للياء والواو.

1-4-5-3- المدّ واللّين:

تردّد هذا المصطلح عند ابن جنّي، وهي عنده ثلاثة: الألف، الواو، والياء¹⁸⁹، وسمّيت الأصوات الثلاثة بهذا الاسم؛ لأنّ وجودها يحتاج إلى مدّ الصّوت ولينه¹⁹⁰.

والملاحظ من هذا التّركيب المزدوج لمصطلح المدّ واللّين، أنّ ابن جنّي لم يخلط بين أصوات المدّ؛ التي هي الصّوائت الطّويلة، وبين أصوات اللّين؛ التي هي: الواو والياء، متى سكنت وتحرك ما قبلهما كما زعم بعض الدّارسين¹⁹¹، لأنّ القدامى أوضحوا أنّ مصطلح المدّ متضمّن لمصطلح اللّين؛ أي أنّ كلّ صوت مدّ هو صوت لين، والعكس غير صحيح¹⁹²، وما يؤكد هذا أيضا أن ابن جنّي

¹⁸⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 69.

¹⁸⁹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 28-31.

¹⁹⁰ شرح المراح في التصريف، العيني بدر الدين عمرو بن أحمد (ت 855 هـ)، ص: 85.

¹⁹¹ سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف الصوتية بين القدماء والمحدثين، ط2، ص: 26.

¹⁹² شرح المراح في التصريف، ص: 183.

وغيره من القدامى عطفوا بين المصطلحين والعطف يقتضي في اللغة المغايرة بين المتعاطفين.

1-4-6- علاقة الصّوائت الطّويلة بالصّوائت القصيرة:

تحدّث ابن جنّي عن الصّوائت حديثاً خاصّاً، وأدرك نوع العلاقة التي تقوم بين الصّائت القصير والطّويل، يتوضّح ذلك في النّص الآتي: «إعلم أنّ الحركات أبعاضُ حُرُوفِ المدِّ واللّين، وهي الألفُ والياءُ والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعضُ الألف، والكسرة بعضُ الياء، والضمة بعضُ الواو، وقد كان متقدّموا النّحويين يُسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضمة الواو الصّغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريقٍ مستقيمة، ألا ترى أنّ الألف والياء والواو اللواتي هُنَّ حروفٌ نواّمٌ كوامل، قد تجدهنَّ في بعض الأحوال أطولَ وأتمَّ منهنَّ في بعض، وذلك قولك: "يخافُ" و"ينام"، و"يسيرُ" و"يطير"، و"يقومُ" و"يسومُ"، فتجد فيهنَّ امتداداً واستطالة ما، فإذا أوقعتَ بعدهنَّ الهمزة أو الحرف المدغم، ازدَدنَّ طولاً وامتداداً، وذلك نحو: يشاءُ ويداءُ ويسوءُ ويهوءُ ويجيءُ ويفيءُ، وتقول مع الإدغام شابةً ودابةً، ويطيبُ بكر، ويسيرُ رآشد، وتُمودُ الثوب، وقد قُوصَ زيد بما عليه، أفلا ترى إلى زيادة المدِّ فيهنَّ بوقوع الهمزة والمدغم بعدهنَّ، وهنَّ في كلا موضعين يُسمّين حروفاً كوامل، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً

صِغَارًا بِأَبْعَدَ فِي الْقِيَاسِ مِنْهُ. وَيَدْلِكُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَاتِ أِبْعَاضٌ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ،

أَنَّكَ مَتَى أَشْبَعْتَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ حَدَثَ بَعْدَهَا الْحَرْفُ الَّذِي هِيَ بَعْضُهُ»¹⁹³.

يَتَّضِحُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ ابْنَ جَنِّي تَتَّبَعَهُ إِلَى أَمْرٍ هَامٍّ وَهُوَ أَنَّ الصَّوَانِتِ

الْقَصِيرَةَ أَوْ الْحَرَكَاتِ تَشْتَرِكُ مَعَ الصَّوَانِتِ الطَّوِيلَةَ أَوْ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي طَرِيقَةِ

النُّطْقِ، إِضَافَةً إِلَى الْوَضُوحِ السَّمْعِيِّ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ الْأُولَى أِبْعَاضُ

الثَّانِيَةِ، فَبَلْفِظَةِ (بَعْضُ) عَبَّرَ ابْنُ جَنِّي عَنِ الْفَرْقِ بَيْنِ الصَّوَانِتِ الطَّوِيلَةِ

وَالْقَصِيرَةِ؛ فَبَعْضُ يُقَالُ لَمَّا لَمْ يَعْرِفْ مَقْدَارَهُ، بِحَيْثُ إِنَّ كَمِّيَةَ الصَّوَانِتِ الطَّوِيلَةِ

كَانَتْ مَحَلَّ إِخْتِلَافٍ بَيْنِ النَّحَاةِ وَبِخَاصَّةٍ بَيْنِ الْقُرَّاءِ؛ الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ ابْنَ جَنِّي

يَعْبُرُ عَنِ هَذَا الْفَارِقِ بِكَلِمَةِ "بَعْضُ".

وَيَتَابِعُ ابْنَ جَنِّي قَوْلَهُ إِنَّكَ مَتَى أَطَلْتَ الْحَرَكَةَ صَارَتْ حَرْفٌ مَدٌّ بِإِيرَادِهِ

بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ، نَسْتَشْفِهُهَا مِنْ خِلَالِ قَوْلِهِ: « وَيَدْلِكُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَاتِ أِبْعَاضٌ بِهَذِهِ

الْحُرُوفِ، بِأَنَّكَ مَتَى أَشْبَعْتَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ حَدَثَ بَعْدَهَا الْحَرْفُ الَّذِي هِيَ بَعْضُهُ،

وَذَلِكَ نَحْوَ فَتْحَةِ عَيْنِ "عَمَرٍ"، فَإِنَّكَ إِنْ أَشْبَعْتَهَا حَدَّثْتَ بَعْدَهَا أَلْفًا، فَقُلْتَ:

"عَامَرٍ"، وَكَذَلِكَ كَسْرُ عَيْنِ "عِنَبٍ"، إِنْ أَشْبَعْتَهَا نَشَأَتْ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَذَلِكَ

قَوْلُكَ: "عَيْنِبٍ"، وَكَذَلِكَ ضَمُّ عَيْنِ "عُمَرٍ"، لَوْ أَشْبَعْتَهَا لِأَنْشَأَتْ بَعْدَهَا وَاوًا سَاكِنَةً،

¹⁹³ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/ 28.

وذلك قولك "عُومَر"، فلولا أنّ الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف وأوائل لها، لما نشأت عنها، ولا كانت تابعةً لها»¹⁹⁴.

مما تقدّم نخلص إلى أنّ الفرق بين الصّوائت الطّويلة والقصيرة عند ابن جنّي لا يعدو أن يكون فرقا في الكميّة فقط، مع العلم أنّ كميّة الصّوائت الطّويلة التي هي الألف والياء والواو ليست قارّة في جميع الأحوال، بل تزيد وتنقص، والسّبب في ذلك ما يجاورها من أصوات؛ فإذا تلتها همزة نحو: يشاء ويداء، أو صوت مدغم، نحو: شابة ودابة ازدادت كميّتها وطولها.

وقد ذكر ابن جنّي علّة زيادة المدّ بقوله: « وإنّما تمكّن المدّ فيهن مع الهمز أنّ الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه؛ فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف الصائتة قبله، ثم تماديت بهن نحوه طلنّ، وشغن في الصّوت، فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها، وغير المشدّد، ألا تراك إذا قلت: "كتاب" و"حساب" و"سعيد" و"عمود" و"ضروب" و"ركوب" لم تجدهنّ لذناتٍ، ولا ناعماتٍ، ولا وافيّاتٍ مستطيّلاتٍ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز، أو الحرف المشدّد»¹⁹⁵.

¹⁹⁴ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 1/ 29.

¹⁹⁵ الخصائص، ابن جنّي، 3/ 125.

أما عن سبب وفاء المدّ في الصّوائت الطّويلة إذا وقع المشدّد بعدها «
فلأثهنّ- كما ترى- سواكن، وأوّل المثليين مع التّشديد ساكن، فيجفو عليهم أن
يلتقي السّاكنان حشوا في كلامهم، فحينئذّ ما ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد
عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصّوت بها، عوضا ممّا كان يجب لالتقاء
السّاكنين: من تحريكها، إذ لم يجدوا عليه تطرّقا، ولا بالاستراحة إليه تعلقا»¹⁹⁶.

1-5-1- موقع الصّائت من الصّامت:

أفاض ابن جنّي الحديث في هذه المسألة عارضا مختلف المذاهب مع
شرحها والتّرجيح بينها، ونسبتها لأصحابها والقائلين بها في بعض المواضع.

1-5-1-1 الصّامت قبل الصّائت:

يقول ابن جنّي: « وإعلم أنّ الحركة التي يتحمّلها الحرف لا تخلو أن
تكون في المرتبة، قبله، أو معه، أو بعده. فمحال أن تكون الحركة في المرتبة
قبل الحرف، وذلك أنّ الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك
محتاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده، وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف
لما جاز الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول قَطَعَ، فتُدغم الطّاء الأولى
في الثّانية، ولو كانت حركة الطّاء الثّانية في الرّتبة قبلها، لكانت حاجزة بين
الطّاء الأولى، وبين الطّاء الثّانية، ولو كان الأمر كذلك لما جاز إدغام الأولى

¹⁹⁶ الخصائص، ابن جنّي، 3/ 126.

في الثانية؛ لأنّ الحركة على هذه المقدّمة، مرتبّتها أن تكون قبل الطاء الثانية، بينها وبين الأولى؛ وإذا حَجَزَ بين الحرفين حركةٌ بطل الإدغام، فجواز الإدغام في الكلام، دلالةٌ على أنّ الحركة ليست قبل الحرف المتحرّك بها»¹⁹⁷.

لقد أنكر ابن جني أن يكون الصّائت قبل الصّامت، أو تكون الحركة قبل الحرف باصطلاحه، وحجّته في ذلك ظاهرة الإدغام، وقدّم مثالا على ذلك، وهو لفظة (قَطَع)؛ حيث إنّ الطاء الأولى أدغمت في الثانية، ولو كان المصوّت قبلها لكان حاجزا بين الطاء الأولى والثانية، وبالتالي يُمنع الإدغام.

1-5-2- الصّامت والصّائت في المرتبة نفسها:

أسند ابن جنّي هذا الرّأي إلى أستاذه أبي عليّ الفارسي (ت377هـ)، وحجّته في ذلك هو أنّ النون السّاكنة إذا تحرّكت زالت عن الخياشيم إلى الفم، وكذلك الألف، إذا تحرّكت انقلبت همزة، فهذا دليل على أنّ الحركة تحدث مع الحرف، وهو استدلال قويّ في نظر ابن جنّي¹⁹⁸، كما ذكر أبو علي أنّ الحركة لا تخلو في الحرف المتحرّك من أن تكون قبله أو بعده،

ولا يجوز عنده أن تكون قبله، لأنّها لو كانت كذلك لكانت مانعة للإعلال¹⁹⁹،

¹⁹⁷ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 37/1.

¹⁹⁸ سر صناعة الإعراب، ابن جني، 37/1.

¹⁹⁹ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377 هـ) ، ط1: 4/2.

وهذا دليل أيضا على أنّها مُقدّرة بعد الحرف²⁰⁰.

والواضح من كتاب الخصائص أنّ ابن جنّي قد أخذ بهذا الرّأي في بداية حياته، إلّا أنّه تراجع عنه بعد إدراكه لفساده وفساد حجّته.

1-5-3- الصّائت بعد الصّامت:

يعد ابن جنّي من أنصار الصّائت بعد الصّامت، وهو مذهب سيبويه، ويّتضح ذلك في قوله: « فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنّ الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده، وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلا »²⁰¹.

والدليل على أنّ الحركة تحدث بعد الحرف « هي أنّك إذا أشبعت الحركة تمّمها حرف مدّ، كما تقدم من قولنا، في نحو: "ضرب" و"قتل"؛ إذا أشبعت حركة الفاء، قلت: طَضَارِبٌ، و"قَاتَلٌ"، و"ضُرِبٌ"، و"قُتِلَ" إذا أشبعت قلت: "ضُورِبٌ"، و"قُوتِلَ"، وكذلك "ضِرَابٌ" و"قِتَالٌ" إذا أشبعت قلت: "ضِيرَابٌ"، و"قِيتَالٌ"، فكما أنّ الألف والواو والياء بعد الضّاد والقاف، فكذلك الفتحة والضمّة والكسرة

²⁰⁰ الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ط1، ص: 90.

²⁰¹ سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 37/1.

في الرتبة بعد القاف، لأنّ الحركة إذا كانت بعضا للحرف، فالحرف كلّ لها،
وحكم البعض في هذا تابع لحكم الكلّ»²⁰².

إعتمد ابن جنّي في عرضه هذه المسألة عرض الآراء المختلفة والمتباينة
والترجيح بينها؛ ليقنع القارئ بما يراه صائبا وصحيحا، وقد تبين في التحليل
العلمي تحلي ابن جنّي بالروح العلميّة؛ ذلك أنّه تراجع عن رأيه في أنّ الصّائت
والصّامت في المرتبة نفسها عندما أدرك فساده.

لقد لاحظ علماء العربيّة قديما التغيّرات الصّوتية والصّرفية التي تطرأ على
الكلمة عند استعمالها مفردة أو مركّبة مع غيرها، ولمسوا الاختلافات التي تحدث
في بنية الكلمة الأصليّة أثناء النطق بها، وابن جنّي من العلماء الذين تنبّهوا لهذه
الاختلافات والتغيّرات، فقام بتحليلها وتفسيرها، وبيان أسباب حدوثها.

وتنوّع القضايا التي عالجها ابن جنّي في اللغة العربيّة، ولم يتعرّض لها
أقرانه من علماء عصره أو من كانوا قبله، تثبت فطنته، وبعد نظره؛ بل إن آراءه
ما تزال - إلى يومنا هذا - مادّة حيّة تستحق أسئلة علميّة جديرة بالإهتمام.

²⁰² سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 39/1.

الفصل الثاني

المستوى الصرفي في الدرس اللساني

. تعريف التصريف والغرض منه.

. الميزان الصرفي.

. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر.

. الإشتقاق وأقسامه.

. الإبدال.

. الإدغام.

. التثنية.

الفصل الثاني

2 - المستوى الصرفي في الدرس اللساني عند ابن جنّي

كان ابن جنّي عالماً بارعاً لغويًا في علم التصريف، وتعدّ مؤلفاته غنيّةً بمباحث صرفيّة ثريّة، ولعلّ شغفه بهذا العلم هو الذي دفعه إلى الإطلاع على كتاب المازني في علم التصريف، وإستفاد ابن جنّي في حياته البحثيّة بأستاذه أبي عليّ الفارسيّ، وهو الذي كان يقرأ عليه كتاب "التصريف" للمازني الذي كان يُعدّ أنفس ما ألف في هذا العلم حتى عصره، وعمد إلى شرحه في كتابه "المنصف"، وفيه يناقش مادّته مناقشةً واسعةً، وله كتاب: "التصريف الملوكي"، وهو كتاب يتناول هذا العلم بمعناه الدقيق، وأعظم كتابه في هذا العلم هو كتاب "الخصائص"، الذي حاول فيه محاولة رائعة إلى وضع القوانين الكلية للتصريف، وإستفاد ابن جنّي أثناء درسه لعلم التصريف من ملاحظات أستاذه أبي عليّ الفارسيّ، ولكنّه أضاف إليها كثيرًا من التوجيهات والملاحظات النقديّة، وكثيرًا من الأمثلة اللغويّة، وكان حسّه الدقيق لأبنية اللّغة العربيّة دافعًا قويًا وعاملاً بارزًا في تأصيل علم التصريف، وواضع قوانينه الكلية، وكان يقيم مذهبه الصرفي على

الإنتخاب من المذهبيين البصريّ والكوفيّ، وما إنبتق عنهما من المذهب
البغدادي²⁰³.

ويرى بعض الباحثين أنّ ابن جنّي ألمّ بالجانبين النظري في كتبه:
"الخصائص"، و"المنصف"، و"اللمع"، وأما الجانب التطبيقيّ فكان في كتابيه:
"المحتسب"، و"التمام"²⁰⁴، ومن أهمّ مصنّفات ابن جنّي التي اعتمدها في الدراسة
الصّرفيّة: "المنصف"، و"المحتسب"، و"الخصائص"، و"التمام"، و"التّصريف
الملوكي".

وإذا كان ابن جنّي عالماً لغويّاً مبرّزا في زمانه فما هي البصمات العلميّة
اللّغويّة التي وقّع بها العلوم اللّسانيّة في عصره؟

2-1- تعريف التّصريف والصّرف:

2-1-1- التّصريف لغة:

"التّصريف": مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه بالمضغف "صرّف"، تقول:

صرّف فلان الأمر تصريفاً، دبّره ووجّهه²⁰⁵، ومنه: تصريف الرّياح صرفها من

203 أثر المحتسب في الدّراسة الصرفيّة، خالد محمد عيّال سلمان، ص: 11

204 أثر المحتسب في الدّراسة الصرفيّة، خالد محمد عيّال سلمان، ص: 12

205 معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، ط1، 513/1.

جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وتصريف الرياح: جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا، قال تعالى: ﴿ وتصريف الرياح آياتٌ لقوم يعقلون ﴾ الجاثية الآية:5، « التصريف في اللغة التغيير، ومنه تصريف الرياح أي: تغييرها »²⁰⁶.

والمستفاد من هذه النصوص اللغوية ومن المعاجم اللغوية هو: "التغيير والتقليب من حالٍ إلى حالٍ، وتقول صرف الزمان، وصروفه وتصاريفه، أي: تقلباته، ويقال: تصرفت بصاحبي الأحوال أي تغيرت حياته من غنى إلى فقر، ومن عمل إلى بطالة، ومن سعادة إلى شقاء أو العكس.²⁰⁷

2-1-2- التصريف اصطلاحًا:

والتصريف في الإصطلاح هو ما ذكره ابن جنّي في مؤلفاته، وله عدّة مدلولات عنده، وفيه يقول: « أن نأتي إلى الحروف الأصول فنتصرف فيها بزيادة حرفٍ أو تحريفٍ بضربٍ من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها، والتصريف لها، نحو قولك صرّب، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع

206 شرح الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، على ألفية بن مالك، إشراف د.إميل يعقوب، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 4/ 40

207 . لسان العرب، صرف

قلت: يَضْرِبُ - أو إسم الفاعل قلت: ضارِبٌ - أو المفعول قلت: مَضْرُوبٌ - أو المصدر قلت: ضَرْبًا - أو فعل ما لم يُسمَّ فاعله قلت: ضَرِبَ، وإن أردت أن الفعل من واحدٍ على وجه المقابلة قلت: ضارِبٍ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت: استَضْرَبَ، فإن أردت كثر الضرب، وكرره، قلت: صَرَّبَ، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع إختلاج وحركة قلت: اضطَرَبَ، وعلى هذا عامّة التصرّف في هذا النحو من كلام العرب: فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول، لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك

« 208 .

وفي موضع آخر نكر ابن جنّي أنّ التصريف « إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضرب"، فتبني منه مثل: "جَعْفَر"، فتقول: "ضَرْبٍ"، ومثل "عِلْم": "ضَرْبٍ"، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة، وكذلك الإشتقاق أيضا، حيث تجيء إلى "الضرب" الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: "ضرب"، ثم تشتق

منه²⁰⁹، المضارع، فتقول: "يضرب"، والتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو إنّما لمعرفة أحواله المتّقلة «.

ويرى ابن جنّي أنّه يجب أن يتقدّم التّصريف عن النّحو، ويظهر هذا من خلال قوله: « من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف، لأنّ معرفة ذات الشّيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتّقلة »²¹⁰، وقد نصّ في مكان آخر على أنّ التّصريف يعني تنقّل أحوال الكلمة وتعاور الزّيادة إيّاها حيث يقول: « الزّيادة في الكلمة ضربٌ من تصريفها، ولست أعني بالتّصريف ها هنا التنقّل في الأزمنة نحو: "ضرب" و"يضرب" و"سيضرب"، وإنّما أريد تنقّل أحوال الكلمة وتعاور الزّيادة إيّاها »²¹¹.

فالتّصريف كما أورده ابن جنّي هو تغيير الكلمة، وتحويلها من بناء إلى آخر، كتغيير الكلمة من الماضي، إلى المضارع، أو إلى الأمر، أو إلى مشتقات أخرى، كإسم الفاعل، وإسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، والمبني للمعلوم، والمبني للمجهول، والمجرّد، والمزيد، وغيرها من الموضوعات التي يدور عليها بحث التّصريف.

209 المنصف شرح التّصريف للمازني، ابن جنّي، ، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: 1950م، 1/3-4

210 المنصف شرح التّصريف للمازني، ابن جنّي، 1/3-4.

211 المنصف شرح التّصريف للمازني، ابن جنّي، 1/32.

بل ينطبق قوله هذا على الإشتقاق أيضا، ومردُّ ذلك أنّ ابن جنّي لاحظ في معنى التّصريف لغة التّغيير، فإذا كان التّصريف هو التّغيير، والإشتقاق نفسه تغيير، أي تغيير الصّيغة إلى صيغ أخرى، تخالفها في البنية، أو الوزن، فليس هناك مانع لغوي من إدراج الإشتقاق وأنواعه في علم التّصريف²¹².

2-1-3- الغاية من التّصريف:

لكلّ علم غايات، والغاية الأساس في علم التّصريف هي خدمة اللّغة العربيّة، بجميع علومها، لأنّه ميزانها، وقوام ألفاظها، وفي هذا المعنى يقول ابن جنّي في الغرض من علم التّصريف: « وهذا القبيل من هذا العلم أعني التّصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربيّة، أتمّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدُّ فاقةٍ، لأنّه ميزانُ العربيّة وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلّة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الإشتقاق إلّا به »²¹³

ويذهب ابن جنّي للمقارنة بين علم التّصريف وعلم النحو، فيقول: « التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفُس الكلمة الثّابتة، والنّحو إنّما لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام بكرٌ، رأيت بكرًا، ومررت ببكر، فإنّك إنّما

212 الفسر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبّي، تحقيق: رضا رجب، ص: 259

213 المنصف، شرح التّصريف للمازني، ابن جنّي، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: 1950م: 2 / 1.

خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقلبة»²¹⁴.

والمستتبط من هذه المقارنة بين العلمين: أن علم التصريف خاص بالبحث عن أحوال الكلمة المفردة، من حيث حروفها الأصلية، والحروف الزائدة، وما حدث لها من إعلال، وإبدال، وإدغام، وغير ذلك من التحويلات التي تطرأ لها، وأما علم النحو فهو دراسة الحالات المتغيرة في التركيب، إذ أن التركيب يجلب العامل الذي يحدث التغيير الصوتي لمعنى في آخر كل كلمة مركبة تركيباً إسنادياً، والجدير بالذكر هنا أن ابن جنّي أعطى الأولوية في الدرس للكلمة المفردة قبل بنائها في التركيب، وهذه الملاحظة العلمية في ترتيب العلوم، أو في ترتيب مستويات الدرس اللساني هي التي يدعمها البحث العلمي المعاصر.

وفي موضع آخر نراه يحث المتعلمين والباحثين على إدراك أهمية التصريف، ودوره المتميز في علم التركيب، حيث يقول: «إنما تقيس على ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب، والغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما

214 المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: 4/1

هو أن يقيس بما لم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يُتَّبَع ما عملوه، ولا يعدل عنه، لأنَّه هو المعنى المقصود، والسَّبب الذي وضع له هذا العلم وأُخترع²¹⁵.

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الإعراب المشار إليه في نصِّ ابن جنِّي مقصود به التَّركيب، أو النَّحو، كما يراه العلماء القدامى، بل كان القدامي يرون أنَّ لا فصل بين علم النَّحو، وعلم الإعراب، وعلم الصَّرف، ولذلك يعرِّف ابن جنِّي النَّحو على أنَّه «انتحاء سمت كلام العرب في تصرِّفه من إعرابٍ وغيره»²¹⁶، فعبارته: "من إعراب وغيره"،

وما أضيف من أمثلة لغويَّة لحقت هذا التَّعريف يوحي بخلط هذه العلوم اللُّغويَّة، وتماسكها وتعانقها في الدَّرس اللُّغوي القديم.

فالمتمِّع في تعريفات ابن جنِّي للتَّصريف يرى مدى حذاقة هذا العالم، وعمق نظرته، وذلك بإدراكه جوهر العلوم اللُّغويَّة، وإلمامه بها، وبما يتعلَّق بها من فروع، وبيان كشف علاقاته بالعلوم الأخرى.

2-1-4- أولويَّة تقديم "التَّصريف" على "النَّحو":

215 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنِّي، 5/1

216 الخصائص، ابن جنِّي 34/1.

لعلم "التصريف" قيمة علمية في تعليم اللغة العربية، ولكنه من أصعب علومها، والذي يبين أولوية "التصريف" في تعليم اللغة العربية هو حاجة المتعلمين والمشتغلين بالدرس العربي إليه، لأنه ميزان الألفاظ العربية، فاللغة يؤخذ جزء كبير منها بالقياس، ولا يعرف القياس إلا كل من له معرفة "بالتصريف"²¹⁷.

قد أكد ابن جنّي على ضرورة تعلم الصّرف قبل النّحو، وذلك لإرتباط النّحو بأحوال التصريف بقوله: «كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثّابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتقلّبة»²¹⁸.

وابن جنّي يعلّل ميل المتعلمين في الدرس اللغوي إلى تعلم النّحو قبل التصريف، لصعوبة التصريف، وسهولة النّحو، لأنّ النّحو في نظره موطئ لعلم التصريف، فيقول: «إنّ هذا الضّرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله

217 المعجم المفصل في علم التصريف، ص:5

218 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 54/1

بمعرفة النّحو، ثمّ جيئ به بعده، ليكون الإرتياض في النّحو موطنًا للدُّخول فيه،
ومعينيًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال»²¹⁹.

ويضيف أيضًا معللًا تقديم الدّرس النّحويّ على الدّرس الصّرفيّ في التّعليم
وفي التّأليف، فيقول: « التّصريف وسيطة بين النّحو واللّغة يتجاذبانها، والاشتقاق
أقعد في اللّغة من التّصريف، كما أنّ التّصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق،
يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتابًا في النّحو إلّا والتّصريف في آخره»²²⁰.

ويعترف كمال بشر بصحة النّظر لابن جنّي، وهو يعلّل تأخير المسائل
الصّرفيّة في الكتب التّراثيّة التي جمعت بين النّحو والصّرف، فيقول: إنّ الخطأ
في بنية الكلمات وتصريفها قد ظهر متأخرًا عن الخطأ في الإعراب أي: أنّ
اللّحن في النّحو، وبالأحرى في الإعراب تجلّى في اللّسان قبل الخطأ في بنية
اللفظ، ومن ثمّ كان من الطّبيعيّ إعطاء الصّرف منزلة متأخرة عن النّحو، وإنّما
يرجعه إلى سببين إثنيين:

أولهما: إنّهم لاحظوا الخطأ في الإعراب قبل ملاحظتهم الخطأ الواقع على

الصّرف، كما وضحناه سابقًا.

219 أحكام التّصريف بين الشّدوذ والاطراد، لخضر عسّال، دار الكتاب، الجزائر، 2010، ص:14.

220 التّصريف الملوكي، ابن جنّي، ص: 4.

وثانيهما: إنّ تأخير الصّرف عن النّحو يذهب بالغرض الأساسي من دراسته، وذلك أنّ الصّرف خادم للنّحو وممهّد له، ويرى من الصّورة البدء من الصّرف، والانتقال مباشرة إلى النّحو، أو التّمهيد لمناقشته النّحويّة بدراسة صرفيّة متّصلة اتّصالاً مباشرًا بما هو بسبيله من قضايا النّحو، وذلك لتجنّب الخطأ، وللوصول إلى نتائج علميّة صحيحة²²¹.

وقد اعترفت البحوث العلميّة الحديثة بضرورة تقديم علم الصّرف على علم النّحو، كما أشار إليه ابن جنّي وغيره من علماء العربيّة، ويقرّر العلماء حديثًا أنّ علم الصّرف يشكّل مقدّمة ضروريّة وهامة لدراسة النّحو العربي، والدليل على ذلك لو قلت: "الطفلُ شاربٌ لبنًا"، فلا يمكنك أن تعرف موقع كلمة "لبنًا" من الإعراب، إلّا إذا أدركت أنّ كلمة "شاربٌ" اسم فاعل، قد يعمل عمل الفعل، وذلك لا يتمّ إلّا بواسطة علم الصّرف²²².

2-1-5- موضوع علم التّصريف:

موضوع علم التّصريف هو أبنية المفردات العربيّة من حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، وما يعترضها من الأحوال العارضة كالصّحة والإعلال،

221 دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، دار المعارف مصر، 1969م، 2/ 88.

222 أسس الدّرس الصرفي في العربيّة، كرم محمد زرنديخ، 2007، ص: 16.

والأصالة والزيادة ونحوها، ويختصّ بالأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة²²³.
يقول ابن جنّي في هذا الصّدّد: « ولأنّه إنّما قصد أن يمثل الأسماء والأفعال،
ليُرى أصلها من زائدها، لأنّها ممّا يُصرّف ويشتقّ بعضها من بعض»²²⁴، وما
عدا ذلك لا يدخل مجال الصّرف، ومن ذلك الحروف، والأسماء المبنية الموقلة
في شبه الحروف، والأفعال الجامدة، والأسماء الأعجميّة، والأصوات.

ويعرض ابن جنّي السّبب في عدم إختصاص علم التصريف بهذه المسائل،
فيقول في الحرف: « والحروف لا يصحّ فيها التصريف والإشتقاق، لأنّها
مجهولة الأصول، وإنّما هي كالأصوات نحو: صه ومه ونحوها، فالحروف لا
تُمثّل بالفعل، لأنّها لا يعرف لها إشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هلّ أو قذّ
أو حتّى أو هلاًّ ونحو ذلك من الفعل لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إنّ
هذا ونحوه لا يُمثّل، لأنّه ليس بمُشتق، إلّا أنّ تنقلها إلى التّسمية بها فحينئذ
يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفيّة فلا تُصرّف»²²⁵.

والأسماء المبنية الموقلة في شبه الحروف، فهي أيضاً لا تتصرّف، ولا
تشتقّ، ولا تمثّل، لأنّ تلك الأسماء في حكم الحروف، ألا ترى أنّ كَمْ، و"مَنْ"،

223 الفسر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبيّ، ص: 262.

224 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 7/1

225 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 7/1

و"إِذْ"، سواكن الأواخر، ك"هَلْ"، و"بَلْ"، و"قَدْ"، وإنّما كان ذلك فيها لمضارعتها الحروف، وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أنّ الألف في "متى" و"إذا"، و"أنى"، و"إياك"، ونحوها غير منقلبة من ياء ولا واو، كما أنّ الألف في "حتى"، و"كلا"، كذلك.

أمّا بالنسبة للأفعال الجامدة فهي كذلك لا تصرف، ولا تمثّل في الميزان الصّرفي، لأنّ الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف، من حيث أدائه معنى مجردا عن الزّمن، والحدث المعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التّعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة، لا يزيلها، وذلك مثل: "ليس"، و"عسى"، و"هَبْ"، و"نِعَمْ"، و"بُنْسَ"²²⁶.

2-2- الميزان الصّرفي:

2-2-1- الميزان لغة:

ورد في لسان العرب أنّ الميزان من قولهم: « وَزَنَ فلانٌ الدّراهمَ وزناً بالميزانِ، وإذا كاله فقد وزنه أيضاً، ويقال وَزَنَ الشّيءَ إذا قدّره...الميزان العَدْلُ، ووزانه عادله، وقابله »²²⁷.

226 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جّي، 2،3/1.

227 لسان العرب، مادة : وزن

يعرف الميزان في الإصطلاح على أنه « لفظٌ يؤتى به لمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصلية وزوائدها، وحركاتها، وسكناتها، وقد اختار علماءنا مادةً لفظيةً تتألف من ثلاثة أحرف،

وهي: الفاء، العين، اللام، نحو: سَمِعَ- فَعَلَ و سَامِعَ- فَاعِلٌ»²²⁸.

وشبهه علماء اللغة الميزان "الصرفي" بالصياغة، وذلك لقول أحدهم: «إعلم أنّ علماء صناعة التصريف شبهوها بالصياغة، كما أنّ الصّواغ يصوغ من أصل واحد أشياء مختلفة، فكذلك التصريفيّ يصوغ من أشياء مختلفة كالماضي والمضارع وغيرهما من الأحوال التصريفية، فمن أجل تلك المشابهة إحتاج التصريفيّ إلى ميزان يعرف به الأصول من الزوائد، كما يحتاج إلى ذلك الصّواغ، ليعلم مقدار ما يصوغه»²²⁹.

ويبدو أنّ مصطلح "الميزان الصرفي" لم يتداول في كتب ابن جنّي، بل ذكره في كتبه بلفظ "التّمثيل"²³⁰، حيث قال: « وقد إحتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التّمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل، وعينه، ولامه، وقابلوا

228 المعجم المفصل في علم الصرف، ص: 404.

229 شرح الشافية لابن الحاجب، أحمد بن الحسن الجاربردي: 15/1

230 جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، غنيم غانم عبد الكريم الينبعاري،

جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، 1991م، ص: 287

بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه، ولا لامه، بل لفظوا به البتة، من ذلك قولنا: "قعد"، مثاله: "فعل"، فالقاف فاء الفعل، والعين عينه، والدال لامه «²³¹.

وأشار ابن جنّي أيضاً إلى مصطلح "التمثيل" في ما سمّاه "باب في احتمال اللفظ التّقييل لضرورة التّمثيل"، فقال فيه: « هذا موضع يتهداه أهل هذه الصناعة بينهم، ولا يستنكره - على ما فيه - أحدٌ منهم، وذلك كقولهم في التّمثيل من الفعل "حَبَنطَى": "فَعَنَلَى"، فيظهرون النون ساكنة قبل اللّام، وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ألا ترى أنّ صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل: "قنر"، و"عنل"، وتقول في تمثيل "عُرُنْد": "فُعُنل"، وهو كالأوّل، وكذلك مثال "جَحَنَقَل": "فَعَنَلَل"، ومثال "عَرَنُقُصَان": "فَعَنَلَلَان"، وهذا لا بدّ أن يكون هو ونحوه مظهراً، ولا يجوز إدغام النّون في اللّام في هذه الأماكن لأنّه لو فعل ذلك لفسد الغرض «²³².

ويوضّح رضي الدّين الإسترابادي "الميزان الصّرفي" بقوله: « ومعنى تركيب "فَعَل" مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتّصلة بها، إذ "الضرب" "فَعَل"، وكذا "القتل" و"النّوم"، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء بها في هيئته اللّفظية ممّا

231 التصريف الملوكي، ص: 10

232 الخصائص، ابن جنّي، 96/3

تتشارك أيضا في معناه، ثم جعلوا الفاء والعين واللام في مقابلة الحروف

الأصليّة، إذ الفاء والعين واللام أصولٌ»²³³.

2-2-3- معرفة الأصل:

يعرّف ابن جني الأصل بقوله: «الأصل عبارة - عند أهل الصنّاعة- عن

الحروف التي تلم الكلمة في كل موضع من تصرفها - إلا أن يحذف شيء من

الأصول تخفيفا، أو لعلّة عارضة، فإنّه لذلك في تقرير الثّبات»²³⁴.

ويعرّفه أيضا في موضع آخر فيقول: «إعلم أنّه إنّما يريد بقوله الأصل:

الفاء والعين واللام، والزّائد: ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لامًا، مثال ذلك قولك:

"ضَرَبَ"، فالضّاد من "ضَرَبَ"، فاء الفعل، والرّاء عينه، والباء لامه، فصار مثال

"ضَرَبَ": "فَعَلَ"، فالفاء الأصل الأوّل، والعين الأصل الثّاني، واللام الأصل

الثّالث، فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضّاد والرّاء والباء من أوّل الكلمة

ووسطها وآخرها، فهو زائد، ومعني زائد ما ليس بفاء ولا عين ولا لامٍ»²³⁵.

2-2-4- معرفة الزّائد:

233 شرح الشافية لابن الحاجب، أحمد بن الحسن الجاربردي، 13/1

234 التصريف الملوكي، ابن جني، ص: 10

235 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جني، 11/1

المراد بالزيادة هو زيادة حرف أو أكثر على الحروف الأصلية في الكلمة،

والزيادة نوعان:

زيادة من الحروف الأصلية في الكلمة، أو هي تكرير حرف أو أكثر من

الحروف الأصلية فيها، نحو: زيادة "الباء" في "ضَرْبٌ"، على وزن "فَعَلٌ"، وكل

الحروف الهجائية قابلة للتكرير إلا الألف²³⁶.

زيادة بحروف معلومة للزيادة، وهي عشرة، جمعت في قولهم: "اليوم تنساه"،

وهي: " الهمزة، واللام، والياء، والواو، والميم، والتاء، والنون، والسين، والألف،

والهاء".

ويعرّف ابن جنّي الزائد بقوله: « وليس يعنون بقولهم : زائد أنه لو حُذِفَ من

الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدلّ عليه وهو فيها، ألا ترى أنّ الألف من

"ضارب" زائدة، فلو حذفها فقلت: "ضَرْبٌ"، لم يدلّ على اسم الفاعل بعد الحذف،

كما كان يدلّ عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم "مضروب"، لو حذفت "الميم"

و"الواو" لم يكن ما بقي من الكلمة دالا على اسم المفعول، كما يدلّ عليه

"مضروب"، بكمالها، بل لم يمكن النطق بهذه الكلمة، وما أشبهها بعد حذف

"الميم"، لأنّ "الضاد" بعدها ساكنة، والابتداء بالسّاكن ممتنع كما تعلّم²³⁷.

236 أبنية الصرف في كتاب سيوييه، خديجة الحيثي، ص: 94

237 المنصف، شرح تصريف للمازني، ابن جنّي، 11/1

يقول ابن جنّي شارحا نصّ المازني في كتابه "التصريف": « فمّا يزداد ما يُلحق ببناء ببناء، ومنه ما يكون للمدّ، ومنه ما يلحق للمعنى، ومنه ما يلحق في الكلام، ولا يُتكلّم به إلا بزائد، لأنه وُضع على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة »²³⁸.

2-2-6-1- الزيادة للإلحاق:

يقدم ابن جنّي أمثلة للإلحاق من غير تعريف ضابط، فيقول: « فما زيد فيه للإلحاق كثير، منه: "كوثر"، و"صيرف"، فالواو والياء زائدتان، لأنّهما من الكثرة والصرف، وهما ملحقان بـ"جعفر" و"سلهب"، وكذلك "جدول" الواو فيه ملحقة بـ"جعفر"، وقد قيل: "جدول" بكسر الجيم، فالواو في هذا ملحقة له ببناء "يرهم"، و"هجرع"، و"هبلع" »²³⁹.

2-2-6-2- الزيادة للمدّ:

ويمثّل ابن جنّي للزيادة للمدّ، ويُعلّل هذه الزيادة في آخر نصّه حيث يقول: « ومنه ما يكون للمدّ، يعني الواو في "عجوز" و"عمود"، والياء في "جريب" و"قضييب"، والألف في "كتاب" و"سراج"، لم يُردّ بهذه وما أشبهها إلا إمتداد

238 المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جنّي، 13/1

239 المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جنّي، 13/1

الصَّوْتِ والتَّكْثِيرِ بها، لأنَّهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدِّ في كلامهم، ليكون المدُّ عَوْضاً من شيء قد حذفوه، أو لِّلِينِ الصَّوْتِ فيه»²⁴⁰.

2-2-6-3- الزيادة للمعنى:

يعرّف ابن جنّي الزيادة للمعنى بالتمثيل، مع تفسير المعنى الذي زيدت له هذه الحروف، فيقول: « من ذلك "أنا" إنّما زيدت لبيان حركة النون، ومن ذلك ألف النُدْبَةِ، إنّما زيدت لمدّ الصَّوْتِ، وإظهار التقجّع على المندوب، فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد للمعنى، ألا ترى أنّ الدلالة على ذلك المعنى تزول بزوال ذلك الزائد، إلا أنّ النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف، تقول: "وا زيدٌ"»²⁴¹.

2-2-6-4- الزيادة من أصل الوضع:

يرى ابن جنّي أن الزيادة من أصل الوضع لازمة في اللفظ للمعنى الذي وُضِعَ له، إذ يقول: « لا يُتَكَلَّمُ به إلا بزائد، لأنّه وُضِعَ على المعنى الذي أرادوه بهذه الهيئة، فإنّما يَعْنِي²⁴² به "أفَنَقَرَ" ونحوه، ألا ترى أنّ الماضي من هذا اللفظ

240 المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جنّي، 14/1

241 المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جنّي، 15/1

242 يشير ابن جنّي في شرحه المنصف إلى ما عناه المازني في كتابه التصريف الملوكي.

لم يُنطق به إلا على مثال: "أَفْتَعَلَ"، وازيادة لازمة له، وهي الهمزة والتاء في أوله

«²⁴³.

وفي نظرنا أنّ تمثيل "أَفْتَقَرَ" على وزن "أَفْتَعَلَ" الذي قدّمه ابن جنّي في الزيادة من أصل الوضع لا تطابق الغرض، لأنّ "افتقر" تعود إلى أصل وضعها "فَقَرَ"، وليست "الهمزة" و"التاء" فيها لأصل الوضع، بل هما لزيادة معنى، إنّما يكون المثال لأصل الوضع لفظ "أنا"، أو "يا" النداء أولى من لفظ "افتقر".

ولابن جنّي في حروف الزيادة إجتهدات لم يسبق إليها في نظر بعض الباحثين²⁴⁴، ومنها:

يرى ابن جنّي أنّ الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة حروف أصول فالهمزة زائدة، نحو: أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَخْلَقُ، وَأَبْلَقُ، فالهمزة زائدة²⁴⁵، ومن أمثله أيضا « وكذلك إَجْفِيلُ، وإِخْرِيطُ، فالهمزة زائدة، ومثاله: "إِفْعِيلُ"، لأنّ "الياء" زائدة «²⁴⁶.

ويرى ابن جنّي أيضا إذا « إِطْرَدَتْ زيادة الهمزة آخرا للتأنيث، نحو: حمراء، وصفراء، وأصدقاء، وأنبياء، وعُشْرَاءَ، ونَفَسَاءَ «²⁴⁷.

243 المنصف، شرح تصريف المازني، ابن جنّي، 15/1

244 جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 296

245 التصريف الملوكي، ابن جنّي، ص: 15، والمنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 100/1

246 سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 107/1، التصريف الملوكي، ابن جنّي، ص: 15

247 التصريف الملوكي، ابن جنّي، ص: 17

ولكن لابن جنّي رأي آخر في هذه القاعدة، إذ يرى أنّ الهمزة « في حمراء وصفراء وصحراء وصلفاء وخبراء وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة، فالتقى هناك ألفان زائدتان، الأولى منهما الزائدة، والثانية هي ألف التّأنيث، فتم تحلُّ من حذف إحداهما، أو حركتها، فلم يجرُ في واحدة منهما الحذف، أمّا الأولى فلو حذفها انفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأمّا الآخرة فلو حذفتها لزالَت علامة التّأنيث، التي وُسِّمت الكلمة بها »²⁴⁸.

ومن آرائه التي انفرد بها في زيادة النّون أوّلاً²⁴⁹، ذلك التّأصيل الوجيه لكلمة "النّبراس": « وأمّا "النّبراس" فيجوز أن يكون "نفعّالا"، من البرس، وهو القطن، لأنّ "النّبراس": المصباح، وفتيله من القطن »²⁵⁰.

وقال أيضا بزيادة النّون أوّلاً في لفظ "نفرجة"، يقال: رَجُلٌ نَفْرَجَةٌ الْقَلْبِ، إذا كان جباناً، غير ذي جلادة ولا حزم، ومثاله: "نفعلة"²⁵¹.

ويرى أيضا زيادة الهاء أوّلاً في مثل: "هجرع"، و"هبلع"، كما في قوله: « ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الهاء في "هجرع"، و"هبلع" زائدتان، لأنهما

248 سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 83/1

249 جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 309

250 سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 445/2

251 سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 444/2

عنده من الجَرَع والبَلْع، وذلك أن "الهَجْرَع" هو الطويل، و"الجَرَع": المكان السهل

المنقاد، و"الهَبْلَع": الأَكُول، فهذا من البَلْع، فمثالهما على هذا "هَفْعَل" ²⁵².

2-3- تعريف الأبنية:

الأبنية جمع بناء، هو الوزن " أو الصيغة، والمراد من معرفة البناء هو معرفة حروفها الأصول منها والحروف الزوائد، وعددها، الأصلية منها والمزيدة، إلى غير ذلك من التغيرات التي تطرأ على الكلمة²⁵³، ولعلّ أول كتاب يعالج مباحث البناء هو كتاب سيبويه،²⁵⁴.

ثم توالى الدّراسات والشّروح لهذه الأبواب الصّرفية، وكثيرا منها كان ترديدا لأفكار سيبويه، ولعلّ أبا عمرو الجرمي (ت 225هـ)، هو أول من ناقش

252 سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، 569/2

253 شرح الشافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي

الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1975م، 2/1

254 الكتاب: 242/4

المسائل الصّرفية التي وردت في كتاب سيبويه قبل ابن جنّي، ولكنّ كتب الجرمي آلت إلى الزّوال، ولم يصلنا منها إلا نتقا في كتب التّراث²⁵⁵.

وأما العلماء الذين درسوا مباحث سيبويه في أبنية الأسماء والأفعال ووصلتنا كتبهم، أشهرهم: أبو عثمان المازني، والمبرد، وابن السّراج، وأبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جنّي.

لقد عقد ابن جنّي في كتابه "الخصائص" باباً سماه: باب القول على فوائت الكتاب"، يقول فيه: «إعلم أنّ الأمثلة المأخوذة على صاحبه، سنذكرها ونقول فيها ما يدحض عنه ظاهر معرّتها لو صحت عليه، ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاة له، لا مزرة عليه، وشاهدة بفضله، ونقص المتتبع له بها، لا نقصه، إن كان أوردها مريداً بها حط رتبته والغض من فضيلته، وذلك لكلفة هذا الأمر

وبعد أطرافه، وإيعار أكنافه، أن يحاط بها أو يشتمل، تحجر عليها»²⁵⁶. فهذا موقف دفاعي من ابن جنّي عن سيبويه، لما ورد في كتابه، وهذه الأبنية معظمها في الأسماء، ولقد عرضها ابن جنّي على أضرب، وهي:

255 دورية بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السنة:3، العدد: 3، السنة:1405هـ، ص: 447

256 الخصائص، ابن جنّي، 185/3

يقول ابن جنّي: « إعلم أنّ الاسم ينقسم إلى مجرد عن الزوائد وأقله الثلاثي كرجل، وغايته الخماسي كسفرجل، وبينهما كجعفر»²⁵⁷، وأقلّ الأسماء أصولا الثلاثية، وذلك لقول ابن جنّي: « اعلم أنّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي »²⁵⁸

2-3-1-1- أبنية الأسماء الثلاثية المجردة:

فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة وهي²⁵⁹:

- فَعَلٌ: ويكون اسما صفة، فالاسم: كَلْبٌ وَكَعْبٌ، والصفة: ضَحْمٌ وَخَذَلٌ.
- وَفَعَلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: رَسَنٌ وَطَلَلٌ، والصفة: يَطَلٌ وَحَسَنٌ.
- فَعِلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: كَبِدٌ وَفَخِذٌ، والصفة: حَذِرٌ وَفَطِنٌ.
- فَعُلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: رَجُلٌ وَعَضُدٌ، والصفة: يُقِظٌ وَنَدُسٌ.
- فِعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: جِدْعٌ وَعِدْلٌ، والصفة: نِصْوٌ وَنِقْضٌ.
- فِعِلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: إِبِلٌ وَإِطْلٌ، والصفة: بِلِزٌ وَإِيدٌ.²⁶⁰

257 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 3/1

258 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 18/1

259 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 27/1

260 " قالوا: امرأة بِلِزٌ وهي الضخمة ، وقالوا: أتانٌ إِيدٌ، ينظر: المنصف ،ص: 18.

- فِعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: ضَلَعٌ وَعِنَبٌ، والصفة: قَوْمٌ عِدَى وَمَكَانٌ
سَوَى.

- فُعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: فُفْلٌ وَبُرْدٌ، والصفة: حُلُوٌّ وَمُرٌّ.

- فُعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: عُنُقٌ وَطُنْبٌ، والصفة: سُرْحٌ وَطُلُقٌ.

- فُعْلٌ: يكون اسما وصفة، فالاسم: رُبْعٌ وَخُرْزٌ، والصفة: حُنْغٌ وَسُكْعٌ.²⁶¹

وقد أرجع علة كثرة الأبنية الثلاثية لكثرة تصرفها في كلام العرب، ولأنها
أعدلُ الأصول، وهي أقلُّ ما تتكوّن منه الكلمة، حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يُحشى
به، وحرفٌ يُوقَفُ عليه²⁶²، هذا فيما يخصّ الأسماء الثلاثية التي لا زيادة فيها.

وأشار ابن جنّي إلى بناءين مهملين، وهما: أولاً: "فِعْلٌ": بكسر الفاء،
وضم العين"، وأهملت هذه الصيغة في نظر ابن جنّي كراهية خروج العرب من
الكسر إلى الضم²⁶³.

261 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 24/1

262 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 32/1

263 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 20/1

والصّيغة الثّانية المهملّة "فُعِلَ": "بضمّ الفاء، وكسر العين"، وهو مهمل في

رأي ابن جنّي لكونه صيغة للفعل المبني للمجهول²⁶⁴، وأورد ابن جنّي مثالا لهذا

الوزن "دُبُل" ²⁶⁵.

وإضافة إلى استدراك ابن جنّي لهذين البناءين على ما ورد في كتاب سيبويه

هي تنويع الأمثلة للصيغ المعروضة، والتي لم يُسبق إليها، ومنها: "فِعِل": التي

قال فيها سيبويه: « في الاسم نحو: إبِل، وهو قليل، لا نعلم في الأسماء

والصفات غيره »²⁶⁶. بينما أضاف ابن جنّي عليه: "إِطِل" في الاسم، و"امرأة

بِلز"، وقالوا: أتانُ إبِدُّ، في الصفة²⁶⁷.

واعترض ابن عصفور على أمثلة "إِطِل"، بكسر الطاء، لأن المشعر فيه

"إِطِل" بسكون الطاء، وذكر بالكسر للضرورة الشعرية، واعترض أيضا على "بِلز"،

وقال: الأصل فيها "بِلز"، بتشديد اللام، ويمكن أن يكون مخففا منها²⁶⁸.

2-3-1-2- أبنية الأسماء الرباعيّة المجرّدة:

264 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 20/1

265 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 20/1

266 الكتاب: 244/4

267 جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 181

268 الممتع في التصريف، ابن عصفور، 65/1

أما الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها فيوردها ابن جنّي بقوله: « اعلم أنّ

الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسة وقع عليها

إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف، وهي:

- فَعَلُّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: جَعْفُرٌ وَصَعْتَرٌ، والصفة: سَلَهَبٌ وَصَقْعَبٌ.

- فَعِلُّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: قِرْطِمٌ وَعِظْمٌ، والصفة: صِمْرِدٌ وَهَرْمِلٌ وَخِضْرُمٌ.

- فُعَلُّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: بُرْتُنٌ وَتُرْتُمٌ، والصفة: كُكُلٌ وَقُلُقُلٌ.

- فِعَلُّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: قَلْفَعٌ وَقِرْطَعٌ، والصفة: هَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ.

- فِعَلُّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: صِقَعَلٌ وَفِطْحَلٌ، والصفة: حَبَجْرٌ وَسِبْطُرٌ.

فهذه الأمثلة الخمسة التي وقع الإجماع عليها، ثم يعرض ابن جنّي الوزن

السادس، وهو "فُعَلُّ"، بفتح اللام، ومثّل له بكلمة: "جُخْدَب"، بفتح الدال، ويرده

ابن جنّي إلى الأخفش الأوسط، وخالف الأخفش البصريون²⁶⁹.

269 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 27/1

2-3-1-3- أبنية الأسماء الخماسية المجردة:

أما الأسماء الخماسية التي لا زيادة فيها فذكر ابن جنّي أنّها على خمسة أمثلة، وهي كما قال: اعلم أنّ الأسماء الخماسية تجيء على أربعة أمثلة، وخامس لم يذكره سيبويه، وهي: فَعَلَّ، وَفَعَّلَ، وَفَعَّلِلَ، وَفُعَّلَّ، فُعَّلِلَ «

فمثال ذلك: 270

- فَعَلَّ: يكون اسما وصفة، فالاسم: فَرَزْدَقُ، وَخَدْرَنْقُ، والصفة: هَمْرَجَلٌ، وَشَمْرَدَلٌ.

- فَعَّلَّ: يكون اسما وصفة، فالاسم: قِرْطَعْبٌ، والصفة: جِرْدَخْلٌ.

- فُعَّلِلَ: يكون صفة، نحو: صَهْصَلِقِ وَقَهْلَبِسِ.

- فُعَّلَّ: يكون اسما وصفة. فالاسم: الخُرْعِبَلَةُ، والصفة: الخُبَعْتِنُ والقُدْعَمِلُ.

- فُغَّلِلَ: ويكون اسما، نحو: هُنْدَلَعٌ.

2-3-1-4- أبنية الاسم الثلاثي المزيد:

يزاد في الاسم الثلاثي أكثر من حرف، وهي على النحو الآتي:

2-3-1-4-1- بنية الاسم المزيد بحرف:

270 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 30/1

"أَفْعَل": ويكون في الاسم، وفي الصفة، فالاسم، نحو: "أَفْكَل"، والصفة،

نحو: "أَبْيَض"

"إِفْعَل": ولم يجيء إلا اسما واحدا، نحو: "إِثْمِد"، و"إِصْبَع"، ونبه ابن جنى

على "إِصْبَع" بضم الباء، وقال هي من فوائت الكتاب، ويرى الكوفيون وعلى

رأسهم "الفراء" أن "أَصْبَع" بضم الباء رأي بصري لا يلتفت إليه²⁷¹.

2-3-1-4-2- المزيد بحرفين:

ومنه الأوزان الآتية التي استدرک فيها ابن جنى على سابقه، وأكثرها

استدراكا في التمثيل:

"أَفَاعِل": وفيه الهمزة والألف زائدتان.

"تَقَاعُل": والزائدان فيه: التاء والألف.

"تَفْعَال": استدرک ابن جنى على أمثلة "تِرْعَايَة" بناء: "تِرْعِيَة" و"تِرْعَايَة"،

وقال فيها: « وأما "تِرْعَايَة" فقد قيل فيه أيضا: "رجل تِرْعِيَة" و"تِرْعَايَة"، وكان أبو

علي صنع ترعاية"، فقال: أصلها ترعية، ثم أبدلت الياء الأولى للتخفيف ألفا،

كقولهم في الحيرة: "حَارِيٌّ"، وإذا كان ذلك أمرا محتملا لم يقطع بيقين على أنه

271 . الخصائص: 212/3

مثال، فائت في الصفات، ولكن قد حكى الأصمعي: "ناقة تضراب"، إذا ضربها

الفحل، فظاهر هذا أنه "تفعال" في الصفة كما ترى ²⁷² .

"فَعْلُون": وهذا أيضا من استدراقات ابن جني على أوزان الكتاب، وقال في

"الخصائص": « وأما "زيتون" فأمره واضح، وأنه "فَعْلُون"، ومثال فائت، والعجب

أنه في القرآن وعلى أفواه الناس للاستعمال، وقد كان بعضهم قد تجشم أن أخذه

من الزتن، وإن كان أصلا مماتا فجعله "فَيَعُولًا"، وصاحب هذا القول ابن كيسان،

أو ابن دريد: أحد الرجلين، ومثل "زيتون" - عندي - "مَيْسُون" بنت بحدل

الكلبية، أم يزيد بن معاوية، وكان سمعها تهجوه، فقال لها: الحقي بأهلك ²⁷³ .

2-3-1-4-3- الاسم المزيد بثلاثة أحرف:

"فُعُولٌ": استدرك ابن جني هذا الوزن على سيبويه، وقال في "الخصائص":

« وأما "مُهَوَّأٌ" ففائت للكتاب، وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة "مُطْمَأَنٌ"، وهذا

سهو ظاهر، وذلك لأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا عن تضعيف،

فأما "وَرَنْتَلٌ" فشاذ، ف"مُهَوَّأٌ" إذا "مُفَوَّعَلٌ"، كأنه جارٍ على "أَهْوَأٌ" ²⁷⁴ .

272 الخصائص، ابن جني، 200/3

273 الخصائص، ابن جني، 203/3

274 الخصائص، ابن جني، 195/3

"فَعْلَيْنِ": وهذا البناء استدركه ابن جنى على الكتاب أيضا، حيث قال: «

وأما "عَفْرَيْنِ" فقد ذكر سيبويه "فِعْلًا" كـ"طَمَّرَ"، و"حَبَّرَ"، فكأنه ألحق علم الجمع

كـ"الْبَرِحَيْنِ"، و"الْفَتَكْرَيْنِ"، إلا أن بينهما فرقا، وذلك أن هذا يقال فيه: "الْبَرِحُونَ"،

و"الْفَتَكْرُونَ"، ولم يسمع في "عَفْرَيْنِ" الواو، وجواب هذا أنه لم يسمع "عَفْرَيْنِ" في

الرفع يالياء، وإنما سمع في موضع الجر، وهو قولهم: "لَيْثُ عَفْرَيْنِ"، فيجب أن

يقال فيه في الرفع: "هذا عَفْرُونَ"، لكن لو سمع في موضع الرفع يالياء لكان

أشبه بأن يكون فيه النظر، فأما وهو في موضع الجر فلا يستنكر فيه الياء

« 275 .

2-3-2- أبنية الأفعال:

أبنية الأفعال في اللغة العربية ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وهي على النحو

الآتي:

2-3-2-1- أبنية الأفعال المجردة:

أما الأفعال التي لا زيادة فيها فهي على ضربين: أصلٌ ثلاثي، وأصلٌ

رباعي.

2-3-2-1-1- الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها:

فهي على ضربين: فِعْلٌ مبني للفاعل، وفِعْلٌ مبني للمفعول، فالمبني

للفاعل على ثلاثة أَضْرِبٍ:

- فَعْلٌ: يكون متعديا، وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: ضَرَبَ وَقَتَلَ، وغير

المتعدّي نحو: جَلَسَ وَقَتَلَ.

- فَعْلٌ: يكون متعديا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: شَرِبَ وَرَكِبَ، وغير

المتعدّي نحو: سَلِمَ وَقَدِمَ.

- فَعْلٌ: لا يكون إلا غير متعدّ نحو: شَرَفَ وَظَرَفَ.

فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عينُ الفعل منها إلا متحرّكةً، وإنْ

سُكِّنَتْ فلعِلَّةِ دخلتها وأصلها الحركة، وذلك نحو: قَالَ وَخَافَ وَطَالَ " فسُكُونُ عين

الفعل منها أصله الحركة، فأصل قَالَ: قَوْلٌ، وأصلُ خَافَ: خَوْفٌ، وأصلُ طَالَ:

طَوْلٌ، ثم انقلبت الواوُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وليس أصلُ العينِ

السُّكُونُ.²⁷⁶ فهذه الأمثلة هي المبنية للفاعل²⁷⁷.

2-3-2-1-2- الفعل المبني للمفعول:

أمّا الفعل المبني للمفعول، فعلى مثال واحد، وهو: فُعِلَ، نحو: ضُرِبَ

وُقْتِلَ، وهذا أصله: فَعِلَ أو فَعَلَ ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثا عن المفعول.

276 . المنصف، شرح التصريف للمازني: 23/1

277 . المنصف، شرح التصريف للمازني: 23/1

أما الأفعال الرباعيّة التي لا زيادة فيها فهي على ضربين أيضا: فِعْلٌ مَبْنِيٌّ للفاعل، وفِعْلٌ مَبْنِيٌّ للمفعول. فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال "فَعَلَّ" وهو على ضربين:

متعدّد: نحو: دَحْرَجَ، وَخَرَفَجَ، وغير المتعدّي نحو: خَنَدَفَ وَهَمَلَجَ.

والمبني للمفعول: لا يكون إلا على مثال "فُعِلَّ" نحو: قُلِقِلَ.

2-2-3-2- أبنية الأفعال المزيدة:

يقول ابن جنّي: « اعلم أنّ الإلحاق إنّما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسّع في اللّغة، فذوات الثلاثة يُبلّغُ بها الأربعة والخمسة وذوات الأربعة يُبلّغُ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوب، لأنّ ذوات الخمسة غايةُ الأصول، فليس وراءها شيء يُلحَقُ به شيء ²⁷⁸ ».

2-3-3- أبنية المصادر:

278 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 34/1

المصدر في تعريف ابن جنى هو « كل اسم دل على حدث »²⁷⁹، والفرق بين الفعل والمصدر هو زيادة الزمان والفاعل في الفعل على المصدر الذي يتحقق بمجرد الدلالة على الحدث.

وأما اسم المصدر فهو عند ابن جنى « ما كان ضرباً من فعله، الذي أُخذ منه، تقول: "قعدَ القُرُفُصَاءُ"، و"رَجَعَ القهقريُّ" »²⁸⁰.

وابن جنى مسبق في تعريفه: المصدر، واسم المصدر، وقد ذكر سيبويه ذلك في كتابه، حيث يقول في تعريف المصدر: « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان، الذي أُخذَ منه، لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك: "قد ذهب" بمنزلة قولك: "قد كان منه ذهابٌ" »²⁸¹.

ويعرف اسم المصدر على أنه: « ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر:

إذا اقتسما خطتينا بيننا فحَمَلْتُ بَرَّةً واخْتَمَلَتْ فَجَارُ

ف"فجار" معدول من الفجرة »²⁸².

279 اللمع في العربية، ابن جنى، ص: 48

280 اللمع في العربية، ابن جنى، ص: 49

281 الكتاب: 34/1

282 الكتاب: 274 /3

وأما الخلاف النحوي في أيهما مستق من الآخر: الفعل أم المصدر، فيذهب ابن جني مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، لأن المصدر في رأيهم يصح بصحة فعله، ويعتدل باعتلاله²⁸³.

2-3-3-1- أضرب المصدر:

يلاحظ من تقسيم ابن جني للمصدر على أنه نوعان: سماعي، وقياسي، وذلك مما استتبطناه من من نصه، حيث يقول: « إن المصدر من الماضي، إذا كان على مثال: "أَفْعَل" يكون "مُفْعَلًا"، بضم الميم، وفتح العين، نحو: "أدخلته مُدْخَلًا"، و"أخرجته مُخْرَجًا"، ألا ترى أنك لو أردتَ المصدر من "أكرمته" على هذا الجد لقلت: "مُكْرَمًا" قياسًا، ولم تحتج فيه إلى سماع²⁸⁴.

أما المصدر السماعي فهو الذي لا تحكمه قواعد علمية وصرفية مضبوطة، وإنما قاعدته السماع²⁸⁵.

ولم يتناول ابن جني تعريفًا للمصدر الصناعي²⁸⁶، على الرغم من وجود أمثلة متنوعة من المصدر الصناعي في كتبه، وبخاصة كتابه "الخصائص"، فلقد

283 يراجع: شرح المفصل، ابن يعيش: 4/7

284 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جني، 2/1

285 أبنية الصرف في كتاب سيوييه، خديجة الحديثي، ط: 1، بغداد، 1965م، ص: 208

ذكر فيه الدلالة اللفظية، والدلالة الصناعية، والدلالة المعنوية، وغيره كثير مبثوث

في ثنايا كتبه²⁸⁷.

2-3-3-2- مصادر الفعل الثلاثي:

مصادر الفعل الثلاثي كثيرة، وعالج ابن جني منها بعض الأبنية، ولم يرتبها ترتيباً كما فعل المتأخرون النحاة، ولم يقسمها إلى سماعية وقياسية، بل هي متناثرة في كتبه، ونذكر من المصادر القياسية:

"فَعْل": وقد ذكره سيبويه، وهو مصدر لكل فعل متعد²⁸⁸.

"فَعْلان": نقل ابن جني هذا التعريف عن سيبويه، فقال: « وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعْلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: "النقران"، و"الغليان"، والغثيان"، فقابله بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال²⁸⁹ ».

286 جهود ابن جني في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 193

287 ينظر: الخصائص، ابن جني، 42/1، و190/2، و98/3

288 المنصف شرح التصريف المازني، ابن جني، 195/1، والكتاب، سيبويه: 5/4

289 الخصائص، 15/2، ويراجع: الكتاب: 15/4

"فِعْلَةٌ": يقول ابن جنّي معقبا على شرح المازني: « مصدر ما فاءه واو، وإنما يكون على "فِعْلَةٌ" يريد: "عِدَّة"، و"زِنَةٌ" »²⁹⁰، وفي هذا الرأي تقول بعض الدراسات الحديثة: إن ابن جنّي لم يسبقه إليه أحد²⁹¹.

ومن المصادر السّماعيّة ذكر ابن جنّي منها وزنين، هما:

"فِيْعَال": وهو عند ابن جنّي شاذ، ولا ينبغي أن يحمل عليه، مثل: "الحياء"، و"العياء"²⁹².

"تَفْعَال": قال ابن جنّي: « التّفْعَال يأتي للكثرة، نحو: الترياء"، و"التّلعاب"، وقالوا في "الصفق": "التّصْفاق" »²⁹³.

2-3-3-3-3- مصادر الفعل الرباعي:

للفعل الرباعي وزن واحد، وهو:

290 المنصف شرح التصريف المازني، ابن جنّي، 1/196،

291 جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 199

292 المنصف، شرح التصريف المازني، ابن جنّي، 2/172

293 التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ص: 28

فَعَلَّ"، والمزيد منه: "تَقَعَّل"، وأورد ابن جني من هذا الوزن وزنا آخر، هو
"فَعَلَّلَة"، وقال فيه: « من ذلك تاء "الفَعَلَّلَة"، في الرباعي، نحو: "الهَمْلَجَة"،
و"السَرَهْفَة"، وكأنها عوض من ألف "فَعَلَّل ان"، نحو: "الهَمْلَاج"، و"السَرَهَاف" »
294. فالتاء في نهاية "الفَعَلَّلَة" سماها ابن جني "تاء الفَعَلَّلَة"، وكأنها عوض عن
الألف "فَعَلَّل ان"، ومع ذلك فابن جني سبقه لهذا التعليل سيبويه²⁹⁵.

ويشير ابن جني إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية الملحقة بـ"فَعَلَّلَة" توزن
بوزنها، مثل: "الشُمَّلَة"، و"البِيطَرَة"، وفي هذا المعنى يقول: « والدليل على أن
فَعَلَّلت وفَعَلَّلت وفَوَعَلَّت وفَعَلَّلت ملحقة باب دحرجت، مجيء مصادرها على مثل
مصادر باب دحرجت، وذلك قولهم: الشُمَّلَة والبِيطَرَة والحوَقَلَة والدهورَة والسَلَقَة
والجعبَة، فهذا ونحوه: كالدحرجَة والهملجَة والقوقاة والزوزاة، فلما جاءت مصادرها
الرباعية والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها، ولذلك استمرت في
تصريفها استمرار ذوات الأربعة، فقولك: بيطر يبيطر بيطرة، كدحرج يدحرج

294 الخصائص، ابن جني، 302/2

295 الكتاب، 87/4

دحرجة، ومبيطر كمدحرج، وكذلك شملل يشمل شملة وهو مشملل، فظهور
تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه»²⁹⁶.

"فَعْلَال": وهي صيغة من صيغة ارباعي، "فَعْلَل"، وهذا البناء كثر في
المصادر المضعفة، وهذا البناء كثر في المصادر المضعفة، ذ قال فيها ابن
جني: « وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة
والقلقلة والصاللة والقعقعة والصعصعة والجرجرة والقرقرة »²⁹⁷. وتعليل ابن
جني لم يسبق إليه أحد، كما يراه أحد الدارسين²⁹⁸

2-3-3-4- المصدر الميمي:

لم يطلق ابن جني المصدر الميمي على هذه الأنواع من المصادر، ولكن
ذكره باسم المصدر فقط، كما ذكره البصريون قبله، حيث يقول: « ومن ذلك قول
أصحابنا:

إنَّ إسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه،
وذلك نحو: المدحرج، تقول: دحرجته مدحرجاً، وهذا مدحرجنا، وقلقلته مقلقلأً،

296 الخصائص، ابن جني، 221/1

297 الخصائص، ابن جني، 153/2

298 جهود ابن جني في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 203

وهذا مقلقلنا، وكذلك: أكرمته مكرماً، وهذا مكرمك، أي: موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: (مُزِقْتُمْ كُلَّ مُمْزِقٍ)²⁹⁹، أي: تمزيق، وهذا ممزق الثياب، أي: الموضع الذي تمزق فيه»³⁰⁰.

وكذلك ذكر السابِقون أمثال سيبويه والمبرد المصدر الميمي، ولكنهم لم يطلقوا عليه اسم المصدر الميمي، وهي تسمية عرفتها المصادر المتأخرة. وفي ذلك يقول سيبويه: « فإذا أردت المصدر بنيتّه على "مَفْعَل"، وذلك قولك: "إن في ألف درهم لمضرباً"، أي: "الضرباً" »³⁰¹.

ويقول بعده المبرد في الفكرة نفسها: « إعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها وائدة، لأنّ المصدر مفعول، فإذا كان كذلك، جرى مجرى المصدر، الذي لا ميم فيه، في الإعمال وغيره، وذلك قولك: "ضربته مَضْرِباً، أي: ضرباً، وغزوته غزواً، ومغزى، وشتمته شتماً، ومشتماً" »³⁰².

وتسمية "المصدر الميمي" تسمية متأخرة، قد يكون أول من ذكرها ابن هشام في قوله عن "المصدر الميمي": « وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة،

299 من سورة سبأ، الآية: 19

300 الخصائص، ابن جنّي، 366/1

301 الكتاب: 87/4

302 المقتضب، المبرد: 118/2

ك"المشرب"، و"المقتل"، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى "المصدر الميمي"

« 303 .

ولهذا المصدر تسمية أخرى، هي "اسم المصدر"، وأشار إليها ابن عصفور، في قوله: « اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على "مفعّل"، بفتح العين، نحو: "المقعد"، و"المذهب"»³⁰⁴.

2-4- الإشتقاق:

فكرة الإشتقاق في اللغة من أقدم البحوث اللسانية، إلا أنها كانت فكرة بسيطة، فلقد تحدث عنها الخليل بن أحمد الفراهيدي قبل ابن جني، ولكن الذي يعد إبداعا لسانيا ذا قيمة علمية مبتكرة هي عناية ابن جني بباب الإشتقاق، إذ خصص له بابا مستقلا في كتاب "الخصائص"، عرضه في مواضيع مختلفة من الكتاب نفسه، إذ جعل منه ابن جني أحد وسائل نمو اللغة العربيّة، وهو عنده من أسباب اتساعها، وكأن الإشتقاق كائن حي يبدع في اللسان في مختلف المراحل اللغوية، والبيئات اللسانية، لذلك كان الإشتقاق من أكثر الموضوعات اهتماما من قبل علماء اللغة بعد ابن جني.

303 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة،

مصر، د:ت، ص: 410

304 المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة العاني، بغداد، 1971م،: 136/2

ولعلّ تسمية الاشتقاق هي من صناعة ابن جني، إذ لا عالما سمّاها قبله، كما يصرح ابن جني نفسه حين يقول في "باب في الاشتقاق الأكبر": « هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي رحمه الله كان يستعين به، ويخذ إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن »³⁰⁵، فتسمية الاشتقاق هي من تلقيب ابن جني كما يصرح في هذا المقام.

2-4-1- الاشتقاق لغة:

ورد في معجم "العين" للخليل أن الاشتقاق هو « الآخذُ في الكلام »³⁰⁶، وجاء في لسان العرب تحت مادّة "ش ق ق": « والاشتقاق من الشقّ: وهو أخذ الشيء، أو شقّه أي نصفه، واشتقاق الكلام: الآخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال شقّق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج »³⁰⁷.

2-4-2- الاشتقاق اصطلاحا:

305 العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 8/5

306 العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: 8/5

307 لسان العرب، شقق

والاشتقاق في الاصطلاح: « نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما، معنى

وترتيباً، ومغايرتهما في الصيغة »³⁰⁸.

والاشتقاق عند النحاة ينحصر في أربعة أقسام: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وأما أسماء الزمان، والمكان، والآلة، فهي عندهم ملحقة بالجوامد³⁰⁹.

وأما المشتقات عند الصرفيين فهو ما عند النحويين، بزيادة الجوامد، والأفعال الثلاثة: الماضي، والمضارع، والأمر، واسميك المرة، والهيئة، والمصدر الميمي.

والاشتقاق عند اللغويين أوسع مما ذكر، لأنه يشمل أخذ كلمة من أخرى، مع الاختلاف في ترتيب الحروف، وذلك: أخذ "الحلم"، والملح"، و"المحل"، و"اللمح"، و"اللحم" من الحروف الثلاثة: "ح ل م"³¹⁰.

308 كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ص: 27

309 يراجع: شرح ابن عقيل: 169/2، وأبنية الصرف في كتاب سيوييه، خديجة الحديثي، ص: 247، وجهود ابن جنّي

في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، ص: 210

310 جهود ابن جنّي في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، ص: 209

ويرى ابن جنّي أن الاشتقاق نوعان: في قوله: « ذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب: "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم: اللديغ أطلق عليه تقاؤلاً بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب: "ض ر ب"، و"ج ل س"، و"ز ب ل" على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، ومن ذلك تركيب "ك ل م" "ك م ل" "م ك ل" "م ل ك" "ل ك م" "ل م ك"، وكذلك "ق و ل" "ق ل و" "و ق ل" "و ل ق" "ل ق و" "ل و ق"، وهذا أعوص مذهباً وأحزن مضطرباً، وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة»³¹¹.

311 الخصائص، ابن جنّي، 133/2

ومن ذلك أيضا: تقليب "ج ب ر" فهي أين وقعت للقوة والشدة، منها: جبرت العظم والفقير، إذا قويتها، وشدت منها، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها: رجل مجرب إذا جرسه الأمور ونجذته فقويت منته، واشتدت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشيء وروعى اشتد وقوى، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذى، ومنها الأجر والبجرة وهو القوى السرة³¹².

ومن ذلك تراكيب "ق س و" "ق و س" "و ق س" "و س ق" "س و ق"، وأهمل "س ق و"، وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع، منها القسوة وهي شدة القلب واجتماعه، ومنها القوس لشدتها، واجتماع طرفيها، ومنها الوقس لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويقطعه، ومنها الوسق للحمل، وذلك لاجتماعه وشدته، ومنها استوسق الأمر، أي اجتمع [والليل وما وسق]³¹³، أي: اجتمع، ومنها السوق، وذلك لأنه استحثاث، وجمع للمسوق بعضه مستوسقات لو يجدن سائقا، فهذا كقولك: مجتمعات لو يجدن جامعا، فإن شذ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا، رد بالتأويل إليه، وعطف بالملاطفة عليه³¹⁴.

312 الخصائص، ابن جنّي، 135/2

313 سورة الانشقاق، الآية: 17

314 الخصائص، ابن جنّي، 136/2

من ذلك تقليب "س م ل" و"س ل م" و"م س ل" و"م ل س" و"ل م س" و"ل

س م"، والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة³¹⁵.

وطريقة التقاليب هي من صناعة الخليل بن أحمد الفراهيدي قد قام بها في

كتاب "العين"، حين قلب الأصول، وذكر المستعمل منها والمهمل، ألا أن الذي

جاء به ابن جنّي زيادة على تقاليب الخليل، هو قوله: إنّ هذه الأصول يختصّ

كلّ منها بمعناه الذي استعمل فيه، ولكنها جميعا تلتقي في معنى عام جامع يضمّ

الأصول الستّة³¹⁶، وهذا ما رأيناه في الأمثلة السابقة.

ويشير ابن جنّي إلى أنّ هذا الضرب من الاشتقاق غير مطّرد في اللغة، إلا

أنّه يحتاج إليه كلّ دارس للغة منقب فيها، فيقول: « اعلم أنّا لا ندعي أنّ هذا

مستمر في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنّه في جميع اللغة، بل

إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا، أو خمسه متعذّرا صعبا، كان

تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً، وأعزّ ملتصفاً، بل لو صحّ من هذا النحو،

وهذه الصنعة المادّة الواحدة تتقلّب على ضروب التقلّب كان غريباً معجباً، وكيف

به وهو يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاربه إلى المدر الأبعد، لقد رسمت لك منه

315 الخصائص: 137/2

316 ابن جنّي عالم العربية، حسام نعيمي، ص: 80

رسماً فاحتده، وتقيّله تحظ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، نعم،
وتسترفده في بعض الحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيدك»³¹⁷.

واعترض على فكرة الاشتقاق الأكبر جمع من النحاة بعد ابن جنى، وقالوا
إن هذا الاشتقاق غير مأخوذ به لعدم اطراده، وهي الفكرة نفسها التي اعترف بها
ابن جنى، ومنهم اعتراض ابن عصفور، حيث يقول: « لم يُقَلْ به أحد من
النحويين إلا أبا الفتح، وحكى هو عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض
الأماكن، والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به، لعد اطراده، ولمّا
يلحق فيه من التكلف لمن رآه»³¹⁸، وسار على نهج الاعتراض السيوطي في
كتابه: "همع الهوامع"³¹⁹.

وقد اعترض بعض المحدثين على فكرة الاشتقاق التي نادى بها ابن جنى،
ومنهم: إبراهيم أنيس، الذي قال: « فإذا كان ابن جنى قد استطاع في مشقة
وعنت أن يسوق لنا للبرهنة على ما يزعم بضع مواد من كل مواد اللغة التي يقال
إنها في معجم "صاح اللغة" تصل إلى أربعين ألف، وفي "لسان العرب" تكاد

317 الخصائص، ابن جنى، 138/2

318 الممتع في التصريف، ابن عصفور: 40/1

319 همع الهوامع: 230/ 6

تصل إلى ثمانين ألفاً، فليس يكتفي بمثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير»³²⁰.

2-4-3- فائدة الاشتقاق:

يقول ابن جنى في فائدة الاشتقاق: « وشاهدته - يقصد أبا عليّ الفارسيّ - غير مرة، إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللّام، استعان على علمه، ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه، فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق، لأن ذلك إنّما يلتزم فيه شرح³²¹ واحد من تتالي الحروف من غير تقليب لها ولا تحريف... وعلى أنك إن أنعمت النظر، ولاطفته، وتركت الضجر، وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله»³²².

ففي هذا النص دعوة وحث الدارس على البحث في الاشتقاق، مع الاعتراف بصعوبة البحث فيه، ورد جميع التقاليد الستة إلى معنى واحد يجمعها. ذلك تلمسه في عبارته الأخيرة من قوله: « وعلى أنك إن أنعمت النظر، ولاطفته،

320 من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط: 6، 1978م، ص: 68

321 الشرح: الضرب، على شرح واحد، أي ضرب واحد، لسان العرب: مادة "شرح".

322 الخصائص، ابن جنّي، 26/1

وتركت الضجر، وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض، وإذا تأملت ذلك
وجدته بإذن الله «³²³.

وأما منهج ابن جني في معالجة الاشتقاق الأكبر فمختلف عن منهج الخليل
بن أحمد الفراهيدي في طريقة التقلبات.

فمنهج ابن جني الذي اتبعه في شرح التقلبات الستة للوصول إلى معنى
واحد يجمعها معتمد على اختيار أصل ما من الأصول الستة، ثم استخرج منه
الخمسة الأصول الباقية، ورد معاني الأصول الستة إلى معنى واحد، كأن قال في
تقاليب "ج ب ر"، فهي أين وقعت للقوة والشدة³²⁴.

أما منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي اتبعه في طريقة التقلبات الستة
فمختلف عن منهج ابن جني، فلقد اتخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي التقلبات
وسيلة للإحصاء، ولم يكن غرضه رد المعاني الستة للأصول الستة إلى معنى
واحد، كما فعل ابن جني في بحث الاشتقاق الأكبر.

323 الخصائص، ابن جني، 26/1

324 الخصائص:، ابن جني، 135/2

ومن نماذج الخليل بن أحمد الفراهيدي في بحث التقليلات أنه أشار في باب
"العين والكاف" إلى التقليلات التالية: "عك"، و"كع"، ومن معاني "عك": "العُكَّة،
عُكَّة السمن، أصغر من القُرْبَةِ، وتجمع: عِكاكا، وعُكَّا"³²⁵.

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي في لفظة "كع": رجل كَعٌّ، وكاعٌّ وكَعَّ
كُعوعا: إذا تَلَكَّأَ وجُبُن، ... والكعك: الخبز اليابس³²⁶.

واستنبط الخليل بن أحمد الفراهيدي في باب "العين والهاء واللام" المواد
الآتية "ع هل"، و"ع ل ه"، و"ه ل ع"، و"ل ه ع"، وقال في "عهل": العِيَهْل:
الناقة السريعة، وقال في "عله": "العُلْهَان": مَنْ تُنَازِعُهُ نَفْسُهُ إِلَى الشَّيْءِ، وقال
أيضا في "الهَلْع": بُعْدُ الحِرْصِ، ورجل هَلَعٌ: جزوع حريص³²⁷.

2-5- الإبدال:

2-5-1- الإبدال لغة: مصدر أبدل الشَّيْءَ بغيره، ومنه أي: اتَّخَذَهُ عِوَضاً
عنه، والباء والذال واللام أصل واحد، وهو قيام الشَّيْءِ مقامَ الشَّيْءِ الذَّاهِبِ، يقال:

325 كتاب العين، الخليل، 66/1

326 كتاب العين، الخليل، 66/1

327 كتاب العين، الخليل: 106/1

هذا بدل الشيء وبديله، ويقولون: بدلت الشيء، إذا غيرته، وإن لم تأت له ببده...وأبدلته إذا أتيت له ببذل³²⁸.

2-5-2- الإبدال اصطلاحاً:

وزعم عبد الصبور شاهين أنه لا يكون الإبدال إبدالاً حقا إلا إذا كان بين البذل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدة والرخاوة، وهذا بقوله: « الأصوات تلتقي في خصائص مشتركة، وتتباعد بخصائص أخرى فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر، سواء بشكل ورود كل منهما في صورة من صور الكلمة أم في شكل حلولة محله »³²⁹.

2-6- الإدغام:

2-6-1- الإدغام لغة:

إدخال الشيء في الشيء، ويقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، أي: أدخلته فيه، ومنه جاء إدغام الحرف في الحرف³³⁰، وقال ابن منظور: "دغم الغيثُ

328 معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مادة "بدل"

329 المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت، دط، 1980، ص: 168

330 انظر: المعجم الوسيط مادة "دغم"

الأرض تدغمها وأدغمها إذا غشيها وقهرها، والإدغام إدخال اللّجاء في أفواه
الدّواب³³¹.

2-6-2- الإدغام اصطلاحاً:

أمّا اصطلاحاً: فقد عرفه ابن جنّي بقوله: " ... قد ثبت أنّ الإدغام

المألوف المعتاد هو تقريب صوت من صوت³³²، وقد جعله على ضربين³³³:

أحدهما: أن يلتقي المثان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم

الأوّل في الآخر، والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن، ومتحرّك،

ونراه قد مثّل لهذا الضرب بقوله: « ألا ترى أنّك في "قطّع" ونحوه قد أخفيت

السّاكن الأوّل في الثّاني، حتّى نبا اللّسان عنهما نَبْوة واحدة، وزالت الوقفة التي

كانت تكون في الأوّل، لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنّك لو تكلفّت ترك إدغام

الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدّة ممازجتها للثّانية بها،

كقولك: قَطّطع، وسكّكر، وهذا إنّما تحكّمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك

الوقيفة والفترة على الأوّل خلطته بالثّاني، فكان قرّبه منه، وإدغامه فيه أشدّ لجذبه

إليه وإلحاقه بحكّمه، فإن كان الأوّل من المثليين متحرّكاً ثم أسكنته وأدغمته في

331 لسان العرب، ابن منظور، مادة "دغم"، 202/12

332 الخصائص، ابن جنّي، 139/2

333 الخصائص، ابن جنّي، 139/2

الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني، وتجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه، والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه»³³⁴.

ومثل لذلك بقوله: وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت أدغمت فلا إشكال في إثارة تقريب أحدهما من صاحبه لأن قلب المتقارب أؤكد من تسكين النظير "ودّ" في اللغة التميمية، والتي أصلها: "وتدّ" و"امحى"، التي أصلها: "انمحي"³³⁵، وقد أطلق ابن جني على هذا القسم اسم "الإدغام الأكبر".

وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وادناؤه منه من غير إدغام يكون هناك³³⁶. وقد قسمه إلى ضروب³³⁷.

-الإمالة: وإنما وقعت في الكلام لتقريب صوت من صوت، وذلك نحو قولهم في: عالم: عالم، وحاتم: حاتم، فأمالوا فتحة الحاء والعين فقربوها من الكسرة، لتوافق الكسرة في اللام والتاء، وكذلك سعى، وقضى نحوت بالألف نحو الياء

334 الخصائص، ابن جني، 141-140

335 الخصائص، ابن جني، 141-140.

336 الخصائص، ابن جني، 142/2

337 الخصائص، ابن جني، 142.143، والمنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جني، 324/2-331

التي انقلبت عنها³³⁸، وقد عدّ ابن جنّي الأسباب التي تجوز لها الإمالة في ستة في قوله: " والأسباب التي تجوز فيها الإمالة ستة، وهي: الكسرة، نحو قولك: في "حائِد": "حائِد"، وفي "واعد": "واعد"، والياء، نحو قولك في "شيبان: شيبان"، والألف المنقلبة عن ياء، نحو قولك: في "سعى": "سعى" ، وفي "يرعى": "يرعى"، لقولك: "سعيت"، و"يرعيان"، والألف التي في منزلة المنقلبة عن الياء، نحو قولك: في "حبلَى": "حبلَى"، وفي "سكرَى": "سكرَى"، لأنك لو اشتقت منه فعلا بالزيادة، لقلت: "حَبَلَيْتُ"، و"سَكْرَيْتُ"، وكذلك كلّ ألف جاوزت الثلاثة، والألف التي تكسر ما قبلها في بعض الأحوال، نحو قولك: في "خاف": "خاف"، وفي "صار": "صار"، لقولك: "خَفْتُ"، و"صِرْتُ"، والإمالة للإمالة في قولك: "رأيت عمادا"، أملت فتحة الميم لكسرة العين، ثمّ أملت كسرة الدال للإمالة قبلها"³³⁹.

-ومن ذلك أن تقع فاء "افتعل" صاداء، أو ضاداء، أو طاء، أو ظاء، فنقلب تاؤه "طاء"، وذلك نحو: اضطبر، اضطرب، اظطم... وتعليه في ذلك أنّ: اضطبر أصلها: "اضتبر"، فكروها استعلاء الصاد، وبعدها حرف غير مستعلٍ، وهو التاء إلاّ أنّه من حيز حرف مُستعلٍ، وهو الطاء فأبدلوا من التاء ما هو مستعلٍ من حيزها، وهو الطاء، فقالوا: مضطبرّ.

338 الخصائص، ابن جنّي، 141/2

339 اللّمع في العربية، ابن جنّي، ص: 158

وأما "اضطرب" فأصله: "اضترب" فقتربوا التاء من الضاد، بأن قلبوها طاءً لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا: "اضطرب" وصرّفوه على ذلك، فقالوا: "يضطرب" ومضطرباً".

وعلّل قول العرب: "اصبّر، واضرب، واظهر" كرههم ظهور التاء، وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والطاء، وهما مجهورتان مستعليتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزائد، وهو التاء "افتعل" للأصلي الذي قبله³⁴⁰.

وقد أطلق المحدثون على هذه الظاهرة بالتأثر التقدّمي أي: فناء الصوت الثاني في الصوت الأوّل، والنطق بهما صوتاً واحداً كالأوّل³⁴¹.

ومن ذلك أن تقع فاء "افتعل" زايّاً أو دالاً أو ذالاً فتقلب تاؤه دالاً، كقولهم: "ازدجر، وادّعى، وادّكر، واذدكر...وتعليه في ذلك: أن الأصل في "ازدجر" هو "ازتجر"، والزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالاً، لتوافق الزاي في الجهر.

والأصل في "ادّكر" أن تقول: "ادتكر"، والذال مجهورة، والتاء مهموسة، فأبدلوا التاء دالاً، لتوافق الذال في الجهر.

340 المنصف، شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، 331/2

341 إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 110-109

والأصل في "ادّعى" أن تقول: "ادتعى"، والدال مجهورة، والتاء مهموسة،

فأبدلوا التاء دالاً، لتوافق الدال في الجهر.

وقد علق إبراهيم أنيس عن هذه الظاهرة بقوله: «اجتمع في كلّ هذه المثل

صوتان متجاوران: الأول منهما مجهور، والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول

وانقلب إلى صوت مجهور أيضاً ليجتمع صوتان مجهوران، ولأنّ التاء المهموسة

حين يجهر بها تصير "دالا"، وهذا تأثير تقدّمي»³⁴²، لأنّ الثاني تأثر في الأول.

وهذا أيضاً في نحو: "ادّكر" فقد أثرت الدال في التاء فصيرتها دالا مثلها، أي أنّ

الصوت الأول فنى في الثاني، وأمّا "ادّكر مدّكر" قد مرّت بمرحلتين، أولاً: قلب

تاء الافتعال دالا "مدّكر" ثانياً: تأثير الدال في الدال الساكنة فصيرتها دالا

مثلها، لأنها أقوى منها موقعا³⁴³.

ومن ذلك أن تقع "السين" قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها

صاذا³⁴⁴، كقولهم في: "سُقْتُ": "صُقْتُ"، وفي "سَوَيْتُ": "صَوَيْتُ"، وفي "سَمَلَقِي":

"صَمَلَقِي"، وفي "سالغ"، و"ساخط": "صالخ"، و"صاخط"، وفي "سقر": "صقر"،

342 الأصوات اللغوية، ص: 109

343 معاني القرآن، 1/215

344 الخصائص، ابن جنّي، 2/130

وفي "مساليخ": مصاليخ"، فأبدلوا من السين صاداً، ليوافق بالاستعلاء الذي فيها
استعلاء القاف³⁴⁵.

ومن ذلك قولهم: "ست" أصلها: "سدس"، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها
تاء، فصارت "سدت" ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها³⁴⁶.
ومن ذلك قولهم في: "مصدق: مزق" وفي "مصدر: مزدر"، فأبدلوا من
الصاد وهي مهموسة حرفاً من مخرجها يقرب من الدال وهو الزاي، لتوافقها في
الجهر³⁴⁷.

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو: شعير،
وبعير، ورغيف.

ومن ذلك أيضاً قولهم: "فعل يفعل"، مما عينه أو لامه حرف حلقي، نحو:
سأل يسأل، وقرأ يقرأ، وسعر يسعر، وقرع يقرع، وسحل يسحل، وسبح يسبح.
وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعاً
منه مخرج الألف التي منها الفتحة، ومن التقريب قولهم: الحمد لله والحمد لله.

345 المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جني، 325/2

346 الخصائص، ابن جني، 143/2

347. المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جني، 325/2

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حَيِّ وأُحْيِي،
وأُعْيِي، فهو - وإن كان مخفي - بوزنه محركا وشاهد ذاك قبول وزن الشعر
له قبوله للمتحرك البتة.

ثم يعقب على ذلك بقوله: « وجميع ما هذه حاله مما قرب فيه الصوت من
الصوت جار مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا له بهذه السمة
التي هي الإدغام الصغير، لأن في هذا إيذانا بأن التقريب شامل للموضعين،
وأنه هو المراد المبغى في كلتا الجهتين، فاعرف ذلك »³⁴⁸.

ونرى أنّ ابن جنّي في تعريفه للإدغام قد وافق مفهوم المماثلة في العصر
الحديث، مما دفع بعبده الراجحي إلى التعليق على قول ابن جنّي بقوله: « وهكذا
يفيض أبو الفتح في بيان أوجه التأثير التي يتعرّض لها الصّوت في الكلام
المتّصل، ومن الواضح أنّ الأمثلة القليلة التي قدمناها تشير إلى إدراكه التأثير
وأسبابه، وها أنت رأيت ترديده لعبارة " تقريب الصّوت من الصّوت " وهذا ما
يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة »³⁴⁹.

348 الخصائص، ابن جنّي، 145/2.

349 فقه اللغة في كتب العربية، ص: 140.

وفي موضع آخر يضيف أحمد علم الدين الجندي في كتابه " اللهجات العربية في التراث: "إن ظاهرة الإدغام هي ظاهرة التقريب عند ابن جنّي ... ويطلق عليها المحدثون من علماء اللغة " المماثلة" وفي هذه المماثلة أو التقريب كما يراه ابن جنّي يحدث التشابه بين الأصوات من ناحية المخرج أو الصّفة، لأنّ التماثل أو التقارب لا بدّ أن يشتمل على جهتين جهة المخرج وجهة الصّفة، والإدغام لا يحدث 'لّا بهذا، وكان الإدغام شبيها بالإمالة، إذ الإمالة تقريب الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وشبيها بالإبدال أيضا، لأنّ الإبدال لا يحدث إلّا إذا وجدت بين الحرفين المبدل والمبدل منه علاقة صوتيّة كما في الإدغام. "350. وبهذا يكون مفهوم الإدغام عند ابن جنّي مطابقا لمفهوم المماثلة في العصر الحديث.

2-7- التثنية:

يرى ابن جنّي في باب التثنية "أنّ التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف، فإذا تثّبت الاسم المرفوع زدت في آخره ألفا ونونا، تقول في الرّفْع: "قام الزّيدان والعمران"، فالألف حرف الإعراب، وهي علامة التثنية، وعلامة الرّفْع، ونراه هنا يرّجح قول سيبويه: « أن الألف حرف إعراب، دون أن يكون الأمر فيها على ما

350 اللهجات العربية في التراث، 292/1

ذهب إليه غيره، وهو أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب، في نحو: "رجل"، و"فرس"، موجود كذلك في التثنية، في نحو قولك: "رجلان" و"فرسان"، وهو التمكن، فكما أن المفرد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكناً احتاج إلى حرف إعراب، فالذي يفسد أن تكون "الذال" من "الزيدان" هي حرف الإعراب: أنها قد كانت في الواحد حرف الإعراب، في نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدا، ومررت بزيدا، وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التثنية التي هي الفرع، كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولنا: هو قائمٌ، إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك: هي قائمةٌ، فكما أن الميم في "قائمة" ليست حرف الإعراب وإنما علمُ التأنيث في "قائمة" هو حرف الإعراب فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك: "الزيدان" و"العمران" هو حرف الإعراب، وعلم التثنية هو "الألف" فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب، كما كانت "الهاء" في قائمة" حرف الإعراب»³⁵¹.

ونذكر في خاتمة الفصل ما نراه جديرا بالذكر، ومنه:

351 علل التثنية، ص:15.

✓ استعمل ابن جني مصطلح "التمثيل"، بدل مصطلح "الميزان الصرفي"، وأما مصطلح "الميزان الصرفي"، فمصطلح من صناعة النحاة المتأخرين.

✓ شرح ابن جني الوافي لعلم التصريف شرحا علميا فائقا.

✓ أكثر ابن جني من ضرب "الأمثلة" في قضايا الصرف.

✓ أضاف ابن جني على المتقدمين معجما لغويا معتبرا في التمثيل الصرفي.

✓ الاشتقاق من المواضيع التي عاجها ابن جني، وأسهب فيها إسهابا، واعترف بصعوبة تطبيقها.

ولعلّ تلقيب الاشتقاق هي من صناعة ابن جني، إذ لا عالما سَمّاها قبله، كما يصرح ابن جني نفسه حين يقول في "باب في الاشتقاق الأكبر".

وأما منهج ابن جني في معالجة الاشتقاق الأكبر فمختلف عن منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي في طريقة التقلبات.

فمنهج ابن جني الذي اتبعه في شرح التقلبات الستة للوصول إلى معنى واحد يجمعها، بينما منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي كان وسيلة للإحصاء، ولم يكن غرضه رد المعاني الستة للأصول الستة إلى معنى واحد.

✓ اعتراف ابن جني بصعوبة علم الصرف، لذلك رأى من التيسير في

التعليم أن يتأخر الصرف عن النحو.

✓ يدرك ابن جني ضرورة تقديم علم الصرف عن النحو إدراكا علميا

منطقيا.

✓ تقديم علم النحو عن الصرف عند سابقه كان لضرورة أملاها منهج

التعليم وواقعه.

✓ يدعو اللسانيون المعاصرون إلى أسبقية تعليم علم الصرف عن علم

النحو، أي: مراعاة ترتيب مستويات الدرس اللساني، فالصوت، ثم

الصرف، ثم النحو، ثم الدلالة وهذه الرؤية التعليمية كانت ملحة عند

ابن جني.

✓ اعتنى ابن جني بتمييز الصوت عن الحرف، وخاصة في كتابه: "سر

صناعة الإعراب"، وذلك لما للدراسة الصوتية من أهمية في علاقتها

بالصرف والنحو والدلالة.

✓ حظيت الأبنية الصرفية بعناية فائقة، عند ابن جني، وخصوصا

عنايته بآراء سيويه في هذا المجال الصرفي.

✓ لابن جني رأي في همزة حمراء وصفراء وصحراء وصلفاء وخبراء
وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة، فالتقى هناك ألفان زائدتان، الأولى
منهما الزائدة، والثانية هي ألف التانيث.

✓ ومن آرائه التي انفرد بها في زيادة النون أولاً، ذلك التأصيل الوجيه
لكلمة "النُّبراس": وأما "النبراس" فيجوز أن يكون "نِفْعَالاً"، من البرس،
وهو القُطن، لأن "النبراس": المصباح، وفتيله من القطن.

✓ وزن "فَعْلُون": من استدراقات ابن جني على أوزان الكتاب.

✓ يعد أبو علي الفارسي الأستاذ النموذجي لابن جني في جميع العلوم
اللسانية التي عالجها، وتردد اسمه كثيراً في جميع مؤلفاته، وهو
معجب به أيما إعجاب.

✓ أكثر ابن جني في معالجته لبحوث الأصوات والصرف والنحو
والدلالة الأمثلة، ونوع فيها، ولم تك أمثله مستحدثة، بل كانت على
شاكلة عصره، مثل: "قتل"، و"ضرب"، و"غزا"، و"دحرج"، و...

الفصل الثالث

المستوى النحوي في الدرس اللساني

مصطلحات نحوية.

.الكلام . القول النحو . الإعراب . البناء

قضايا نحوية.

.العامل اللفظي والمعنوي.

.رافع المبتدأ والخبر.

. تعدد الخبر لعامل واحد.

.منع فصل الصفة الموصوف بأجنبي.

أصول النحو.

.السماع . القياس . الإجماع . الاستحسان . التعليل.

الفصل الثالث

3 - المستوى النحوي في الدرس اللساني عند ابن جني

اهتم ابن جني كثيرا في الدرس اللغوي بشأن اللغة العربية وخصائصها المتنوعة، وقد تكون المباحث النحوية طاغية على جل تراثه العلمي، وليس عجيبا هذا الأمر في مؤلفات عالم لغوي نصّب نفسه رقيبا على اللغة العربية، ومن أجل تنقيتها من الشوائب اللهجية، وهجمات اللغات الأجنبية، ونلمس رقابة ابن جني على اللغة العربية في قوله: « هذا [...]»³⁵² كتاب³⁵³ لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظاً له عاكف الفكر عليه منجذب الرأي والروية إليه، واداً أن أجد مهملأ أصله به أو خلاأ أرتقه بعمله، والوقت يزداد بنواديه ضيقاً، ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً، هذا مع إعظامي له وإعصامي بالأسباب المنتاطة به واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنّف في علم العرب، وأذهبه في

³⁵² في النصّ تقديم من ابن جني إلى الخليفة المنصور، وهذا نصه: « أطل الله بقاء مولانا السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة وغيث الأمة وأدام ملكه ونصره وسلطانه ومجده وتأييده وسموه وكبت شانئه وعدوه » الخصائص،

ابن جني، 1/1.

³⁵³ يقصد كتاب الخصائص.

طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإلتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرع وسوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، وتحي إلي بما خيبت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميمهم طريق الإمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخلجه، فضلاً عن إقتحام غماره ولججه، إنما كان لإمتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبإدى تهاجر قوانينه وأوضاعه، وذلك أننا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو³⁵⁴، على مذهب أصول الكلام والفقهاء³⁵⁵.

3 - 1 - مصطلحات نحوية

³⁵⁴ يقول ابن جنى في أبي بكر محمد بن السري بن السراج، توفي سنة 316 من الهجرة، مؤلف كتاب "الأصول في النحو"، وفي أبي الحسن الأفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفي سنة: من الهجرة ما يأتي: « فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه. على أن أبا الحسن كان قد صنف في شيء من المقاييس كتباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أننا نبتنا عنه فيه، وكفيناك كلفة التعب به، وكفأناه على لطيف ما أولأناه من علومه المسوقة إلينا، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا، حتى دعا ذلك أقواماً نزلت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعمله، وسترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله». الخصائص، ابن جنى، 2/1

³⁵⁵ الخصائص، ابن جنى، 1 / 1.

عرض ابن جنّي كثيراً من المصطلحات اللّغويّة، منها: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّالّيّة، والمعجميّة، والعروضيّة، والنّقديّة، وغيرها من العلوم العربيّة التي ازدهرت في عصره، ولكنّا نصطفي في هذا المبحث جملة من المصطلحات النّحويّة الموافقة لعنوان فصل البحث، ومن هذه المصطلحات ما يأتي:

3-1-1 تعريف "القول":

3-1-1-1-1 "القول" لغة:

عقد ابن جنّي باباً في كتابه الخصائص أسماه (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول)³⁵⁶؛ فبدأه بتعريف (القول)، فيقول: « إنّ معنى (ق و ل) أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدّم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنّما هو للخفوف والحركة »³⁵⁷، وهذا معنى لغوي محض لمفردة "القول".

3-1-1-2 "القول" اصطلاحاً:

ومن المعنى اللّغوي أخذ المعنى الاصطلاحي للقول، حيث قال ابن جنّي: « ذلك أن الفم واللّسان يخفان له ويقلقان ويمذلان به، وهو بصد السّكوت الذي هو داعية إلى السّكون، ألا ترى أن الإبتداء لما كان أخذاً في القول لم يكن الحرف

³⁵⁶ الخصائص، ابن جنّي، 5/1

³⁵⁷ الخصائص، ابن جنّي، 5/1

المبدوء به إلا متحركاً، ولما كان الانتهاء أخذاً في السكوت لم يكن الحرف
الموقوف عليه إلا ساكناً»³⁵⁸.

طبّق ابن جنّي منهجيته في معالجته مصطلح (قول) على طريقة ما سماه
الاشتقاق الأكبر، أي استخراج معنى مشترك أصلي لجميع تقلبيات المادة اللغوية،
مع تعريف كل تقليب على حدة، في قوله: «وجهات تراكيبها الست مستعملة كلّها
لم يهمل شيء منها، وهي: "ق و ل"، "ق ل و"، "و ق ل"، "و ل ق"، "ل ق و"، "
ل و ق"»³⁵⁹.

ويعرفه ابن يعيش في اللغة فيقول: «وأما القول فهو من معنى الإسراع
والخفة، ولذلك قيل لكل ما مَدَلَ به اللسانُ، وأسرع إليه تاماً كان أو ناقصاً قولاً
»³⁶⁰. ويقول أيضاً في تعريفه الاصطلاحي: «وأما القول فهو أعم منهما³⁶¹،
لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً»³⁶².

³⁵⁸ الخصائص، ابن جنّي، 5/1

³⁵⁹ الخصائص، ابن جنّي، 5/1

³⁶⁰ شرح ابن يعيش: 50/1

³⁶¹ يقصد هنا: الكلام والكلم

³⁶² شرح ابن يعيش: 50/1

فالقول عند النحويين المتأخرين معناه الخفة والإسراع، وهو المعنى نفسه الذي رسمه ابن جنّي، ولم يضيفوا إليه معنى بديلاً.

3-1-2 تعريف الكلام:

3-1-2-1-3 - "الكلام" لغة:

اتبع ابن جنّي منهجيّة التحليل نفسها في تعريفه للكلام لغة، وهي منهجية معالجة الأصل الأول "ك ل م"، التي معناها القوة والشّدة في الجرح وغيره، وفي هذا المعنى يقول: « وأما " ك ل م " فهذه أيضاً حالها، وذلك أنّها حيث تقلّبت فمعناها الدّلالة على القوّة والشّدة. والمستعمل منها أصول خمسة وهي: "ك ل م"، "ك م ل"، "ل ك م"، "م ك ل"، "م ل ك"، وأهملت منه "ل م ك" فلم تأت في ثبت

«³⁶³.

3-1-2-2-1-3 "الكلام" اصطلاحاً:

وأما التّعريف الإصطلاحي للكلام عنده فهو « كل لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النّحويون الجمل، نحو: "زيد أخوك"، و"قام محمد"، و"ضرب سعيد"، و"في الدار أبوك"، و"صه"، و"مه"، و"رويد"، و"حاء"، و"عاء"

³⁶³ الخصائص، ابن جنّي، 13/1

في الأصوات، و"حس" و"لب" و"أف" و"أوه"، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه، والناقص ما كان بصد ذلك نحو زيد ومحمد وإن وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحديثة، فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً³⁶⁴.

ستخلص أن مجمل معانيها تدل على القوة والشدة، والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: "ك ل م"، "ك م ل"، "ل ك م"، "م ك ل"، "م ل ك"، وأهملت منه "ل م ك"³⁶⁵.

وبعد معالجة تقلبيات المادتين خلص ابن جنّي إلى تعريف المصطلحين: القول والكلام، فأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل³⁶⁶ به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها، والناقص ما كان بصد ذلك، فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً، هذا أصله³⁶⁷.

³⁶⁴ الخصائص، ابن جنّي، 17/1

³⁶⁵ الخصائص، ابن جنّي، 13/1، ويراجع: حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، ط:1، بيروت، 1997م، : 29/1

³⁶⁶ المذل: الضجر والقلق، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دت، 4164

³⁶⁷ الخصائص، ابن جنّي، 17/1

"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون

الجملة، نحو: زيد أخوك، وقام محمد".³⁶⁸

ويعرّف "ابن يعيش" الكلام في "شرح المفصل" فيقول: «إعلم أنّ الكلام عند

النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة، نحو: "زيدٌ

أخوك"، و"قام بكرٌ"»³⁶⁹.

ويعرفه السيوطي قائلا: «والكلام قول مفيد، وهو ما يحسن سكوت المتكلم

عليه، وقيل: السّامع، وقيل: هما، والأصح اشتراط القصد، وإفادة ما جهل، لا

اتحاد النّاطق، وأشكل تصوير خلافه»³⁷⁰.

وللإشارة أن تعريف الكلام لم يضاف إليه النحويون المتأخرون بعد ابن جنّي

إلا أفاضاً، قد لا تغير جوهر التعريفين: اللّغوي أو الإصطلاحي.

وأخيراً فرّق ابن جنّي بين القول والكلام بهذه الفروق الآتية:³⁷¹

³⁶⁸ الخصائص، ابن جنّي، 17/1

³⁶⁹ شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، القاهرة، ط:2، 2015: 43/1

³⁷⁰ همع الهومع، السيوطي، تحقيق: الشريبي شريفة، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 2013: 45/1

³⁷¹ همع الهومع، السيوطي، 19/1

✓ الكلام في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية

عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، على اختلاف تراكيبها".

✓ القول أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى

الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجرس.

✓ إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول

الله، وبين السبب في استخدام المصطلح الأصلح للقرآن وهو "كلام الله"، وذلك : أن

الكلام لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وأن القول قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء

معتقدة.

ومجمل الكلام على الكلام عند ابن جنّي ما علّق عليه فاضل السّامرائي في

كتابه "ابن جنّي النّحوي" أثناء شرحه للمصطلحين: الكلام والقول، فيقول: وتعريفه

للكلام موافق للنّحاة المتأخرين عنه في تعريفهم له، وكذلك وافقوه في مصطلح

القول الذي هو من معنى الإسراع والخفّة، ولكلّ ما منل به اللّسان وأسرع إليه

تاماً أو ناقصاً قول³⁷².

3-1-3- تعريف النّحو:

3-1-3-1- "النحو" لغة:

³⁷² فاضل السّامرائي: ابن جنّي النّحوي، ص: 291/292

النحو في كتب اللغة والمعاجم العربية³⁷³ هو الجهة والقصد، وهو المنقول

في تعريف ابن جنّي، حيث يقول: « وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نَحَوْتُ

نَحْوًا، كقولك: قصدت قصدا» ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنّ

الفِقْهَ في الأصل مصدر فقهْتُ الشَّيْءَ، أي: عرفته، ثم خُصَّ به علم الشَّرِيعَةِ من

التَّحْلِيلِ والتَّحْرِيمِ، وكما أنّ بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها

لله³⁷⁴.

3-1-3-2 - "النحو" اصطلاحاً:

يعرف ابن جنّي النّحو على أنه « انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه

من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتّركيب

وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مِنْ أهل العَرَبِيَّةِ بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن

لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها³⁷⁵.

يذهب ابن جنّي في تعريف النّحو إلى أنّه صناعة أنظمة كلاميّة مماثلة

لكلام العرب الفصحاء؛ لِيَتَّبَعَ خُطَاها غير الفصحاء، عربا كانوا أو أعاجم، بغية

أن يُلْحَقَ غَيْرُ الفصيح بالفصيح، وأضاف ابن جنّي في هذا التّعريف تمثيلاً

³⁷³ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: نحو

³⁷⁴ الخصائص، ابن جنّي، 34/1

³⁷⁵ الخصائص، ابن جنّي، 34/1

بموضوعات صرفية، كالتثنية والجمع والتحقير والتي هي موضوعات صرفية محضة لأنها تتعلق ببنية الكلمة، وإن كانت لهذه الموضوعات الصرفية علاقة غير مباشرة بالتركيب، وقد يلاحظ الدارس في تعريف ابن جنّي إشارات تخط بين مصطلحي الصّرف والنحو، ولكن ظاهر التعريف يشير إلى النّحو لا إلى الصّرف، ذلك أنّ علم الصّرف في القرن الرابع الهجريّ لم يكن منفصلاً انفصلاً نهائياً عن علم النّحو، إذ كانت علوم العربيّة تدرج جميعها في التّأليف، فلا فرق بين الأصوات والصّرف، والإملاء، والنّحو، والبلاغة، وهلمّ جرّاً...

والظاهر أنّ تعريف ابن جنّي للنّحو لم يكن فيه مبدعاً، ولا حديثاً في زمانه، ولا سبقاً له، لأنّه لم يُضف إلى تعريف ابن السّراج للنّحو جديداً، باستثناء عبارته المتحدّثة عن قضايا منها: الإعراب والتثنية والجمع والتحقير والتكسير والنسب والتركيب.

لأن النّحاة القدامى فصلوا القول في النّحو، وتعددت تعريفاتهم، فمنهم من يذهب إلى أن النّحو هو انتحاء سمّت كلام العرب الفصيح، كما يراه ابن جنّي، ومنهم من يرى أنّه علم يختص بقواعد اللّغة العربيّة، كغيرها من لغات العالم؟

لقد ذكر سيبويه (ت180هـ) مصطلح "النّحو" و"النّحويّين" عرّضاً في كتابه

الشّهير، فهو القائل: «هذا بابٌ منه استكرهه النّحويّون وهو قبيح، فوضعوا الكلام

فيه على غير ما وَضَعَتِ الْعَرَبُ»³⁷⁶، وقال: « فَإِذَا قُلْتَ: "وَيْحٌ لَهُ" ثُمَّ الْحَقَّتْهَا "التَّبُّ" فَإِنَّ النِّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ لِأَنَّ "تَبًّا" إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهِ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ "لَكَ" فَإِنَّمَا قَطَعْتَهَا مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: "وَتَبًّا لَكَ" فَأَجْرِيَتْهَا عَلَى مَا أَجْرَتْهَا الْعَرَبُ، فَأَمَّا النَّحْوِيُّونَ فَيَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ "وَيْحٍ"، وَلَا تُشْبِهُهَا لِأَنَّ "تَبًّا" تَسْتغْنَى عَنِ "لَكَ" وَلَا تَسْتغْنَى "وَيْحٌ" عَنْهَا فَإِذَا قُلْتَ: "تَبًّا لَهُ" وَ"وَيْحٌ لَهُ"، فَالرَّفْعُ لَيْسَ فِيهِ كَلَامٌ وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ "التَّبُّ" إِذَا قُلْتَ: "وَيْحٌ لَهُ" وَ"تَبًّا لَهُ"؛ فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النِّصْبَ فِي "تَبُّ" فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ لِأَنَّ لَهُ لَمْ يَعْمَلْ فِي "التَّبُّ"»³⁷⁷، وقال: «
قال الشاعر وهو ابن مروان النَّحْوِيُّ:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ -- وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا»³⁷⁸،

وقال: « فلذلك قال النَّحْوِيُّونَ: صَفَّةٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ، أَيُّ: لَمْ أَدْعُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَيَجِيءُ تَوْكِيدًا كَقَوْلِكَ: لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مَخْبِرٌ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: مَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ جَمْعَ كَتَعٍ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعٍ أَكْتَعٍ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعَهُمْ فَهَكَذَا هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ »³⁷⁹، وقال: « فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ بُدْأً

³⁷⁶ الكتاب: 334/1

³⁷⁷ الكتاب: 334/1

³⁷⁸ الكتاب: 97/1

³⁷⁹ الكتاب: 11/2

من أن يقول: نعم؛ وإلا خالف جميع العرب والنحويين»³⁸⁰، وقال أيضاً: «وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يُفرِّقون بين التثوين وغير التثوين»³⁸¹، وقال: «وإنما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه»³⁸²، وقال: «وهو الذي يُسميه النحويون التّصريفَ والفعل»³⁸³.

ولكن لم نعثر في الكتاب على تعريف اصطلاحي للنحو العربيّ، وهو أوّل كتاب لغويّ ونحويّ وصلنا من مرحلة التّدوين الأولى، ولعلّ ذلك يرجع إلى انشغال مؤلّفه بجمع اللّغة وتوصيفها وتصنيفها واستنباط القواعد النّحويّة منها ثمّ تدوينها في الكتاب، أو لعلّ سببويه لم يفكّر في تعريف النّحو، لوضوح العلم وبيانه في زمانه، أو لعلّ منهج التّأليف في الدّرس اللّغويّ القديم كان لا يأبّه بتعريف العلم المراد بالبحث³⁸⁴..

وأما التّعريف التّراثيّ الأنضج للنحو العربيّ فهو المذكور في كتاب "الأصول في النّحو" لـ"ابن السّراج" (ت316هـ) حيث يقول: «النّحو إنّما أريد به أن يَنحو

380 الكتاب: 19/2

381 الكتاب: 21/2

382 الكتاب: 21/3

383 الكتاب: 242/4

384 ينظر: مقدمة لأصول النحو العربي، أحمد جلايلي، دار الكتاب الحديث، ط:1، القاهرة، مصر، 2013م، ص:

الْمُتَكَلِّمُ إِذَا تَعَلَّمَهُ كَلَامَ الْعَرَبِ، وَهُوَ عِلْمٌ اسْتَخْرَجَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِيهِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، حَتَّى وَقَفُوا مِنْهُ عَلَى الْغَرَضِ الَّذِي قَصَدَهُ الْمُبْتَدِئُونَ بِهَذِهِ اللُّغَةِ، فَبِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ فَاعْلَمَ: أَنَّ الْفَاعِلَ رَفَعَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ نَصَبَ، وَأَنَّ فِعْلَ مِمَّا عَيْنُهُ: يَأْءُ أَوْ وَآوُ تَقَلَّبَ عَيْنُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَامَ وَبَاعَ «³⁸⁵. فَبِالنَّحْوِ يُمْكِنُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَقْلُدَ الْمُتَكَلِّمِينَ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءَ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ قَوَاعِدُ مُسْتَخْرَجَةٌ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ الْفَصِيحِ، وَبَلَغَ دَرَجَةَ الْعِلْمِيَّةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ الْأَسَاسِيَّةَ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ.

وَيَعْرِفُ الْعَكْبَرِيُّ (ت616هـ) "النَّحْوَ" بِقَوْلِهِ: «اعْلَمْ أَنَّ النَّحْوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ نَحَا يَنْحُو إِذَا قَصَدَ، وَيُقَالُ: نَحَا لَهُ وَأَنْحَى لَهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْعِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي إِعْرَابِهِ وَبِنَائِهِ "نَحْوًا" لِأَنَّ الْغَرَضَ بِهِ أَنْ يَتَحَرَّى الْإِنْسَانُ فِي كَلَامِهِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً طَرِيقَةَ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ، وَحَدُّهُ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ عِلْمٌ مُسْتَنْبَطٌ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْقِيَاسُ أَلَّا يُنْتَهَى وَلَا يُجْمَعُ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَلَكِنَّهُ نُتِيَ وَجُمِعَ لَمَّا نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَنْحَاءٍ وَنَحْوٍ»³⁸⁶.

³⁸⁵ الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط.01)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، 1/35

³⁸⁶ الباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليبات، (ط.02)، دار الفكر، دمشق، 2001م،

إنَّ العكبريَّ يضيف إلى التَّعريف التَّقليديَّ للنَّحو الغرض من صناعة النَّحو
بعبارته: « أن يَتَحَرَّى الإنسانُ في كلامه إعرابًا وبناءً طريقةَ العربِ في ذلك »،
وهي مستوحاة من جملة ابن السَّرَّاج القائلة: « أن يَنحو المُتَكَلِّم إذا تَعَلَّمَهُ كَلامَ
العربِ »، وكذلك هي قريبة من جملة ابن جَنِّي القائلة: « انتحاء سمت كلام
العرب، في تَصَرُّفِهِ من إعراب وغيره، كالنَّثنية والجمع والتَّحقير والبناء... »، وفيها
إشارة إلى أنَّ الإعراب جزءٌ من النَّحو؛ وليس هو النَّحو كَّله.

ويعرِّف ابن عصفور (ت669هـ) النَّحو فيقول: « النَّحو علمٌ مستخرج
بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، أردت بذلك أنَّ النَّحو علمُ أحكام
كلام العرب الكليَّة المستخرجة بالمقاييس الموصوفة، كرفع الفاعل، ونصب
المفعول، وغير ذلك من أحكام كلامهم، ألا ترى أنَّ العلم بهذه الأحكام الكليَّة هو
المُسَمَّى نحوًا، وأما العلمُ بالمقاييس الموصوفة نفسها من غير نظر إلى معرفة
الأحكام المستخرجة بها، فَمِنْ صناعةٍ إلى أخرى غير هذه الصَّناعة »³⁸⁷.
فتعريف ابن عصفور لا يبتعد عما ورد في تعريف ابن السَّرَّاج، بل هو نفسه إلا
ما اختلف لفظه.

³⁸⁷ مُثُلُ الْمُقَرَّبِ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمَّد المليطي، ط:01، دار الآفاق العربيَّة القاهرة،

وفي العصور المتأخرة يذهب الأشموني (ت918هـ) إلى أن « النَّحْوُ فِي الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، قاله صاحب الْمُقَرَّب³⁸⁸، فَعِلْمُ أَنْ المراد هنا بالنَّحْوِ ما يرادف قولنا علم العَرَبِيَّةِ لا قسيم الصَّرْفِ، وهو مصدر أريد به اسم المفعول، أي: المنحُو، كَالخَلْقِ بمعنى المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كلَّ علم منحواً، أي: مقصوداً، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعيَّة الفرعيَّة، وإن كان كلَّ علم فقهاً، أي: مفقوهاً، وجاء في اللُّغَةُ لمعان خمسة: القصد، يقال: نَحَوْتُ نَحْوَك، أي: قصدت قصدك، والمِثْلُ، نحو: مررت برجل نحوك، أي: مثلك، والجهَّةُ، نحو: توجهت نحو البيت، أي جهة البيت، والمقدار، نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف، والقسمُ، نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام»³⁸⁹. وهذا التَّعْرِيف يشعُرنا ما ورد في تعريف ابن السَّرَّاج في كتابه: "الأصول في النَّحْو" في بداية القرن الرَّابِع للهجرة، ولكن الأشموني (ت918هـ) يُوجِّهُ نَظَرَ دَارِس النَّحْوِ إِلَى أَنَّهُ هو العلم الَّذِي يرادف "علم العَرَبِيَّة"، لا قسيم "الصَّرْف"، فعلم الصَّرْف ليس منفصلاً كلَّ

³⁸⁸ "المقرب" كتاب لابن عصفور الإشبيلي، صاحب كتاب "الممتع في التصريف".

³⁸⁹ حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، ط: 01، دار الكتب

الانفصال عن النحو، لأنّ التّركيب يفرض تحوّلاً وتغيّيراً في بنية المفردات، إنّ على مستوى الإعراب؛ أو البناء؛ ففي الأفراد يكون اللفظ موقوفاً، وفي الوقف يتساوى الإعراب والبناء، ولا يتميّز الإعراب عن البناء إلّا في التّركيب، وكذلك يتصرّف التّركيب في التّكثير والتّعريف؛ أو التّدكير والتّأنيث؛ أو التّقديم والتّأخير؛ أو الأفراد والتّثنية والجمع، وهي قضايا صرفيّة محصّة يمكن فصلها عن النحو من وجهها النظريّ، ولكن لا يمكن فصل الصّرف عن النحو من الوجهة التّطبيقية للكلام، لأنّ حالات التّحوّل للفظ المفرد يفرضها التّركيب، كأحكام المبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف إليه، والعلاقة بين العدد والمعدود، والقيمة المضافة في التّقديم والتّأخير، وغيرها من خصائص اللّغة العربيّة إلّا أنّه قد تدرك بعض خصائص الكلمة في حال الأفراد، كالتّكثير والتّعريف، والتّدكير والتّأنيث والأفراد والتّثنية والجمع؛ وغير ذلك، ومجال البحث في حال الأفراد علم الصّرف لا علم النحو، وهو مما دفع الأشمونيّ -كما نعتقد- أن يرى "النحو" أشمل وأعمّ من الصّرف.

وحدّ "النحو" عند عليّ بن أحمد الرّسموكي (ت1049هـ) في شرحه حدود

النحو للأبدي³⁹⁰: « حدّ النحو في اللّغة: القصد، يقال: نحوْتُ نحوك، أي:

³⁹⁰ الأبديّ صاحب الحدود هو: أحمد بن محمّد شهاب الدّين، البجائيّ الأبديّ المغربيّ، نزيل الباسطيّة بمصر، ولد

سنة: 800 هـ، وتوفّي سنة: 860 هـ، منسوب إلى أبدة UBED، بلد قريب من غرناطة بالأندلس. يراجع: الصّوء اللّامع

قصدت قصدك، واللغة كلام يُعبر بها كل قوم عن مقاصدهم، والفعل لغا يلغو، إذا قال وتكلم، وحده في الاصطلاح: مصدر اصطلاح، وهو اتفاق عاقلين أو أكثر على وضع تسمية على مسمى بعينه، وقصدوا إبانته بتلك التسمية، وثمره ذلك الإيجاز والاختصار، علم يُعرف به أحوال أبنية الكلم العربية أفراداً وتركيباً، فالإفرادية: علم التصريف، والتركيبيّة: علم الإعراب³⁹¹.

إنّ "الرسموكي" يسير على خطى "الأبدي" في شرح مصطلح "النحو"، فهما يريان أنّ النحو علم عامّ، يدخل تحته علّمان: علم الصّرف، وعلم الإعراب، وفي هذا التعريف إقرار صريح بأنّ الصّرف جزء من النحو، وكذلك الإعراب، وقد يكون هذا هو المعنى الذي أراده الأشموني وغيره، ولكن إن كان الأشموني و"الأبدي" و"الرسموكي" وغيرهم أدرجوا "الإعراب" تحت بحوث النحو كانوا موقّفين فإنّهم لم يُوقّفوا في إدراج علم الصّرف تحت بحوث النحو في نظر الدّراسة النّحويّة الحديثة.

لأهل القرن التاسع، شمس الدّين السّخاوي: 180/2، والكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين الغزّي: 137/1، وشرح حدود الأبديّ في علم النّحو، عليّ بن أحمد الرّسموكي، تحقيق: البشير التّهاليّ، ط: 01، مطبعة النّجاح الجديدة،

الذار البيضاء، المغرب، 2009، ص: 55

³⁹¹ شرح حدود الأبديّ في علم النّحو، ص: 107

وأما "الصَّبَان" (ت1206هـ) فيرى "النحو" هو: « علمٌ يبحث فيه عن أحوال
أواخر الكلام، إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلام العربيّ من حيث ما يعرض لها من
الإعراب والبناء »³⁹².

فالنَّحْو عند "الصَّبَان" مقصور على الإعراب والبناء لا غير، وفي عبارته
السَّابِقَة تكرارٌ لهذا الغرض، وكأنَّه بهذا التَّحديد أراد أن يخرج علم الصَّرْف
وفصله عن علم النَّحْو.

ووردَ في حاشية "الخُضْرِيّ" على شرح ابن عَقِيل على ألفية ابن مالك أنَّ «
للنَّحْو ستة معانٍ: القَصْدُ والجهةُ، كَنَحَوْتُ نَحْوَ البيتِ، والمِثْلُ: كَزَيْدٌ نَحْوَ عَمْرٍو،
والمِقْدَارُ: ك"عندي نَحْوَ ألفٍ"، والقسم: ك"هذا على خمسة أنحاء"، والبَعْضُ:
ك"أكلت نَحْوَ السَّمَكَة"، وأظهرها وأكثرها الأوَّل، وللإمام الدَّودي:

للنَّحْو سبعُ معانٍ قد أتتْ لُغَةً جمعتها ضمن بيت مفردٍ كَمَلاً

قَصْدٌ ومِثْلٌ ومِقْدَارٌ وناحيةٌ نَوْعٌ وبَعْضٌ وحرْفٌ فاحْفَظِ المَثَلاً

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعمّ الصَّرْف تارة، وعلى ما يقابله تارة
أخرى، ويُعرَّف على الأوَّل بأنَّه علمٌ بأصول مستنبطة من كلام العرب يُعرَّف بها
أحكام الكلمات العربيَّة حال إفرادها، كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وحال
تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروطٍ لنحو النَّوَاسخ، وحذف

³⁹² حاشية الصَّبَان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: 24/1

العائد، وكسر "إِنَّ" أو فتحها، ونحو ذلك، وعلى الثاني: يخصّ بأحوال التّركيب، والمراد هنا الأول، فهو مرادف لعلم العربيّة حيث غلب استعماله في هذين فقط، وإنّ كان في الأصل يُعمُّ اثني عشر علماً³⁹³.

فالحُضْرِيّ يعرض في نصّه المعاني اللُّغويّة لكلمة "النَّحو"، ثمّ يعقبه بالمعنى الاصطلاحيّ بكلّ وضوح، وهو المعنى الذي أقرّه الأشمونيّ قبله، حيث يرى أنّ مصطلح "النَّحو" يدلّ على وجهين؛ حيث يجمع بين حال الكلمات وهي مفردة وحالها وهي مركّبة، وأنّ النَّحو يَرادُ به حال المفردات في التّركيب؛ وهو وجه الصّرف، كما أنّه يُرادُ به قسيم الصّرف، أي مُقابله ونظيره؛ لا جزء منه.

وعموماً يكاد النُّحاة القدامى يتّفقون على المعاني اللُّغويّة لمصطلح "النَّحو"، ولكنّهم لم يتّفقوا على المعنى الاصطلاحيّ له، فذهب بعضهم إلى أنّ "النَّحو" هو قواعد مستنبطة من كلام العرب الفصحاء، وقال آخرون: هو انتحاء سمّت كلام العرب في المفردات والمركّبات، وذهب غيرهم على أنّه "علمٌ يُعرّفُ به أحوالُ أبنية الكَلِمِ العربيّة إفراداً وتركيباً"، ويرى آخرون: أنّه علمٌ يُنبَحَثُ فيه عن أحوال

³⁹³ وهي: اللُّغة، والصّرف، والاشتقاق، والنَّحو، والمعاني، والبيان، والخط، والعروض، والقافية، وقَرْضُ الشِّعر، وإنشاء الخطب والرسائل، والتّاريخ ومنه المحاضرات، وهي عندهم نُقلٌ نادرةٌ، أو شعرٌ يوافق الحال الراهنه لأنّها ثمرته، وأمّا البديع فذيل لا قسم برأسه. هذه أنواع العلوم العربيّة قديماً، وأمّا المحدثون فهم على خلاف في تصنيفها وتسميتها. يراجع: حاشية الحُضْرِيّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 15/1، وحاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك،

ضبط وتصحيح: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، ط: 01، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، لبنان، 2003 : 24/1

أواخر الكليم، إعراباً وبناءً. ويرى بعضهم أنّ النّحو يطلق على الصّرف كما يطلق على الإعراب، فالخلاف عند القدامى في ماهية النّحو؛ لا في غرضه.

وكذلك اتّبع المُحدّثون خطى القدامى في تعريف النّحو، فالنّحو في المعاجم النّحويّة الحديثة هو: « هو علم إعراب كلام العرب، بما يعرض لها من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بناء، أي: لزومها حالة واحدة في كلّ حالات الإعراب، ويشمل دراسة الكلمة من حيث الاشتقاق، والتّركيب، والإدغام، والإعلال، والإبدال، أي: يشمل الصّرف والنّحو »³⁹⁴. فالنّحو هو الإعراب، والنّحو أيضاً هو الصّرف، وفي هذا التّعريف نلاحظ خطأ بين مصطلحات ثلاث، وهي: النّحو والصّرف والإعراب.

ويعرّفه "عبده الرّاجحي" بـ« أنّه العلم الذي يدرس الكلمات في علاقة بعضها ببعض، وحين تكون الكلمة في جملة يصبح لها معنى نحويّ، أي: تؤدّي وظيفة مُعيّنة تتأثّر بغيرها من الكلمات، وتؤثّر في غيرها أيضاً...النّحو إذن لا يدرس أصوات الكلمات، ولا بنيتها، ولا دلالتها، وإنّما يدرسها من حيث هي جزء في كلام تؤدّي فيه عملاً معينا »³⁹⁵.

³⁹⁴ المعجم المُفصّل في النّحو العربيّ، عزيزة نوال بابتي، ط:01، دار الكتب العليّة، لبنان، 1992: 1/ 1096

³⁹⁵ التّطبيق النّحويّ، عبده الرّاجحيّ، ط:02، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 200م، ص: 13

وما يعنيه "عبدہ الرَّاجِحِيّ" في تعريفه للنَّحْو هو تركيزه على المعنى النَّحْوِيّ
الَّذي تكتسبه الكلمة في حال تركيبها، وهو هنا في مجال التَّفْرِقة بين النَّحْو
والصَّرْف، ولم يشر إلى التَّعْرِيفات الَّتِي أشار إليها النُّحاة القدامى، كحديثهم عن
الإعراب والبناء، وغير ذلك من الإضافات.

ويقول "سليمان فيّاض" عن النَّحْو وهو في حديثه عن التَّفْرِقة بينه وبين
والصَّرْف: « والبحث عن هذه الكلمات وهي مفردة هو موضوع "علم الصَّرْف"،
من حيث وزنها، وصيغتها، واشتقاقاتها، وما يلحقها في تعدّد صورها من تغيرات
صوتية وبنائية "صياغية"، والبحث عنها وهي في تركيب يستهدف أن يكون
آخرها حسب ما تقتضيه من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، أو بقاء على حالة
واحدة، وهو موضوع "علم النَّحْو" أو "علم الإعراب"³⁹⁶.

إنّ "سليمان فيّاض" يختلف عن "عبدہ الرَّاجِحِيّ" في فهم النَّحْو العَرَبِيّ، إذ
أنّه يرى النَّحْو هو مجرد رفع ونصب وجرّ وجزم، أو بناء، فالنَّحْو عنده هو
الإعراب، وهذا التَّعْرِيف الَّذِي أقرّه "سليمان فيّاض" لا يستقيم عند بعض الدّارسين
المحدّثين.

³⁹⁶ النَّحْو العَصْرِيّ، سليمان فيّاض، مركز الأهرام، ط:1، مصر، 1995، ص: 13

والنَّحْو عند "مصطفى الغلاييني" في "جامع الدُّروس العربيَّة" هو الإعراب، حيث يقول مفرِّقا بين النَّحْو والصَّرْف: « للكلمات العربيَّة حالتان: حالةُ إفرادٍ وحالة تركيب، فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع "علم الصَّرْف"، والبحثُ عنها وهي مُركَّبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يقتضيه منهجُ العرب في كلامهم -من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من تَغْيِير- هو من موضوع "علم الإعراب. فالصَّرْف: علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صيغُ الكلمات العربيَّة وأحوالُها الَّتِي ليست بإعراب ولا بناء...وقد كان قديماً جزءاً من علم النَّحو، وكان يُعرَف النَّحو بأنَّه علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلمات العربيَّة مُفردةً ومُركَّبة...والإعرابُ "وهو ما يُعرَف اليوم بالنَّحو" علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها أحوالُ الكلمات العربيَّة من حيث الإعرابُ والبناء، أي: من حيث ما يعرضُ لها في حال تركيبها، فبه نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرٍّ أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بعد انتظامها في الجملة، ومعرفته ضروريَّة لكلِّ من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربيَّة »³⁹⁷.

³⁹⁷ جامع الدُّروس العربيَّة، مصطفى الغلاييني، تصحيح: اسماعيل العقباوي، ط.01، مصر، (د.ت): 16/1

إنَّ نصَّ "مصطفى الغلاييني" دالٌّ على أن النَّحو هو الإعراب، وأنَّ الإعراب هو النَّحو، وهو في هذا التَّعريف لا يميِّز بين النَّحو والإعراب، وهذا رأي ليس جديداً، فقد رآه غيره من الدَّارسين الذين أوقفوا النَّحو على الإعراب فحسب، بينما عِلْم النَّحو أوسعُ وأعمُّ من الإعراب.

ولن نجد لـ"عبَّاس حسن" إلا مدحا وبيان أغراضٍ للنَّحو واعترافا للنَّحاة القدامى في مقدِّمة كتابه "النَّحو الوافي"، فيقول: « والنَّحو -كما وصفته من قبل- دعامة العلوم العربيَّة وقانونها الأعلى؛ منه تستمدَّ العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها؛ ولن تجد علماً منها يستقلُّ بنفسه عن النَّحو، أو يستغنى عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه، وهذه العلوم النَّقليَّة - على عظيم شأنها- لا سبيل إلى استخلاص حقائقها، والنَّفاز إلى أسرارها، بغير هذا العلم الخطير...إنَّه النَّحو؛ وسيلة المستعرب، وسلاح اللُّغويِّ، وعماد البلاغيِّ، وأداة المشرِّع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العربيَّة والإسلاميَّة جميعاً، فليس عجيباً أن يصفه الأعلام السَّابقون بأنَّه: "ميزان العربيَّة والقانون الذي تُحكَّم به في كلِّ صورة من صورها" وأن يفرغ له العباقرة من أسلافنا؛ يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخاً، ركيناً، في إخلاص نادر، وصبر لا ينفد

«398

وإنصافاً لـ"عبَّاس حسن" فإننا لا ننَّهيه بالقصور في تعريف النَّحو، فلقد أشار إلى حديثه عن علم النَّحو بالتَّفصيل في كتاب له موسوم: "رأي في بعض الأصول اللُّغويَّة والنَّحويَّة" ولكتاب آخر موسوم: "النَّحو واللُّغة بين القديم والحديث"، ولكننا لم نعثر على هذين الكتابين.

398 النَّحو الوافي، عبَّاس حسن، ط:03، دار المعارف، مصر: 1/8.

ويعرّف "فاضل صالح السامرائي" النّحو على أنّه «علم يعنى أوّل ما يعنى بالنّظر في أواخر الكلم وما يعترئها من إعراب وبناء، كما يعنى بأمر أخرى على جانب كبير من الأهميّة، كالذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، وتفسير بعض التّعبيرات غير أنّه يولي العناية الأولى للإعراب، وهناك موضوعات ومسائل نحوية كثيرة، لا تقلّ أهميّة عن كلّ ما بحثه النّحاة، بل قد تفوق كثيرا منها لا تزال دون بحث، لم يتناولها العلماء بالدّرس ولم يلوها النّظر»³⁹⁹.

ولعلّ هذا التّعريف الذي يقدّمه "فاضل صالح السامرائي" للنّحو هو أقرب تفسير يتفق عليه النّحاة المحدثون، إذ لم يقتصر فيه على الإعراب والبناء، بل يتعدّى النّحو الإعراب، ويعنى بخصائص أخرى تمتاز بها اللغة العربية، كالذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، والتّعريف والتّكثير، والتذكير والتأنيث، وبأساليب أخرى، لا تقلّ أهميّة عن الإعراب، كأساليب الاستفهام والنّداء والقسم والتّعجب وغيرها من الأساليب العربيّة، وهذه الإحاطة في التّعريف هي التي يسعى البحث العلميّ الحديث إلى تطويرها والتّجديد فيها.

وأما إنّ تتبّعنا تاريخ ميلاد مصطلح "النّحو" فإنّنا نرصدّه في البدء عند سيبويه (ت180هـ)، كما أشرنا إليه سابقا، ومن باب النّافلة ندرج في هذا المقام نماذج من كتابه تشير إلى استعمال المصطلح وتوظيفه في الدّرس اللّغوي في عهده، حيث يقول: «فقال النّحويّون: أمّا العِلْمُ والعبيد فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح لأنّك لو أفردته كان الرّفْع الصّواب»⁴⁰⁰، وقال أيضا: «هذا باب إضمار المفعولين اللّذين تعدّى إليهما فعل الفاعل... فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تتكلم به

³⁹⁹ معاني النّحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة: 05/1

⁴⁰⁰ الكتاب سيبويه: 389/1

العرب؛ ولكن النحويين قاسوه⁴⁰¹، وقال أيضا: « وهذا قول يونس، وقال الخليل لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت: "سُفِيرَجُلٌ" كما ترى حتى يصير يزنه "دُنَيْنِيرٌ" فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب⁴⁰². فهأنت ترى أنّ مصطلح "النحو" في كتاب سيبويه بارز لا غبار عليه، وذلك دليل على أنه كان مشهوراً عند النحويين في القرن الثاني من الهجرة،

ويقول محمد بن سلام الجُمحيّ (ت232هـ): « كان لأهل البصرة في العربيّة قَدَمًا، وبالنحو ولغات العرب والغريب عنايةً، وكان أوّل من استنّ العربيّة وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤليّ... وكان رجل أهل البصرة، وكان علويّ الرأي... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب، فعُلبت السليقة ولم تكن نحويةً...⁴⁰³»، فهذا نصّ ابن سلام الجُمحيّ يذكر مصطلح "النحو" صراحةً، ويذكر إلى جانبه مصطلحات عديدة منها: العربيّة؛ ولغات العرب؛ والغريب؛ والقياس؛ والسليقة؛ وعليه يكون ابن سلام الجُمحيّ من أوائل الباحثين الذين أدركوا معنى المصطلح عن وعي كامل؛ وأثبتوه في كتبهم، إضافة إلى هذا فابن سلام الجُمحيّ من أقرب الناس زماناً إلى بداية وضع النحو العربيّ، ومن ثمّة نطمئنّ لشيوع مصطلح "النحو" في القرن الثاني من الهجرة، إن لم يكن شاع في القرن الأوّل من الهجرة، وتداوله العلماء في مؤلفاتهم، ولكن لا أحد من

401 الكتاب، سيبويه، 363/2

402 الكتاب، سيبويه، 418/3

403 طبقات فحول الشعراء، ص: 12

الباحثين استطاع أن يحدّد النحويّ الأوّل الذي استخدم مصطلح "النحو" قبل إمام
النحاة

وأورد الجاحظ في "البيان والتبيين" خبراً ينسب فيه مصطلح "النحو" إلى
عمر بن الخطّاب، إذ يقول: « قال عمر رضي الله عنه: تعلّموا النّحو كما
تعلّمون السنن والفرائض»⁴⁰⁴، ونسبة مصطلح "النحو" إلى عمر بن الخطّاب
نادرة في التراث، بل هي غريبة في تاريخ النّحو العربيّ، ولم يعلّق عليها علماء
النّحو في كتبهم، ولم تلقَ اهتماماً عند القدامى والمحدّثين، وقد يعود سكوتهم عن
هذا الخبر لأنّ النحاة لا يشكّون في أنّ بداية النّحو كانت مع أبي الأسود
الدؤلبيّ لا مع عمر بن الخطّاب.

وورد عند أبي البركات بن الأنباريّ (ت 577هـ) في القرن السادس الهجريّ
نصّ يعزّو فيه مصطلح "النحو" إلى عليّ بن أبي طالب، حيث يقول على لسان
عليّ: «إني تأملت كلام النّاس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني
الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ
الرّقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى،
والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي: انح هذا النّحو، وأضف
إليه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة: لا ظاهر ومضمر واسم لا

⁴⁰⁴ البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون: 219/2

ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل النَّاسُ يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المُبْهَم، قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: إنَّ وأخواتها، ما خلا "لكنَّ" فلمَّا عرضتها على عليّ رضي الله عنه - قال لي: وأين "لكنَّ"؟ فقال: ما حسبتها منها، فقال: هي منها فألحِقْها، ثم قال: "ما أَحْسَنَ هذا النَّحْوُ الَّذِي قَدْ نَحَوْتِ، فَلَذَلِكَ سُمِّيَ النَّحْوُ نَحْوًا"⁴⁰⁵. ومهما كان واضحا من دلالة العبارات الأخيرة في نصِّ ابن الأنباريّ على وضع النَّحْوِ واطلاق المصطلح؛ فإنَّها لا تدلُّ على مَنْ وَضَعَ المصطلحَ؛ ولا تدلُّ على زمن الوضع، لأنَّها ببساطةٍ من عبارات النَّحاة في القرن السَّابع للهجرة.

ولكن مهما حاولنا أن نؤسِّس نقطة البداية لمصطلح "النَّحْو" فلن نجد له سبيلا، ذلك لكثرة الآراء وتداخلها، وانعدام الجزم بصحَّتها، واختلاف الشَّهادات في إثبات نسبة هذا المصطلح إلى صاحبه ومبتكره.

وعلى الرُّغم من رواية نسبة مصطلح "النَّحْو" إلى عمر بن الخطَّاب، أو إلى عليّ بن أبي طالب؛ أو إلى أبي الأسود الدُّؤليّ فإنَّ المصادر الَّتِي بين أيدينا لم تَوَرِّخَ - فيما نعلم - لهذا المصطلح تأريخا صريحا، بل الَّذِي ثَبَّتَ في أكثر النُّصوص «أن مصطلحاتٍ لسانيةً قديمةً مثل: الإعراب، اللِّسان، العجمة، التَّعليم، اللُّحْن، العلم، العربية...تردَّدتْ تردِّدا واسعا على شفاه الخاصَّة قبل

⁴⁰⁵ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 14

ظهور مصطلح النّحو بعقود من الزّمن»⁴⁰⁶، ولم يُكن حينها مصطلحُ "النّحو" متداولاً مشهوراً، في كتب اللّغة والتّراجم والتّاريخ، كما تداول مصطلح "العربيّة" و"اللّحن" و"البيان"، لذلك لم تكن شهادات المؤلّفين مقنعةً في إسناد مصطلح "النّحو" إلى أهله لأسباب هي:

✓ إنّ رواية الجاحظ التي تنسب مصطلح "النّحو" ناضجاً ومبكراً إلى عمر بن الخطّاب هي رواية نادرة؛ بل غريبة في كتب التّراث، ولم تلقَ اهتماماً عند الدّارسين القدامى ولا المحدثين.

✓ إنّ رواية أبي البركات بن الأنباري التي تنسب مصطلح "النّحو" ناضجاً إلى عليّ بن أبي طالب يمكن لنا إنكارها وتفنيدها، لأنّها لم تتردّد في مصادر القرون الأولى من الهجرة التي اهتمّت بعلم النّحو وبتاريخه، ولأنّها متأخّرة عن ميلاد الحركة النّحويّة بعقود من السنين، بل بقرون بعدها؛ ممّا يجعل موقفنا في ريبٍ من صحتّها.

✓ إنّ رواية ابن سلام الجمحي التي تنسب مصطلح "النّحو" إلى أبي الأسود الدؤلي هي أقرب إلى الصّواب، ولكن ما تزال الفكرة يلقّها بعض الغموض لانعدام مؤلّفات أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه.

⁴⁰⁶ في رحاب اللّغة العربيّة، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2004، ص: 04

ولهذه الأسباب السابقة نطمئن لقولنا: إن مصطلح النحو قد شاع وتداوله النحاة في القرن الثاني من الهجرة، كما أوضحناه سابقا بدليل ما ورد في كتاب سيبويه، ونقصد على وجه التعيين سيبويه إمام النحاة ومن عاش في ذلك العصر، بل من المؤكد أن المصطلح أمسى مصطلحاً متداولاً بوصفه علماً على علم في الدراسات اللغوية كما نصّ عليه كتاب سيبويه وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجُمحيّ.

3-1-4- تعريف الإعراب

اللغة العربيّة لغة إعرابيّة، ورثت الإعراب من اللغة السّاميّة الأمّ، وقد كانت اللّغات السّاميّة القديمة كلّها مُعرّبة⁴⁰⁷، ويقال: إنّ النّبَط كانوا يستعملون الضّمّة في حالة الرّفْع، والفتحة في حالة النّصب، والكسرة في حالة الجرّ⁴⁰⁸. ويقال أيضاً: إنّ النّصوص في اللغة الأكديّة وتشمل اللّغتين: البابليّة والآشوريّة تدلّ على وجود الإعراب فيهما كاملاً⁴⁰⁹. وقيل: إنّ قانون حمّو رابي(1792ق.م-1750ق.م) المكتوب باللّغة البابليّة القديمة يوجد فيه "الإعراب" كما هو في اللّغة العربيّة الفصحى، من رفع ونصب وجرّ، بل إنّ المثني والجمع المذكّر يماثلان

⁴⁰⁷ العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب، ص: 33

⁴⁰⁸ اللّغات السّاميّة، نولدكه، ص: 73

⁴⁰⁹ معاني النّحو، فاضل صالح السّامرائي، ص: 20

مثني وجمع اللّغة العربيّة⁴¹⁰، فما هو "الإعراب" عند ابن جنّي؟ وهل أضاف

على غيره من العلماء المتقدمين؟

3-1-4-1 - "الإعراب" لغة:

يقول ابن جنّي في تعريف الإعراب: « وأما لفظه فإنّه مصدر أعربت عن الشيء، إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه، أي: مبين له، وموضح عنه، ومنه عربت الفرس تعريباً، إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه: أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين، بعد ما كان مستوراً، وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟ وأصحيح هو أم سقيم؟ وغير ذلك، وأصل هذا كله قولهم "العرب"، وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان ... ومنه عندي عروبة، والعروبة للجمعة، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع، لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها...»⁴¹¹.

فالإعراب عند ابن جنّي معناه: الوضوح، والبيان، والفصاحة، وهذه المعاني اللّغوية ليست إبداعاً لابن جنّي، إنما ورثها من مسموعات لغة العرب، حيث أشار القرآن الكريم إلى لفظ "العربيّ" ويراد به "الإعراب"، أي: البيان والفصاحة،

⁴¹⁰ معاني النّحو، ص: 20

⁴¹¹ الخصائص، ابن جنّي، 1/ 36

كقول تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل: 103)، وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 193. 194. 195)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف: 02)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ (الرعد: 37)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا أَوْ صَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ (طه: 113)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الشورى: 07)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف: 03)، ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأحقاف: 12)

فهذه الآيات كلها تُنسبُ القرآنَ إلى وصف "العربي"، لا إلى لفظ "الإعراب"، فلفظ "العربي" يراد بها في الآيات الواضحة والبيان، وهي الكلمة نفسها التي اشتقت منها كلمة "الإعراب"، الذي يعني وضوح المعاني، لأنَّ عَرَبِيَّةَ القرآن لم تجعل معانيه مشتبهةً غامضة على العرب، بل أرادها الله في القرآن بلسان عربي مبين فصيح لا تشوبه شائبة، ولو كان أعجمياً لكان نازلاً على سمعهم دون قلوبهم، لأنك تسمع أجراس حروف لا تفهم معانيها ولا تعيها⁴¹².

وأما "الإعراب" في الحديث النَّبَوِيِّ فَوَرَدَ بِاللَّفْظِ عَيْنِهِ، أَي: بِلَفْظِ "الإعراب"،
 خلافاً لِلْفَظِ الْوَارِدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:-
 «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَاتَّمَسُوا غَرَائِبَهُ»⁴¹³، ويقول: «جَوِّدُوا الْقُرْآنَ وَزَيِّنُوهُ بِأَحْسَنِ
 الْأَصْوَاتِ، وَأَعْرِبُوهُ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ، وَاللَّهُ يَحِبُّ أَنْ يُعْرَبَ»⁴¹⁴، ويقول أيضاً: «مَنْ قَرَأَ
 الْقُرْآنَ بِإِعْرَابٍ فَلَهُ أَجْرٌ شَهِيدٍ»⁴¹⁵، ويقول أيضاً: «أَعْرِبُوا الْكَلَامَ كَيْ تُعْرِبُوا
 الْقُرْآنَ»⁴¹⁶.

إنَّ لَفْظَ "الإعراب" بِجَمِيعِ مَشْتَقَاتِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ تَشِيرُ إِلَى أَنَّ
 "الإعراب" هُوَ وَضُوحُ الصَّوْتِ وَبَيَانُ الْحُرُوفِ فِي مَخَارِجِهَا وَصِفَاتِهَا أَثْنَاءَ قِرَاءَةِ
 الْقُرْآنِ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِضَبْطِ أَوَاخِرِ
 الْكَلِمَاتِ بِالْعَلَامَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْمَعَانِي فِي الْكَلَامِ.

وَأَمَّا كِتَابُ النَّحْوِ لَمْ تَسْلَمْ مِنَ الْخِلَافِ فِي تَعْرِيفِ "الإعراب" لُغَةً، فَأَنْتِ تَرَى
 فِيهَا مَعَانٍ كَثِيرَةً، وَمِنَ التَّعْرِيفَاتِ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ (ت599هـ):
 «...وَسُمِّيَ إِعْرَابًا لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ: التَّنْبِيْنُ، أَوِ التَّغْيِيرُ، أَوِ التَّحْبِيبُ، أَمَّا
 التَّنْبِيْنُ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنِ حَاجَتِهِ، إِذَا بَيَّنَّ وَأَوْضَحَ، ... وَأَمَّا التَّغْيِيرُ

⁴¹³ الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري: 15/1

⁴¹⁴ الوقف والابتداء: 16/1

⁴¹⁵ دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص: 131

⁴¹⁶ فيض القدير في شرح الجامع الصغير، المناوي: 558/1

فمن قولهم: عربت معدة الصبي، إذا تغيّرت، والكلمة تتغيّر بالإعراب، وأمّا التّحبيبُ فمن قولهم: امرأة عروب، أي: متحبّبة إلى زوجها، قال تعالى: ﴿عُرباً أترباً﴾ (الواقعة، الآية: 37)، والإعراب يحسّ الكلمة ويحبّبها إلى المتكلم والسّامع

« 417 .

فالمعاني التي يوردها أبو الحسن عليّ بن سليمان في "الإعراب" ثلاثة: التّبين، أو التّعير، أو التّحبيب.

ويقول ابن عصفور الإشبيلي: (ت669هـ): «الإعراب في اللّغة الإبانة عن المعنى، يقال: أعرب الرّجل عن حاجته؛ إذا أبان عنها، ومنه قوله: "والثّيب تُعرب عن نفسها"، أي: تُبين، ويكون أيضاً بمعنى التّغيير، يقال: عرّيت معدة الرجل؛ إذا تغيّرت، وقريب من هذا المعنى أعربت الدّابة في مرعاها، إذا لم تستقرّ في جهة منه، ويكون أيضاً بمعنى التّحسين، ومنه قوله تعالى: ﴿عُرباً أترباً﴾ (الواقعة، الآية: 37) أي: حسناً»⁴¹⁸. فالمعاني اللّغويّة للإعراب عند ابن عصفور ثلاثة أيضاً، هي: الإبانة، والتّغيير، والتّحسين.

⁴¹⁷ كشف المشكل في النّحو، أبو الحسن عليّ بن سليمان، تعليق: يحي مراد، (ط.01)، دار الكتب العلميّة، بيروت،

2004م، ص: 34.33

⁴¹⁸ شرح جمل الرّجّاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط:01، عالم الكتب، لبنان، 1999م:

وينهج أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) في تعريف "الإعراب" منهج معاصريه، فيقول: «الإعرابُ في اللُّغة الإبانة: [يقال] أعرَبَ عن حاجته، أبان عنها، والتَّحسين: أعرِبت الشيء حَسَنَتَه، والتَّغْيِير: عَرِبت مَعِدَّة الرَّجُل، وأعرِبتها الله غَيْرَها، والانتقال: عَرِبت الدَّابة في مرعاها جالت، وأعرِبتها صاحبها، فمعنى الإبانة تَعَدَّتْ بَعْنَ، فالهمزة ليست للتَّعدية، وفي الباقي للتَّعدية، لا في عَرِبتُ بمعنى تَغَيَّرت، فقول: الهمزة في "أعرِبت" للإزالة، "أي: أزلتُ عَرَبَها، فهي في أَشْكَيْتُهُ، أي: أزلتُ شِكَايَتَهُ"⁴¹⁹. فالإعراب عنده لأربعة أغراض، هي: الإبانة والتَّحسين والتَّغْيِير والانتقال.

ويرى ابن منظور أن "الإعراب" كلفظ "التَّعريب" في اللُّغة، وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة والإيضاح، وهما يساقان لمعان مختلفة، أجملها في معجمه "لسان العرب" على النَّحْوِ الآتِي: النَّحْوُ، والفُحْشُ، والإفصاح، والإيضاح، وتهذيب الكلام من اللَّحْنِ، والإبانة، والمنع والإنكار، والرُّدُّ عن القبيح⁴²⁰.

⁴¹⁹ ارتشاف الضَّرْبِ من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث،

القاهرة، مصر، 2005م: 413/1

⁴²⁰ لسان العرب، مادة: عرب

فهذه المعاني اللغوية التي ينقلها النحويون قداماء ومتأخرون عن ابن جنّي كلها في درجة متقاربة في المعنى، لذلك كانت المعاني التي ينقلها ابن جنّي ليست إبداعاً، بل هي إرثاً لغوياً مسموعاً.

3-1-4-2- "الإعراب" اصطلاحاً:

يقول ابن جنّي في باب القول على الإعراب: « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: "أكرم سعيد أباه"، و"شكر سعيداً أبوه"، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»⁴²¹. فالإبانة عن المعاني تجري بالرفع، والنصب، والجر، وغيرها من القرائن اللفظية أو المعنوية.

وإن تساوت القرائن في اللفظ، وخفيت المعنى قدمنا الفاعل عن المفعول، حفظاً للرتبة، واعتباراً للأصل، كما يقول في خصائصه: « فإن قلت: فقد تقول: "ضرب يحيى بشرى"، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب»⁴²².

⁴²¹ الخصائص، ابن جنّي، 35/1

⁴²² الخصائص، ابن جنّي، 35/1

وإن رفع اللبس بقريئة معنوية جاز لنا التقديم والتأخير، كما قال: « فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: "أكل يحيى كمثري": لك أن تقدم وأن تؤخر، كيف شئت، وكذلك: "ضربت هذا هذه"، و"كلم هذه هذا"⁴²³.

وكذلك إن رفع اللبس بقريئة لفظية، غير إعرابية، جاز التقديم والتأخير، كما يقول ابن جنّي: « وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية، أو الجمع، جاز لك التصرف، نحو قولك: "أكرم اليحييان البشريين"، و"ضرب البشريين اليحيون" »⁴²⁴.

وكذلك إن رفع اللبس بقريئة حالية، جاز التقديم والتأخير، كما يقول في هذا النصّ: « وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: "كلم هذا هذا"، فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك: "ولدت هذه هذه"، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإلتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان، نحو: "ضرب يحيى نفسه بشري"، أو "كلم بشري العاقل معلّى"، أو "كلم

⁴²³ الخصائص، ابن جنّي، 35/1

⁴²⁴ الخصائص، ابن جنّي، 35/1

هذا وزيداً يحيى"، ومن أجاز: "قام وزيد عمرو"، لم يجز ذلك في نحو: "كلم هذا
وزيد يحيى"، وهو يريد: "كلم هذا يحيى وزيد"، كما يجيز "ضرب زيداً وعمرو
جعفر"، فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب»⁴²⁵.

هذه مجمل آراء ابن جنّي في مصطلح الإعراب، فما هي آراء غيره من

اللّغويين؟

عرضتُ كثير من المصادر التعريف الإصطلاحي لـ " الإعراب"، وفي

مقدمتها "كتاب سيبويه"، حيث يقول في باب مجاري أواخر الكلم: «وهي تجري

على ثمانية مجارٍ: على النَّصْب والجَّر والرَّفْع والجزم، والفتح والضَّم والكسر

والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنَّصْب والفتح

في اللفظ ضرب واحد، والجَّر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرَّفْع والضَّم،

والجزم والوقف»⁴²⁶. هذه هي ألقاب الإعراب والبناء وردت جمعاً في كتاب

سيبويه، فألقاب الإعراب هي: النَّصْب والجَّر والرَّفْع والجزم، وهي للاسم

المتكّن⁴²⁷ والفعل المضارع، فيقول: « فالرَّفْع والجَّر والنَّصْب والجزم لحروف

الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء

⁴²⁵ الخصائص، ابن جنّي، 35/1

⁴²⁶ الكتاب، سيبويه، 13/1

⁴²⁷ التّمكّن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع على حدّ التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضمّ وفتح وكسر.

الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون، وذلك قولك:
أفعلُ أنا، وتَفعلُ أنت أو هي، ويفعل هو، وتَفعلُ نحن»⁴²⁸. فسيبويه يعرض في
كتابه الحالات التي يكون عليها آخر الحرف في الكلمة المركبة، وهي ثمانية:
النَّضْب والجَرِّ والرَّفْع والجَزْم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه الحالات
الثمانية يتقاسمها الإعراب والبناء مُنَاصَفَةً، فلإعراب أربعة وهي: النَّضْب والجَرِّ
والرَّفْع والجَزْم، وهي للاسم المتمكِّن والفعل المضارع، وللبناء أربعة وهي: الفتح
والضم والكسر والوقف، وهي للأفعال المبنية والحروف وللأسماء المبنية غير
المتمكِّنة. ومجاري "الإعراب" الأربعة كما يعبر عنها سيبويه تحصل نتيجة
العامل الداخِل على الكَلِم، فإذا زال العامل زال الإعراب أيضا، بينما تبقى مجاري
البناء قائمة على الحرف الأخير في الكلمة، ولو لدخول عامل عليها، فهو القائل:
«وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفترق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما
يُحدِث فيه العامل -وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبني عليه
الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل
منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب»⁴²⁹. فتعريف
الإعراب عند سيبويه تتحقَّق فيه ثلاثة عناصر هي: العلامة الإعرابية، واللفظ

⁴²⁸ الكتاب، سيبويه، 13/1

⁴²⁹ الكتاب، سيبويه، 13/1

المُعْرَب، والعامل، ولم يُشِرْ سيبويه في التَّعْرِيفِ إِلَى الْمَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ، وَفَصَّلَ
القول في التَّعْرِيفِ الاصطِلَاحِيَّ تفصيلاً⁴³⁰، فلم يكن موجزاً مختصراً فيه كما
جرت عادة النُّحَوِيِّين القدامى.

وتحدّث "المبرد" (ت285هـ) عن "الإعراب" مقتضياً فقال: «والمُعْرَبُ الاسم
المتمكّن، والفعل المضارع... أمّا الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: "رجل"
و"فرس" و"زيد" و"عمرو" وما أشبه ذلك، وتعتبّر الأسماء كلّ ما دخل عليه حرفٌ
من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم، وإعراب الأسماء على
ثلاثة أضرب: على الرُّفْعِ، والنَّصْبِ، والجرّ، فأما رفع الواحد المُعْرَبِ غير المعتلّ
فالأضَمّ، نحو قولك: "زيدٌ"، و"عبد الله"، و"عمرو"، ونصبه بالفتح، نحو قولك:
"زيداً"، و"عمراً"، و"عبدَ الله"، وجرّه بالكسرة، نحو قولك: "زيدٍ"، و"عمرٍ"، و"عبدِ
الله"، فهذه الحركات تسمّى بهذه الأسماء إذا كان الشّيء مُعْرَباً، فإن كان مبنيّاً لا
يزول من حركة إلى أخرى، نحو: "حيثُ"، و"قَبْلُ"، و"بَعْدُ"، قيل له: مضمومٌ، ولم
يُقَلَّ: مرفوعٌ، لأنّه لا يزول عن الضّمّ، وأين"، و"كيف" يقال له: مفتوحٌ، ولا يقال
له: منصوبٌ، لأنّه لا يزول عن الفتح، ونحو: "هؤلاء"، و"حذّارٍ"، و"أمسٍ"،
مكسورٌ، ولا يقال له: مجرورٌ، لأنّه لا يزول عن الكسر، وكذلك "مِنْ"، و"هَلْ"،

430 الكتاب، سيبويه، 13/1 - 23

و"بَلْ" يقال له: موقوفٌ، ولا يقال له: مجزومٌ، لأنَّه لا يزول عن الوقف»⁴³¹. ففي

هذا النَّصِّ نلاحظ اقتداء المبرِّد (ت285هـ) بمنهج سيبويه في تعريف الإعراب والمعرَّب، فخصَّ الإعراب بالاسم والفعل المضارع، وتحدَّث عن ألقاب الإعراب وألقاب البناء، وعن بعض علامات الأسماء.

ويقول ابن السَّراج (ت316هـ): «الإعراب الَّذي يلحق الاسم المفرد السَّالم المتمكَّن، وأعني بالتمكَّن ما لم يشبه الحرف قبل التثنيَّة والجمع على حدِّ التثنيَّة، ويكون بحركات ثلاث: ضمّ وفتح وكسر، فإذا كانت الضمَّة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سمّيت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سمّيت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سمّيت خفصا وجرا، هذا إذا كُنَّ بهذه الصِّفة نحو قولك: هذا زيدٌ يا رجلُ، ورأيتُ زيداَ يا هذا، ومررت بزيدٍ فاعلم، ألا ترى تغييرَ "الدال" ⁴³² واختلاف الحركات الَّتِي تلحقها»⁴³³. ففي هذا النَّصِّ يتحدَّث ابن السَّراج عن أثر الإعراب، وهي الحركات الثَّلاث الَّتِي تظهر في آخر الاسم المتمكَّن، والفعل المضارع، وهو الفعل الوحيد من ضمن الأفعال الثَّلاثة الَّذي يعرب ويبني، وأما الفعلان: الماضي والأمر فيبقيان في حال البناء دوماً،

⁴³¹ المقتضب، المبرِّد، تحقيق: حسن حمد، وإميل يعقوب، ط:01، دار الكتب العِلْمِيَّة، لبنان، 1999: 51/1

⁴³² الدال هو الحرف الأخير من كلمة "زيد" في أمثلة ابن السَّراج.

⁴³³ الأصول في النُّحو، ابن السَّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط:01، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1985: 45/1

ولا ندري لماذا عبّر ابن السراج بالجمع، أي: "الأفعال"؟ ويجيب ابن السراج نفسه عن السؤال فيقول: «وأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني»⁴³⁴. فالأفعال عنده مقصود بها الحالات التي يتصرّف فيها الفعل المضارع، إفراداً وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا، وحضورا وغيبَةً، وكذلك سار ابن السراج على منهج سيبويه في التّعرّيف والشرح، فلم يشر في التّعرّيف إلى المعنى اللّغويّ، بينما فصّل القول في قضايا "الإعراب" تفصيلا، فتحدّث عن العلامة الإعرابيّة، حركاتٍ وحروفاً، وذكر العوامل، أسماءً وأفعالا وحروفاً⁴³⁵.

وأما الرّجّاجيّ (ت337هـ) فيعرّفه بقوله: «الإعرابُ الحركاتُ المُبيّنةُ عن معاني اللّغة»⁴³⁶. فمعنى كلام الرّجّاجيّ أنّ العلامة الإعرابيّة تشير إلى المعاني اللّغويّة في الكلام، وهو ما عبّر عنه أيضا بوظائف النّحويّة للمفردات في الكلام، فلكلّ لفظ معنى وغرض، ولا تستبين الأغراض إلا باختلاف الألفاظ بعضها عن بعض.

⁴³⁴ الأصول في النّحو: 50/1

⁴³⁵ ينظر: الأصول في النّحو: 110-45/1

⁴³⁶ الإيضاح في علل النّحو، الرّجّاجيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، 1973م، ص: 91

و"الإعراب" في حدود الرُّمانيّ (ت384هـ)⁴³⁷: هو «تغيير آخر الاسم بعامل، والبناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة»⁴³⁸، فظاهر الإعراب عند الرُّمانيّ تغيير لآخر الاسم بعامل، فهو خاصّ بالاسم، لا بالفعل، لأنّ الأصل في الإعراب للأسماء، وإنّما أعرب الفعل المضارع لمشابهته اسم الفاعل، ولم يفصل الرُّمانيّ القول في التعريف لأنّه في موقف بيان الحدود التي تقتضي الدقّة والإيجاز والتّمييز.

وقال ابن الخشاب (ت567هـ): «إنّه تغيير يلحق آخر الكلمة المعرّبة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً، بتغيير العوامل في أولها»⁴³⁹. وهذا التّعريف هو السائد عند النّحاة، إذ "الإعراب" هو تغيير حركة الحرف الأخير من الكلمة المركّبة، سواء كان تغييراً ظاهراً في الحرف الأخير أو تغييراً مقدّراً خافياً لعلّة، والتّركيب

⁴³⁷ يعرف الرُّمانيّ بالأخشيديّ وبالوزّاق، لغويّ، نحويّ، متكلم، ومفسّر، أصله من سامراء بالعراق، ولد سنة: 276 من الهجرة، كان معتزليّاً، وفيه قال أبو عليّ الفارسيّ: "إنّ كان النّحو ما يقوله الرُّمانيّ فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"، وقال فيه أبو حيّان التّوحّيديّ: "لم ير مثله قطّ علماً بالنّحو وغزارة بالكلام، وبصراً بالمقالات، واستخراجاً للعويص، وإيضاحاً للمشكل، مع تألّه وتنزّه ودين وفصاحة، وعفاف ونظافة، وكان يمزج النّحو بالمنطق"، له تصانيف كثيرة منها: شرح سيبويه، وشرح أصول ابن السّراج، وشرح مختصر الجرميّ، وشرح المقتضب، ومعاني الحروف، والحدود الأكبر، والأصغر، وتوفّي سنة 384 من الهجرة. بغية الوعاة: 180/2

⁴³⁸ الحدود في النّحو، ص: 03

⁴³⁹ المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: عليّ حيدر، دمشق، دار الحكمة، 1972م، ص: 34

هو الذي يحدث العامل، والعامل هو اللَّفْظ المؤثِّر في الكلمة الموالية له، وبه يكون تغيير حركة الحرف الأخير كما أسلفنا الذِّكر.

وقال أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ): «أما الإعراب فَحَدُّه اختلافُ

أواخر الكَلِمِ باختلاف العوامل، لفظاً أو تقديرًا...»⁴⁴⁰. وليس في هذا الحدّ جديداً، فهو تكرر لما ذكرناه عند ابن الخشّاب وغيره.

ويقول أبو الحسن عليّ بن سليمان (ت599هـ): «الإعراب هو اختلاف

أواخر الكَلِمِ على حدِّ اختلاف العامل، نحو: "هذا زيدٌ"، و"رأيتُ زيداً"، و"مررتُ بزيدٍ"، ف"زيد" اسم واحد قد اختلف آخره بالإعراب، هذا في حال الوصل، ولو وقفت عليه لسكّنت آخره في الرّفْع والجرّ فقلت: "هذا زيدٌ"، و"مررتُ بزيدٍ"، فإذا صرّت إلى النّصب تركت الفتحة لختفها وحذفت التّوين، وعوّضت منه ألفاً فقلت: "رأيتُ زيداً"..⁴⁴¹

وعرّف ابن يعيش النّحويّ (ت643هـ) "الإعراب" بقوله: «اعلم أنّ المُعرَب

يفيد الكلمة والإعراب، فالكلمة ذات المعرب الّتي وقع بها الإعراب، اسما كان أو فعلاً إلا أنّ دلّالته على الكلمة دلّالة تسميّة ومطابقة، ودلّالته على الإعراب دلّالة

⁴⁴⁰ أسرار العربيّة، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدّارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص: 41

⁴⁴¹ كشف المشكل في النّحو، أبو الحسن عليّ بن سليمان، تعليق: يحيى مراد، (ط.01)، دار الكتب العلميّة، بيروت،

التزام، فهو من خارج من جهة الاشتقاق إذ كان من لفظه، والمراد بالمُعَرَّب ما كان فيه إعرابٌ أو قابل للإعراب، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة، ألا ترى أنك تقول: في "زيد" و"رجل" أنهما مُعَرَّبان، وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب، لأنَّ الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضَمِيمَةٍ إليه لم يستحقَّ الإعراب، لأنَّ الإعراب إنما يوتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوتٍ تُصَوِّتُ به، فإنَّ رَكْبَتَهُ تَحْصُلُ به الفائدةُ نحو قولك: "زيد منطلق"، و"قام بكُرٍّ"، فحينئذٍ يستحقُّ الإعراب لإخبارك عنه»⁴⁴². فابن يعيش هنا شارح لما ورد في كتاب "المفصل" للزمخشري، وهو مقيد بمتن المُصنِّف، مركِّزاً في الشرح على أنَّ الإعراب يكون في الاسم كما يكون في الفعل، وأنَّ المراد عنده ما كان فيه إعراب؛ أو كان قابلاً للإعراب، باعتبار ما سيكون مركِّباً، وأما المفردات غير المركِّبات فلا تستحقُّ الإعراب، لأنَّ الإعراب يكون بعامل، وأنَّ الغرض من الإعراب للفرق بين المعاني.

ومن لطائف ابن يعيش النَّحْوِيَّة ما ورد في السَّؤال الافتراضيِّ في محلِّ "الإعراب" فيقول: «فإن قيل: ولمَّ كان الإعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها، قيل: إنما كان كذلك لوجهين، أحدهما: أنَّ الإعراب دليلٌ، والمُعَرَّب مدلول عليه، ولا يصحَّ إقامة الدليل إلا بعد تقدُّم ذكر المدلول عليه،

⁴⁴² شرح المُفصَّل، ابن يعيش النَّحْوِي، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 49/1

فلذلك كان الإعراب آخرًا، الوجه الثاني: أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولًا، أو وسطًا، أو آخرًا، فلم يجز أن يكون أولًا لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحرّكًا، فلو جعل الإعراب أولًا لم يُعلم إعرابٌ هو أم بناءٌ، ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكونٌ في آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أولًا لامتنع منها الجزم، إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنًا، ولم يجعل وسطًا لأن بوسط الكلمة يُعرف وزنها، هل هي على "فعل" ك"فرس"، أو "فعل" ك"كتف"، أو على "فعل" ك"عُضد"، مع أنّ من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، فلما امتنع الأول والوسط بما نكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخرًا فاعرفه»⁴⁴³. هكذا يعلّل ابن يعيش النحوي استقرار "الإعراب" في آخر الكلمة، وفي شرحه على "المفصل" آراء نحوية جديرة بالدّرس والتّنويه.

ويختصر ابن الحاجب (ت646هـ) التعريف في عبارة كافيته: «الإعراب ما اختلف آخره به، ليبدل على المعاني المُعتوّرة عليه»⁴⁴⁴. أي: أنّ الإعراب هو تغيير الكلمة المُعرّبة بعاملها المُتقدّم عليها.

ويقول ابن عصفور الإشبيلي: (ت669هـ): «وأما في اصطلاح النحويين فهو تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا»⁴⁴⁵. ويقول

⁴⁴³ شرح المفصل: 51/1

⁴⁴⁴ شرح الكافية، رضي الدّين الأسترآبادي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1995: 18/1

في "مُثْلُ الْمُقَرَّبِ": «وإنَّما التَّغْيِيرُ المُسَمَّى إعراباً: كلُّ تَغْيِيرٍ حدث في الكلمة بسبب دخول العامل، ولم يكن فيها قبل ذلك، فالألفاظ المفردة كانت قبل دخول العامل موقوفةً، نحو: زَيْدٌ، و"عمرو"، و"يقوم"، و"يقعد"، بدليل أن أسماء العدد إذا لم يُدْخِلُوا عليها عاملاً في اللفظ، ولا في التقدير، بل قُصِدَ بها مجرد العدد، نحو: "واحد"، "ثلاثة"، "أربعة"، كانت موقوفة، فإذا دخل عليها عامل من العوامل نُقِلَتْها من ذلك الوقف إلى حركة، فإن كان العامل داخلاً على جملة نُقِلَ المُعَرَّبُ من ذلك النوع الذي كان فيه من الإعراب إلى نوع آخر، وذلك نحو: "يقوم زيد"، إذا دخل الجازم نُقِلَ الفعل من الرَّفْعِ إلى الجزم، فهذا النوع من التَّغْيِيرِ الذي لا ينفكُ عنه مُعَرَّبٌ، هو المُسَمَّى إعراباً، لا النوع الأوَّل»⁴⁴⁶. فمعنى "الإعراب" هنا لم يكن فيه جديد، ولكن في النَّصِّ تصريح بموقف ابن عصفور من الإعراب على أنَّه معنوي لا لفظي⁴⁴⁷.

⁴⁴⁵ شرح جمل الرَّجَاجِي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط: 01، عالم الكتب، لبنان، 1999:

102/1

⁴⁴⁶ مُثْلُ الْمُقَرَّبِ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمَّد المليطي، ط: 01، دار الآفاق العربيَّة القاهرة،

2006م، ص: 100.

⁴⁴⁷ يقول السيوطي: «اختلف هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ على قولين: على الأوَّل وإليه ذهب ابن خروف والشَّلُوبِين

وابن مالك، ونسبَهُ للمحقِّقين وابن الحاجب... وذهب الأعمَلُ وجماعة من المغاربة إلى أنَّه معنوي، ونسب لظاهر قول

سيبويه». همع الهوامع: 59، 60/1

وفي تعريف الإعراب" يقول ابن مالك (ت672هـ): «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو في الاسم أصلٌ، لوجوب قبُولِه بصيغة واحدة معاني مختلفة، والفعل والحرف ليسا كذلك فَبُنِيَا، إِلَّا المضارع فَإِنَّه شابه الاسمَ بجواز شِبْهِه ما وَجَبَ له فَأُعْرِبَ، ما لم تتصل به نونٌ توكيدٍ أو إناثٍ»⁴⁴⁸. ويواصل ابن مالك شرح هذا النصّ فيقول: «وهو عند المحققين من النحويين: عبارة عن المَجْعُولِ آخرَ الكلمة مُبَيِّنًا للمعنى الحادث فيها بالتَّركيب، من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المَجْعُولُ قد يتغيَّر لتغيُّر مدلوله وهو الأكثر، كالضَّمَّة والفتحة والكسرة، في نحو: "ضرب زيدٌ غلامَ عمرو"، وقد يلزم للزوم مدلوله، كرفع: "لا تُولُكَ أَنْ تَفْعَلَ"، و"لَعَمْرُكَ"، وكنصب "سُبْحَانَ الله، و"رُوَيْدَكَ"، وكجر: "الكلاع" و"عَرِيْطٍ" من "ذي الكلاع" و"أُمَّ عَرِيْطٍ"⁴⁴⁹. وكذلك لم يأت ابن مالك بجديد في تعريفه للإعراب، على الرُّغم من اختلاف في اللفظ.

وشرح رضيُّ الدِّين الأسترأبادي (ت686هـ) عبارة ابن الحاجب قائلاً: «هذا تمام الحدِّ على ما يؤذن به كلامه في الشرح، وقوله: "لِيَدُلُّ على المعاني المُعْتَوِّرة

⁴⁴⁸ شرح التَّسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرَّحْمَنِ السَّيِّد، ومحمَّد بدويِّ المختون، ط: 01، هجر للطباعة والنَّشر، مصر،

1990: 33/1

⁴⁴⁹ شرح التَّسهيل: 33/1

عليه": بيانٌ لعلّة وضع الإعرابِ في الأسماء، والضّمير في قوله: "آخره" للمعرّب
وفي قوله: "به" لـ"ما"، قوله: "المعتورة"، أي المتعاقبة، قوله: "عليه"، أي على
المُعرّب"، قوله: ليدلُّ فيه ضمير الاختلاف أو ضمير ما يعني بـ"ما" الحركات
والحروف، ويدخل في عموم لفظة "ما"، العاملُ أيضاً، لأنّه الشّيء الذي يختلف
آخر المعرّب به، لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب،
فهما في الظاهر كالقاطع والسكّين وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو
المُتكلّم بآلة الإعراب، إلّا أنّ النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامةً
لا علّة، ولهذا سمّوه عاملاً، ويمكن الاعتذار للمصنّف بناءً على ظاهر
اصطلاحهم، أعني أنّ العامل كالعلّة الموجدة، بأنّ يقال: "باء" الاستعانة دخولها
في الآلة أكثر منه في الموجد...»⁴⁵⁰. والمكروور في نصّ "رضيّ الدين" التّعريف
التقليديّ لمصطلح "الإعراب"، وهو المعنى نفسه الذي ذكر عند سابقه من
النّحاة، إلّا أنّه يبدي إشارة إلى أنّ الاختلاف الحركيّ في مفردات التّركيب حاصل
من المُتكلّم نفسه لا من العامل في مفردات التّركيب، وأشار إلى أنّ العامل
علامةٌ لا علّة، وهذا التّنبيه النّحويّ أشار إليه قبله "ابن جنّي" في "خصائصه".

ويقول أبو حيّان الأندلسيّ (ت745هـ): «فذهب طائفة إلى أنّه نفسه هو

الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال وعلى هذا فالإعرابُ

⁴⁵⁰ شرح الكافية، رضيّ الدين الأندلسيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1995: 18/1

عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف(ت609هـ)⁴⁵¹، والأستاذ أبي عليّ (ت377هـ)⁴⁵²، وابن الحاجب (ت646هـ)⁴⁵³، وابن مالك (ت672هـ)⁴⁵⁴، إذ قال في التسهيل: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف، أو سكون أو حذف"، وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أنّ الإعراب معنويّ، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليها، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار

⁴⁵¹ ابن خروف هو: هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد الحَضْرَمِيّ الأَنْدَلَسِيّ الإِشْبِيلِيّ ولد بإشبيلية سنة (524هـ)، له من الكتب: "شرح كتاب سيبويه"، و"شرح الجمل للزجاجي"، وتوفي سنة (609هـ). يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 203/2

⁴⁵² الأستاذ أبو عليّ الفارسيّ هو: أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار ولد في إيران، وتوفي في بغداد سنة (377هـ)، وهو أستاذ ابن جنّي، وله كتاب: "الإيضاح في النحو والتكملة". يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 496/1

⁴⁵³ ابن الحاجب هو: أبو عمرو عثمان بن عمّر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين، ولد في "أسنا" في صعيد مصر، سنة (570هـ)، وتوفي في الإسكندرية، سنة (646هـ)، له من الكتب: "الكافية" في النحو، و"الشافية" في الصرف. يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 134/2

⁴⁵⁴ ابن مالك هو: جمال الدين محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائفيّ الجبّانيّ الأندلسيّ المالكيّ، ولد في جبّان بالأندلس سنة 600 هـ، وقيل: إنّه جلس إلى أبي عليّ السّلوّيين (ت645هـ)، واستوطن دمشق وتوفي بها سنة 672هـ، ودفن فيها في سفح جبل قاسيون. يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 130/1

الأعلم⁴⁵⁵ (ت476هـ) «⁴⁵⁶. ف"الإعراب" عند أبي حيان الأندلسي في النصّ

السابق قسمان: لفظي ومعنوي.

ويتبع ابن هشام (ت761هـ) القدامى في تعريف "الإعراب" فيقول أيضا: «ثم

قلت: باب الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن

والفعل المضارع»⁴⁵⁷. فالإعراب عنده أثر ظاهر أو مقدر لعامل في الكلام،

يظهر في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

وقال خالد الأزهرّي (ت905هـ): «الإعراب لغة البيان، واصطلاحاً تغيير

أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»⁴⁵⁸. وكذلك لا جديد

في تعريف الأزهرّي إلا ما ورد عند النحاة القدامى.

⁴⁵⁵ الأعلّم هو: هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج الأعلّم الشنتمري، وقيل له: الأعلّم لأنّه كان مشقوق الشفة

العليا شقاً فاحشاً، ويعرف بهذا اللقب أكثر من معرفته بالاسم، ولعلّ هذا اللقب هو الذي كان وراء الخلط بينه وبين الأعلّم

البطليوسي، وكان الأعلّم ولد في بلدة شنتمرية الأندلسية، والتي توجد الآن في دولة البرتغال، سنة 410هـ، وتوفي سنة

476هـ. يراجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 356/2.

⁴⁵⁶ ارتشاف الصرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، المكتبة الأزهرية للتراث،

القاهرة، مصر، 2005: 413/1

⁴⁵⁷ شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص: 15، ويراجع: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام، تحقيق: حنا

الفاخوري، ط: 01، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص: 29/1

⁴⁵⁸ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرّي: 59/1

وقال الأشمونيّ (ت918هـ): «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف»⁴⁵⁹. وكذلك لا جديد أيضا في تعريف الأشمونيّ، وما في تعريفه إلا تكرار لما قاله النُّحاة السَّابِقُونَ، بل هو نقل حرفي لتعريف ابن مالك كما ورد في "شرح التَّسهيل".

ونُنهي تعريفات "الإعراب" عند المتقدِّمين والمتأخِّرين بما انتهى إليه أبو محمَّد عبد الله المعروف بالفاكهيّ (ت972هـ) حيث يقول بعد التَّعريف اللغوي: «وأما اصطلاحا فهو عند البصريّين: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، حقيقةً أو حكما، فهو عندهم لفظيّ، وهو ظاهرُ قوله: فإنَّه بالرَّفْع ثم الجرّ... إلخ، إذ كَوْن الرِّفْع وما عُطِفَ عليه أنواعا للإعراب حقيقةً إنّما يَتَمَشَّى عليه، وعند الكوفيّين: تغيير أواخر الكَلِمِ لاختلاف العوامل الدَّاخِلة عليها لفظا أو تقديرا، فهو عندهم معنويّ، وعليه يَتَّضح أن يقال: للرِّفْع مثلا علاماتٌ، وللنَّصب كذلك بخلاف الأوَّل إذ هو هي، و"ثمّ" في كلامه بمعنى "الواو"»⁴⁶⁰. فالواضح في تعريف الفاكهيّ أنّه بيَّن مذهب البصريّين ومذهب الكوفيّين في الإعراب، على أن البصريّين يرون أن الإعراب لفظيّ، ويرى الكوفيّون أنّه معنويّ، ولكن لا

⁴⁵⁹ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: 47/1

⁴⁶⁰ كشف النَّقَاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب للحريّريّ، أبو محمَّد عبد الله بن أحمد بن عليّ الفاكهيّ، تحقيق: عبد

المقصود محمَّد عبد المقصود، ط:01، مكتبة الثَّقافة الدِّينيّة، القاهرة، 2006م: 309/1

نعتقد أنّ بيان المذاهب النُحويّة عند الفاكهيين جديد نحويّ، وإنّما هو أحد الشُّروح والآراء التي نادى بها النّحاة قبله، فهذه نماذج من الآراء النُحويّة للقداامي والمتأخّرين في تعريف الإعراب، فماذا أضاف المحدثون في تعريف "الإعراب"؟

يعرّف الغلابينيّ "الإعراب" في "جامع الدّروس العربيّة" فيقول: «للكلمات العربيّة حالتان: حالة إفرادٍ وحالة تركيب، فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍ وهيئة خاصّة هو من موضوع "علم الصّرف"، والبحثُ عنها وهي مُركّبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يقتضيه منهجُ العرب في كلامهم - من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من تغيّرٍ - هو من موضوع "علم الإعراب". فالصّرف: علمٌ بأصولٍ تُعرّف بها صيغُ الكلمات العربيّة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يعرّضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال وبه نعرّف ما يجب أن تكون عليه بنية الكلمة قبل انتظامها في الجملة، وموضوعه الاسمُ المتمكّن (أي المُعرَب) والفعلُ المُتصرّف، فلا يبحث عن الأسماء المبنية، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف، وقد كان قديماً جزءاً من علم النّحو، وكان يُعرف النّحوُ بأنّه علم تُعرّفُ به أحوالُ الكلمات العربيّة مُفردةً ومُركّبةً، والصّرف من أهمّ العلوم العربيّة لأنّ عليه المُعَوّل في ضبط صيغ الكَلِم، ومعرفة تصغيرها والنّسبة إليها والعلم بالجموع

القياسية والسَّماعية والشَّاذَّة، ومعرفة ما يعتري الكلمات من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كلِّ أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقع فيها كثيرٌ من المتأدِّبين الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النَّافع. والإعرابُ (وهو ما يُعرف اليوم بالنَّحو) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربيَّة من حيث الإعرابُ والبناء، أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرٍّ أو جزمٍ، أو لزومٍ حالةٍ واحدةٍ، بعد انتظامها في الجملة، ومعرفته ضروريَّة لكلِّ من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربيَّة فالإعرابُ: أثرٌ يُحدِّثه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل، والبناءُ لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدة وإنَّ اختلفت العواملُ التي تسبقها، فلا تُؤثِّر فيها العواملُ المختلفة، المُعربُ ما يتغيَّر آخره بتغيُّر العوامل التي تسبقه: كالسَّماءِ والأرضِ والرَّجلِ ويكتب، والمُعربات هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيدِ ولا نونُ النسوة، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها»⁴⁶¹.

⁴⁶¹ جامع الدروس العربيَّة: 16/1

فالملاحظة البارزة في التعريف الصّرفيّ والنّحويّ لـ"الغلايينيّ" هو اختصاره للإعراب في قوله: إنّ ما يُعرّف اليوم بعلم النّحو، فالنّحو والإعرابُ عنده وجهان لعملة واحدة، ولا فرق بينهما.

يقول عبده الرّاجحيّ: «الإعراب» هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدّد معناها من الجملة، أي: تحدّد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لا بدّ أن يتسبّب فيها عامل معيّن، ولما كان موقع الكلمة يتغيّر حسب المعنى المراد، كما تتغيّر العوامل فإنّ علامة الإعراب تتغيّر كذلك»⁴⁶². ففي هذا التّعريف تعبير عن آراء نحويّة تراثيّة سبق عرضها أن "الإعراب" هو العلامة الإعرابيّة التي تُنطق شفاهةً وتُرسم كتابةً على آخر حرف من الكلمات المُركّبة حسب عاملها وموقعها.

و"الإعراب" عند "عبّاس حسن" هو: «تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغيّر العوامل الدّاخلية عليه، وما يقتضيه كلّ عامل، وفائدته: أنّه رمز إلى معنى معيّن دون غيره، كالفاعليّة، والمفعوليّة، وسواهما، ولولاه لاختلفت المعاني والتبست، ولم يفترق بعضها من بعض، وهو - مع هذه المزيّة الكبرى - موجز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر يدلّ دلّالته على المعنى المعيّن الذي يرمز له، وهذه مزيّة أخرى، والمعرّب: هو الذي يدخله الإعراب،

⁴⁶² التّطبيق النّحويّ، عبده الرّاجحيّ، ص: 18

والعامل هو: ما يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما...»⁴⁶³. فالإعراب عند "عبّاس حسن" هو تغيير العلامة الإعرابية في آخر اللفظ، بسبب تغيير العامل، وهذا التعريف ليس جديداً في الدرس النحويّ، بل هو تعريف تراثي له جذور في البحث العلميّ النحويّ.

ويرى "فاضل صالح السامرائي" أنّ المعنى اللغويّ للإعراب هو الإبانة عمّا في النفس، وهو مصدر الفعل "أعرب"، ومعنى "أعرب" أبان عن حاجته، أي: أبان عنها، وهذا المعنى اللغويّ للإعراب هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو، فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ⁴⁶⁴.

وتقول المعاجم النحوية الحديثة: "الإعراب" «هو تغيير الحركة الإعرابية على آخر الكلمة بسبب تغيير العامل قبلها، مثل: "الكتاب مفيدٌ"، "إنّ الكتاب مفيدٌ"، "كان الكتاب مفيداً"، للكتاب المفيد مكانة علمية، ويُسمّى أيضاً: العمل، الأعمال، وله ثلاث علامات: الضمة، الفتحة، الكسرة، وله أربعة ألقاب: الرفع، النصب، الجرّ، الجزم»⁴⁶⁵. فالإعراب في هذا التعريف هو تغيير الحركة الإعرابية

⁴⁶³ النّحو الوافي، عبّاس حسن، ط:03، دار المعارف، مصر: 74 /1

⁴⁶⁴ معاني النّحو، ص: 20

⁴⁶⁵ المعجم المُفصّل في النّحو العربيّ، عزيزة نوال بابتي، ط:01، دار الكتب العلميّة، لبنان، 1992: 194/1

بتغيّر العامل قبلها، وهو تعريف اصطلاحيّ تقليديّ قديم، إلا أنّ التعريف الوارد

في المعجم هو تعريف جامع للمعنيين: اللّغويّ والاصطلاحيّ.

هكذا تحوّل "الإعراب" من وضوح الكلام وفصاحته إلى ظاهرة صوتية

لصيقة باللّسان العربيّ، خلاصتها تغيير صوتيّ في أواخر الكلام، تخيل لها النّحاة

عوامل⁴⁶⁶ تغيّرها، سواء كانت هذه العوامل لفظاً أو تقديراً أو خلافاً، وغاية

الإعراب تأدية معانٍ مختلفة، كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة وغير ذلك، وبه

توصف اللّغة العربيّة بأنّها لغة إعرابية.

ولا شك أنّ الحديث عن "الإعراب" هو الحديث عن "العامل"، وما ينتج عنه

من تغيّر في آخر الكلمة المرّكبة من حركة، أو سكون، أو حذف، وقد اختلف

النّحاة في كون الإعراب لفظياً أم معنوياً؟ فمن اختار المذهب اللفظيّ تمسّك

466 العامل في تصوّر النّحو العربيّ هو المُحدّث للحركة في آخر الكلمة المرّكبة، ولذلك فاللفظ المرّكّب قد يكون عاملاً،

أي مؤثراً، وقد يكون معمولاً، أي مؤثراً فيه، والمعمول تحدّث في آخر حرفٍ منه حركةً، وهي المُسمّاة عملاً، أو أثراً، فلا

رُفِعَ إلاّ بعامل، ولا نصب إلاّ به، وكذلك في الجرّ والجرّم، فتصوّر النّحاة الفاعل مرفوعاً بالفعل، والمفعول منصوباً

بالفعل، أو بالفعل والفاعل معاً، والمبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء، أو بالابتداء والمبتدأ معاً، أو أنّ المبتدأ

يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، أي أنّهما يترافعان، والفعل المضارع منصوب بأحد حروف النّصب، ومجزوم بأحد

حروف الجرّم، ومرفوع بالتجرّد من النّاصب والجازم، وهم على خلاف في عامل هذه المعمولات، وقسموا العوامل على

قسمين أو ثلاث، اللفظيّ والمعنويّ، وأضافوا الخلاف، وعدّوا العوامل مائة، وألفوا في العامل كتباً شتّى، منها العوامل

المائة، للجرجانيّ، وشرع العوامل المائة، لخالد الأزهرّيّ، وألف المُحدّثون فيه كتباً أيضاً، بعناوين مختلفة تدور في ما

أسموه بـ"نظريّة العامل في النّحو العربيّ".

بالعامل، وما ينجم عنه حركات، ومن اختار المذهب المعنويّ تمسك بالمعنى
الذي تدلُّ عليه تلك الحركات، والفرق بينها أنّ الإعراب اللفظيّ هو تلك الحركات
النّاجمة عن عوامل لفظيّة، كالأفعال والحروف والأسماء المشتقة، أو النّاجمة عن
عوامل معنويّة، كالابتداء والتّجريد، وأمّا الإعراب المعنويّ فهو تلك الحركات
النّاجمة عن تغيير المعاني، كالفاعليّة والمفعوليّة، والإضافة، وغيرها من المعاني،
أو أنّ الحركات هي دوال على تغيير هذه المعاني.

لقد شهدت اللّغة نفسها على أنّ "الإعراب" هو الإبانة والإفصاح في الكلام،
وهي دلالة لغويّة واسعة، كجودة النّطق، وتحسين مخارج الحروف، وخلو اللّسان
من العيوب، فكلّ كلام مفيد حسن خال من العيوب هو الإعراب عيئهُ، ولكن
سرعان ما شرعت هذه الدّلالة تتقلّص إلى أن أصبحت محصورة في الحركات
الثّلاث، وهي: الكسرة والضّمّة والفتحة، وقد تعدّ أربعا بزيادة السّكون من باب
التّغليب، على الرّغم من أنّه ليس حركة، بل هو حذف لحركة⁴⁶⁷، وعُدّ حركةً
أيضا باعتبار أنّه أمارّة على عمَلِ العاملِ، والأصل في علامات الإعرابِ
الحركاتُ دون الحروفِ.

⁴⁶⁷ شذور الذهب، ابن هشام، ص: 36. وأوضح المسالك، ابن هشام: 28/1. وكشف المشكل في النّحو، أبو الحسن

عليّ بن سليمان، ص: 34.35

وشاع مصطلح "الإعراب" في الدِّراسة النَّحْوِيَّة شيوخاً، فتحدَّثوا عن أسباب تسميته، وعن أغراضه، وفصَّلوا القول في علاماته، وفي ألقابه، وتحدَّثوا عن أسبقية الإعراب عن البناء، وبُسط الحديث عن الإعراب، ونُسجت عليه المؤلفات إلى أن أصبح النَّحو هو الإعراب، والإعراب هو النَّحو⁴⁶⁸.

بل أصبح "الإعراب" ذا قيمة لغويَّة واجتماعيَّة عظيمة عند العرب، إذ اهتموا به إلى درجة التَّقديس فرفعوه إلى علم جديد سمَّوه "علم الفصاحة"، فكانوا يحترمون الفصيح ويزدرون العيِّي، إلى أن قيل فيه: الإعراب حليَّة الكلام ووُشْيئة. لذلك قال أبو الطَّيب اللُّغويُّ في شأن عيسى بن عمر الثَّقفي: «كان أفصح النَّاس، وكان صاحب تعبير في كلامه»⁴⁶⁹، وقال في وصف يحيى بن يعمر: «وكان أعلم النَّاس وأفصحهم»⁴⁷⁰، ويقول أبو سعيد السِّيرافي في أبي الأسود الدُّوليِّ: «كان أبو الأسود الدُّوليُّ أفصح النَّاس»⁴⁷¹. ويقول أيضاً في رواية عن "مسعود بن عمر" عن "أبي عمر النَّحويِّ صالح بن إسحاق الجرميِّ": «ما رأيت فقيهاً قطُّ أفصح من عبد الوارث، وكان "حمادُ بن سلمة" أفصح

⁴⁶⁸ الإيضاح، أبو القاسم الرَّجَاجي، ص: 91

⁴⁶⁹ مراتب النَّحويِّين، ص: 43

⁴⁷⁰ مراتب النَّحويِّين، ص: 50

⁴⁷¹ مراتب النَّحويِّين، ص: 70

منه»⁴⁷². فهذا مدح واضح من العلماء والحكام مُوجَّه إلى الفصحاء من العرب،
وتصدَّروا مراتب عليا في التعليم، ونالوا منازل سياسيَّة محترمة عند الحكام، لأنَّهم
فصحاء بلغاء، ولو كانوا بدايةً أجلافا، وينبغي هنا أن نقف وقفة إجلال عند هذا
الموقف المتأدِّب الخلق للخليفة العباسيِّ "الرَّشيد" مع الأصمعيِّ، حيث « دخل
الأصمعيِّ على الرَّشيد بعد غيبة كانت منه، فقال له: يا أصمعيِّ، كيف أنت
بعدنا؟ فقال: ما لاقنتي بعدك أرض، فتبسَّم الرَّشيد، فلما خرج النَّاس قال: يا
أصمعيِّ؛ ما معنى قولك: "ما لاقنتي أرض"؟ فقال: ما استقرت بي أرض؛ فقال:
هذا حسن؛ ولكن لا ينبغي أن تُكلِّمني بين يدي النَّاس إلَّا بما أفهمه، فإذا خلوتُ
فعلِّمني، فإنَّه يقبح بالسلطان إلَّا يكون عالماً؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أن أسكت أو
أجيب، فإذا سكتُ فيعلم النَّاس أنَّي لا أعلم إذ لم أجب، وإذا أجبت بغير الجواب،
فيعلم من جوابي أنَّي لم أفهم ما قلت. قال الأصمعيُّ: فعلَّمني أكثر ممَّا علَّمته
«⁴⁷³، فله درك يا رشيد، فأين حكامنا وسياسيوننا من أدب الرَّشيد ومن حلمه؟!
وأين علماءونا من تواضع الأصمعيِّ ومن حكمه؟!»

والمختصر في هذا المبحث: إنَّ الإعراب أخصَّ من النَّحو، وأنَّ النَّحو
أشملٌ وأعمُّ من الإعراب، حسب مفهوم ابن جنِّي للنَّحو، لأنَّ النَّحو يطرق أبوابا

⁴⁷² مراتب النَّحويِّين، ص: 59

⁴⁷³ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص: 108

ومواضيع لا يطرقها الإعراب، فالنحو موضوعه الكلم، فهو وصف لمفرداته المركبة، وللرتب وما يطرأ عليها، من حيث عاملها، ومعملها، وعملها، وعن أحكامها، من حيث التذكير والتعريف، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وهو تصنيف للوظائف النحوية، من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة والتصغير والتكبير والنسبة وغير ذلك من قواعد النحو الشائعة وخصائصها، وتدعيم هذه القواعد بالشواهد اللغوية العربية الفصيحة، فالإسناد أو العلاقة بين اللفظين المركبين أو الألفاظ المركبة تفرض وضعيات مختلفة على اللفظ، فالمبتدأ محكوم عليه في الأصل بالابتداء وبالرّفْع وبالتّعريف وأحياناً بمطابقتها العددية للخبر، والخبر محكوم عليه في الأصل بالتأخر عن المبتدأ وبالرّفْع وبالتكبير وبمطابقتها للمبتدأ في التذكير أو التأنيث، والفعل محكوم عليه في الأصل عند البصريين بتقدّمه على الفاعل، وأن يبقى في صيغة الإفراد مهما كان فاعله إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً إذا كان اسماً ظاهراً⁴⁷⁴، والحال والتمييز واسم "إنّ" وخبر "كان" والتّوابع للمنصوبات محكوم عليها أيضاً بالنّصب، وما شابه هذا من الأحكام التي يفرضها الإسناد تاماً أو ناقصاً.

⁴⁷⁴ يستثنى من هذه القاعدة لغة "أكلوني البراغيث" والتي تطابق بين الفعل والفاعل ولو كان اسماً ظاهراً في جميع الحالات العددية، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، فيقولون: "استوعب الطالبُ الدرسَ"، و"يستوعبان الطالبان الدرسَ"، و"يستوعبون الطالبُ الدرسَ".

وأما "الإعراب" لا يتعدى توصيف وتصنيف أجزاء الكلام لبيان وظائف هذه الأجزاء من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وغير ذلك⁴⁷⁵.

و"الإعراب" في مفهومه البسيط لا يتعدى ذلك "الإعراب" الذي نقصده في تعليمنا المعاصر، وهو البحث عن الوظائف النحويّة التي جلبها العامل في التراكيب اللغويّة، ومنه البحث عن الفاعل في الجملة، أو عن المفعول به، أو عن الحال والتّمييز، وهلمّ جرّاً، وهو جزء صعب ومعقد من تمارين الدّروس اليوميّة في المدرسة، ومنه العبارات التي أصبحت مشهورة في فترات الامتحان، كقولنا: "أعرب ما تحته خطّ"، أو "أعرب المفردات المشار إليها بخطّ"، أو "أعرب ما تحته خطّ إعراب مفردات، وما بين قوسين إعراب جمل"، ونحن نعني بهذا الأمر أن يُبيّن الطالب الوظائف النحويّة للمفردات في النّصّ أو في الجمل، كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتّمييز والإضافة... ونحن لا نعني بالإعراب هنا النّحو كلّّه، إنّما نريد جزءً من النّحو، وهو تتبّع معاني المفردات التي تغيّرت أواخرها في النّصّ، بل إنّنا نعرض في درس الإعراب المفردات التي لم يتغيّر آخرها، وهو المسمّى عند النّحاة اللفظ المبنّي، فتمييز اللفظ المبنّي عن اللفظ المعرّب هو جزءٌ من الإعراب، وهذا البحث عن المبنّي والمعرّب وعن

⁴⁷⁵ يراجع: الإعراب والبناء - دراسة في نظريّة النّحو العربيّ - جميل علّوش، ط: 01، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنّشر

والنّوزيع، لبنان، 1997، ص: 86

المعاني النَّحْوِيَّة لكلِّ لفظ في النَّصِّ هو عَمَلٌ تطبيقيٌّ للقاعدة النَّحْوِيَّة الَّتِي شرحناها في عمليَّة التَّدريس، أو بمعنى آخر هو تطبيق للقاعدة النَّحْوِيَّة النَّظريَّة، فالإعراب تطبيق والنَّحو تنظير.

ولكن إنَّ كُنَّا نفرِّق في النَّظر بين "النَّحو" و"الإعراب" في المنهج التَّعليميِّ المدرسيِّ الحديث فلا يعني أنَّنا أنجزنا عملاً علمياً يخدم النَّحو العربيِّ الخدمة الجليَّة الَّتِي تجعله ميسراً سهلاً للمتعلِّمين، فما تزال طرق تعليم النَّحو العربيِّ في مدارسنا عصيَّة على فهم المتعلِّمين، بل بهذه الطَّريقة التَّعليميَّة الَّتِي لا هدَف لها، وبما فيها أيضاً من أسئلة مقصودة التَّعقيد في الإعراب يُراد بها التَّعجيز، وتارة يُراد بها الإقصاء في امتحانات المتعلِّمين لمادَّة اللُّغة العربيَّة، وبهذا أحدثنا نفورا وشرخا كبيرا بين المتعلِّمين والنَّحو العربيِّ، وأضحى المتعلِّمون يكرهون مادَّة اللُّغة العربيَّة، ويسخرون من النَّحو والإعراب، ويصنعون لأجله النُّكت والمضحكات، بل بات المتعلِّمون يكرهون أستاذ اللُّغة العربيَّة في المدرسة وفي الشَّارع أيضاً.

3-1-5- تعريف "البناء":

3-1-5-1- البناء لغة:

وأما معنى "البناء" في اللُّغة عند ابن جنِّي فهو أن يلزم الشيء موضعه، ولا يتغير، أي: ما كان ثابتاً لا يتحول، ويوضح هذا المعنى بقوله: « وكانهم إنما

سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء، من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتدلة، كالخيمة، والمظلة، والفسطاط، والسرادق، ونحو ذلك، وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزلة من مكان إلى مكان لفظ البناء تشبيهاً لذلك - من حيث كان مسكوناً وحاجزاً ومظلاً - بالبناء من الآجر والطين والجص...»⁴⁷⁶.

ولم يعرف ابن السراج البناء لغويا إلا ما ذكره في الاصطلاح على أنه ما كانت الحركات ملازمة للاسم⁴⁷⁷.

ويقول ابن الخباز معقبا علي تعريف البناء لابن جنّي: « وهو في اللغة عبارة عن وضع الشيء على الشيء على صفة يراد بها الثبوت، كبناء الجدار»⁴⁷⁸.

والظاهر أنّ النّحاة لم يولوا التّعريف اللّغوي للبناء عناية دقيقة كالإعراب وغيره لوضوح معناه.

⁴⁷⁶ الخصائص، ابن جنّي، 37/1

⁴⁷⁷ الأصول في النحو، ابن السراج: 45/1

⁴⁷⁸ توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 68

والبناء اصطلاحاً عند ابن جنّي « هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، من

السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل »⁴⁷⁹.

فتعريف البناء لابن جنّي لاشك أنه مستوحى من تعريف ابن السراج قبله،

وهو القائل في تعريفه: « فإن كانت الحركات ملازمة سمّي الاسم مبنياً، فإن

كان مفهوما نحو: "منذ" قيل: مضمومٌ، ولم يُقل: مرفوعٌ، ليفرق بينه وبين

المعرب، وإن كان مفتوحاً، نحو: "أين"، قيل: مفتوحٌ، ولم يقل: منصوبٌ، وإن كان

مكسوراً نحو: "أمس" وحذام، قيل: مكسورٌ، ولم يقل: مجرورٌ »⁴⁸⁰.

بل أن تعريف ابن السراج كان أوضح من تعريف ابن جنّي، وذلك بزيادة

الأمثلة التي أضافها ابن السراج بعد تعريف البناء لغة، إذ ضرب لكل حالة من

حالات البناء أمثلة منه، سواء كانت ضمّاً، أو فتحاً، أو كسراً.

⁴⁷⁹ الخصائص، ابن جنّي، 37/1

⁴⁸⁰ الأصول في النحو، ابن السراج: 45/1

وأما النحاة المتأخرون عن عصر ابن جنّي فلم يضيفوا شروحا ذات زيادة إلا تغييرا في الشكل والبناء. ومن تعريفاتهم للبناء ما يذكره ابن الخباز⁴⁸¹ فيقول: « وحقيقة البناء ثبوت أواخر الكَلِمِ على صورة واحدة، - وإن اختلفت العوامل - كقولك: "جاءت حَذَامٌ"، و"رأيت حذامٍ"، و"مررتُ بحذامٍ" ... وسمي به ثبوت أواخر الكلم للزومه، وإن كان مثله في اللفظ، لأن أواخر الكلم لا يخلو من الحركة والسكون، فالحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، والسكون خُلُو الحَرْفِ من إحدى هذه الثلاث، وقد اشترك الإعرابُ والبناءُ في الحركة والسكون، كقولك في الضمة: "الليثُ حيثُ زيدٌ قائمٌ"، وفي الفتحة: "أينَ رأيتَ الحسينَ": وفي الكسرة: "مررتُ بهؤلاءِ العلماءِ"، وفي السكون: "لمَ أكرمكَ". والفرق بينهما، أي: بين الإعراب والبناء زوال العامل لتغير العامل وانتقاله، لأن حركة الإعراب حدثت بدخول العامل، تزولُ بزواله »⁴⁸².

⁴⁸¹ ابن الخباز هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور المعروف بابن الخباز، الإربلي الموصللي، النحوي الضرير، أبو العباس شمس الدين. يراجع: الإعلام، الزركلي، 1/114، وبغية الوعاة، السيوطي: 1/304، وتوجيه اللمع،

ابن الخباز، ص: 19

⁴⁸² توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 68

ويقول فيه السيوطي: « البناء ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي يحدُّ كما أفصح به في التسهيل⁴⁸³، بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف، أو سكون أو حذف، وعلى أنه معنوي يحدُّ. كما قال ابن جنِّي في الخصائص. بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سمِّي بناء للزومه طريقة واحدة، كلزوم البناء موضعه... »⁴⁸⁴.

والملفت للنظر في تعريف السيوطي للبناء أنه يحيل القارئ إلى رأي ابن جنِّي الوارد في كتابه "الخصائص"، الذي يعتقد أن البناء معنوي، لا لفظي، وابن جنِّي مخالف في هذا الرأي لكثير من العلماء الذين يرون أن البناء لفظي، كما يراه ابن الخباز في النص السابق، وكما يراه ابن مالك في كتابه "التسهيل"، لأن البناء عند ابن جنِّي لا يحدث بعامل، كما هو الحال في المعرب الذي يتأثر بعامل، فيتغير من حال إلى حال في الإعراب.

⁴⁸³ ورد في شرح التسهيل، لابن مالك أن البناء هو « ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس

حكاية، أو اتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونيين فهو بناءً»، شرح التسهيل: 53/1

⁴⁸⁴ همع الهوامع، السيوطي، 60/1

وابن جنّي يرى أنّ علّة بناء الاسم لشبهه بالحرف، كما قال: « وليست علّة بناء ما بني من الأسماء إلاّ مشابهتها للحرف، أو تضمّنها معناه »⁴⁸⁵، وقال أيضا: « إنّ سبب البناء... مشابهة الاسم للحرف لا غير »⁴⁸⁶.

وفيما يخصّ في تأصيل الإعراب والبناء، يرى ابن جنّي أنّ الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، وأنّ البناء فرع من الأسماء، وأصل في الأفعال، وأنّ بناء ما بني من الأسماء لشبهه بالحرف، أو تضمن معناه، وإعراب ما أعرب من الفعل إنّما هو لشبهه بالاسم كالفعل المضارع.

2-3 قضايا نحوية:

1-2-3 العامل اللفظي والعامل المعنوي:

العامل في نظر ابن جنّي معظمه معنوي، ويستدل على رأيه بأن الأسباب المانعة من الصرف تسعة، ثمانية منها عامل معنوي، وواحد منها عامل لفظي، وساق رأيه هذا في "باب في مقاييس العربية"، فقال: « وهذان الضريان وإنّ عما وفشوا في هذه اللغة فإنّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أنّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي، وهو شبه الفعل لفظاً،

⁴⁸⁵ همع الهوامع، السيوطي، ص: 279.

⁴⁸⁶ الخصائص، ابن جنّي، 179/1

نحو: أحمد، ويَزْمَع، وتَنْضُبُ، وأثْمِدُ، وأُبْلِمُ، ويَقِّمُ، وإِسْتَبْرَقُ، والثمانية الباقية كلها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك، فهذا دليل. ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي، لا لفظي»⁴⁸⁷.

إن العامل في نظر ابن جنّي هو معنى الابتداء في المبتدأ، ومعنى المبتدأ في الخبر. ومعنى الفاعلية في الفاعل، ومعنى المفعولية في المفعول، وليست هي الألفاظ التي تأتي قبل المعمول، والتي يسميها النحويون عاملاً، ويؤكد رأيه في أن العامل معنوي، فيقول: «ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: "ضرب" إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء، على صورة "فَعَلَ"، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كـ"مررت بزيد"، و"ليت عمراً قائماً"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما

⁴⁸⁷ الخصائص، ابن جنّي، 109/1

قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو

باشتمال المعنى على اللفظ»⁴⁸⁸.

3-2-2- رفع المبتدأ والخبر:

يقول ابن جنّي في تعريف المبتدأ: « اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء »⁴⁸⁹. فالمبتدأ في تعريف ابن جنّي اسم عار من العوامل اللفظية، يكون في الرتبة قبل الخبر، ومرفوعاً بالابتداء، كما أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، كما ورد في نص اللمع، وهو « كل ما أسندته إلى المبتدأ، حدّثت به عنه، وهو على ضربين: مفردٌ وجملَةٌ، فإذا كان الخبر مفرداً، فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ... »⁴⁹⁰.

وتعريف ابن جنّي يكاد يكون مستلماً من تعريف ابن السراج القائل: إنّ « المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأً به دون الفعل، يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد

⁴⁸⁸ الخصائص، ابن جنّي، 109/1

⁴⁸⁹ الخصائص، ابن جنّي، 18/1

⁴⁹⁰ توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 105

منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفَع بالابتداء، والخبر رفع بهما

« 491 .

ويؤكد ابن جنّي رأيه التابع للمدرسة البصرية في قضية علة رافع المبتدأ فيقول: « ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: "زيد قام أخوه"، فقال لك: ارتفع بالابتداء، لقلت: هذا قول البصريين. ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره، لقلت: هذا قول الكوفيين، أي: هذا رأي هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء»⁴⁹².

3-2-3 - تعدّد الخبر لعامل واحد:

يرى ابن جنّي أن الخبر قد يتعدد، والعامل في الخبر الأول وفي الثاني واحد، وفي هذه الحالة يكون الخبران كأنهما مركبان، على شاكلة عبارة "حلو حامض"، ويطلعنا ابن جنّي على رأيه في تفسيره لقوله تعالى: (فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ) البقرة، الآية: (65)، إذ يقول: « ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر لـ"كونوا"، والأول "قردة"، فهو كقولك: هذا حلو حامض»⁴⁹³.

⁴⁹¹ الأصول في النحو، ابن السراج، 58/1

⁴⁹² الخصائص، ابن جنّي، 18/1

⁴⁹³ الخصائص، ابن جنّي، 158/2

ولا يستسيغ ابن جنّي أن تكون "خاسئين" صفة لـ"لقردة" مع جواز ذلك، ويعلل رأيه النحوي بأن صفة "خاسئين" لـ"لقردة" تقلل من معنى الذلة، وتكون الصفة حينئذ عديمة الجدوى، وهذا الرأي واضح في هذا النص: « وإن جعلته وصفاً لقردة، صغّر معناه، ألا ترى أن القِرْدَ لذّله وصغاره خاسئاً أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة، وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانياً حَسَنَ وأفاد، حتى كأنه قال: "كونوا قردة، وكونوا خاسئين"، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بَعْدُ تابعة له»⁴⁹⁴.

ويؤكد ابن جنّي أن العامل في هذا التركيب وفي مثله واحد، وهو رأي لأستاذه أبي علي الفارسي، كما يصرح ابن جنّي نفسه: « ولست أعني بقولي: إنه كأنه قال تعالى: كونوا قردة كونوا "خاسئين" أن العامل في "خاسئين" عامل ثان غير الأول معاذ الله أن أريد ذلك إنما هذا شيء يقدر مع البدل، فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعاً واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين لمُخْبِر عنه واحد، وإنّما مفاد الخبر من مجموعهما، ولهذا كان عند أبي عليّ أن العائد على المبتدأ من مجموعهما، لا من أحدهما، لأنه ليس الخبر بأحدهما، بل

⁴⁹⁴ الخصائص، ابن جنّي، 158/2

بمجموعهما، وإنما أريد أنك متى شئت باشرت بـ"كونوا"، أي الاسمين آثرت، وليست كذلك الصفة، ويؤنس بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة لقردة لكان الأخلق أن يكون: "قردة خاسئة"، وفي أن لم يقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف، وإن كان قد يجوز أن يكون "خاسئين" صفة لقردة على المعنى، إذ كان المعنى أنها هي هم في المعنى، إلا أن هذا إنما هو جائز، وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفاً لو كان على اللفظ، فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا

«495.

3-2-4 - منع فصل الصفة عن الموصوف بأجنبي:

يمنع فصل الصفة عن الموصوف بأجنبي في النحو العربي، وأجمع النحاة على أنه « لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بشيء أجنبيّ منهما، لأنّ الصلة والموصول بمنزلة اسم مفرد، وكما لا يجوز الفصل بين آخر الاسم المفرد وأوله لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول »⁴⁹⁶.

وسار ابن جنّي على نهج أسلافه النحاة، وفي هذا المعنى قال مؤكداً هذا الحكم: « لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا يجوز الفصل

⁴⁹⁵ الخصائص، ابن جنّي، 158/2

⁴⁹⁶ توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002، ص: 494

بين الصلة والموصول بالأجنبي»⁴⁹⁷ ، وذكر ابن جنّي هذا الحكم النحوي في باب في تجاذب المعاني والإعراب⁴⁹⁸ ، وهنا يشيد بأستاذه أبي علي فيقول: « هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده ويلم كثيرا به ويبعث على المراجعة له وإطاف النظر فيه »⁴⁹⁹ .

ولعل وجود تجاذب الإعراب والمعنى في النثر والشعر هي التي جعلت ابن جنّي يدعونا إلى إطاف النظر فيه، وإلى أن نمسك بعروة المعنى ونرتاح لتصحيح الإعراب. واسترسل ابن جنّي في شرح هذه المسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ سورة الطارق، الآيتان: [8،9] ، فالمعنى المستفاد من الآيتين هو « إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر»⁵⁰⁰ ، إلا أن التركيب في الآيتين مختلف، فبين الصلة (يوم) والموصول (رجعه) فاصل وهو (لقادر)، والفاصل في النحو ممنوع، « فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو (الرجع)، والظرف من صلته، والفاصل بين

⁴⁹⁷ توجيه اللمع، ابن الخباز، ص: 494

⁴⁹⁸ الخصائص، ابن جنّي، 255/3

⁴⁹⁹ الخصائص، ابن جنّي، 255/3

⁵⁰⁰ الخصائص، ابن جنّي، 255/3

الصّلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز»⁵⁰¹، فإذا كان المعنى مناسباً للجُملة، والإعراب مانعاً لها، كما هو في الآيتين، عليك أن توفق بينهما، كأن «تضمّر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل رجعه على يرجعه دلالة المصدر على فعله»⁵⁰². فمراد ابن جنّي هو تقدير موصول مقروناً بالصّلة، لا مفصّلاً بأجنبي، في حالة إذا كان المعنى مناسباً للتركيب، ولكن قوانين التّحويين تمنعه.

3-3 - قضايا من أصول النّحو:

أصول النّحو هي الأدلة التي تؤسّس عليها قواعد اللّغة العربيّة من صوت وصرف ونحو ودلالة، ومنها: السّماع، والقياس، والإستصحاب، والإجماع، والإستحسان، والحمل على الأفرع.

وابن جنّي يعدّ أوّل من كتب في أصول النّحو العربي، بل يعدّ كتابه "الخصائص" كتاباً خاصاً لعلم الأصول النّحويّة، إذ أوضح ابن جنّي أنّ هدفه من تأليف كتاب "الخصائص" هو التأسيس لأصول النّحو على غرار أصول الفقه، فدرس أصول النّحو دراسة موسّعة، ومفصّلة. وبما أنّ المسائل والأبواب التي تطرّق

⁵⁰¹ الخصائص، ابن جنّي، 255/3

⁵⁰² الخصائص، ابن جنّي، 256/3

لها في هذا الجانب، وأدلى فيها بدلوه لا يتسع المقام في هذا البحث للإحاطة بها،
فإننا نقتصر في هذا المقام على بعضها، ونعرض منها ما يأتي:

3-3-1 السَّماع:

3-3-1-1-1 "السَّماع" لغة:

السَّماع من الفعل سَمِعَ ، كَعَلِمَ، سَمِعًا، وسماعًا وسماعة، وَيَسْمَعُ، واسْمَعَّ
والسَّمعة فُعالة من الإسماع⁵⁰³، والسَّماع: ما استلذت الأذن من صوت حسن،
والسَّماع أيضا ما سمعت به فشاع وتكلم به. فالسَّماع ما أصغى وأنصت وأسمع
فلانًا الكلام، أي: جعله يسمعه، أو أبلغه إياه وأوصله إلى سماعه⁵⁰⁴.

3-3-1-2 "السَّماع" اصطلاحًا:

أمّا في الإصطلاح فهو: "ما ثَبَّتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فشَمِلَ كلامَ الله
تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلّمَ ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي
زمنه، وبعده، وإلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو
كافرٍ"⁵⁰⁵.

⁵⁰³ القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (سمع): 730/1

⁵⁰⁴ تهذيب اللغة، الأزهرى، (سمع): 123/2

⁵⁰⁵ الاقتراح، السيوطي، ص: 74

وهو الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويسمى (النقل) أيضًا. وقسم ابن

جنّي السّماع على قسمين:

✓ المطرد⁵⁰⁶: وهو ما تتابع من الكلام، وجرى على قواعد النحو

والصرف؛ قال

✓ ابن جنّي: « فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب

وغيره من مواضع الصناعة مطرداً »⁵⁰⁷.

✓ الشاذ: وهو في اللغة « التفرق والتفرد »⁵⁰⁸.

وأما الشاذ في أصول النحو ينصّ عليه ابن جنّي بقوله: «... وجعلوا ما فارق

عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام

غيرها »⁵⁰⁹.

تحت باب أسماء (باب القول على الاطراد والشذوذ) توصل ابن جنّي إلى

تقسيم السّماع - من حيث حكم كلّ من المطرد والشاذ - إلى أربعة أقسام⁵¹⁰؛ فقال:

« اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب »⁵¹¹، وهي:

⁵⁰⁶ الاقتراح، السيوطي، 97/1

⁵⁰⁷ الخصائص، ابن جنّي، 97/1

⁵⁰⁸ الخصائص، ابن جنّي، 97/1

⁵⁰⁹ أي جعل أهل علم العربية، وهم النحويون والصرفيون، ما فارق من كلام الإعراب وغيره من مواضع الصناعة النحوية

شاذاً.

✓ **الأوّل:** مُطّرِد في الاستعمال والقياس معا؛ وهذا هو غالب أساليب

العربية، وقواعد النحو؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ الاسم إذا دخلت عليه حروف الجر، ونحو ذلك. وتحدث ابن جنّي فيه قائلاً: « وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقويّ في القياس فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك ممّا هو فاش في الاستعمال، قويّ في القياس »⁵¹².

✓ **الثاني:** مُطّرِد في القياس دون الاستعمال؛ وهو الكلام الذي لا يخرج

عن القواعد العامّة، كالماضي من: يَذَرُ، ويَدَعُ⁵¹³؛ ووجه اطراد هذين المثالين في القياس دون السّماع: أن المعروف قياساً في أساليب العرب أن يكون لكلّ فعلٍ مضارعٍ فعلٌ ماضٍ، بيد أن العرب لم يستعملوا هذا القياس في بعض أفعال المضارع؛ نحو يَذَرُ، ويَدَعُ، فلم يستعملوا ماضيهما: وَذَرَ، ووَدَعَ استغناءً ب (ترك)⁵¹⁴؛ فكان ماضيها بذلك مطّرداً في القياس على بابه، شاذاً، أي: (قليلاً) في استعمال العرب، وقد تناول ابن جنّي هذا الضرب بقوله: « وإن شدّ

⁵¹⁰ وقد سبقه إلى هذا التقسيم أستاذه ابن السراج في كتابه: {الأصول 57/1}؛ فقسمه إلى ثلاثة أقسام.

⁵¹¹ الخصائص، ابن جنّي، 97/1

⁵¹² الخصائص، ابن جنّي، 126 / 1

⁵¹³ الخصائص، ابن جنّي، 99/1

⁵¹⁴ ينظر: الأصول (ابن السراج): 57/1

الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله»⁵¹⁵.

✓ **الثالث:** مُطْرِد في الاستعمال دون القياس؛ وهو الكلام الذي خرج

عن القواعد العامة، والذي كثر استعماله نحو قولهم: اسْتَصَوَّبَ الأمر، وأغْيَلَتِ المرأة، واسْتَحْوَذَ، واسْتَنَوَقَ الجمل، واسْتَنْبَيْتِ الشاة⁵¹⁶، ووجه شدوذ هذه الأمثلة عن القياس: هو أن القياس الجاري في كلام العرب؛ أنه إذا تحركت الواو أو الياء بعد صحيح ساكن في (أَفْعَل) و(اسْتَفْعَل) تنقل حركتهما إلى الساكن قبلهما وتقلبان ألفا؛ فيقال في (أَقَوْم) و(اسْتَقَوْم): أقام واستقام، أمّا الضرب الثالث فأوضحه قائلا: «ومما ورد شاذًا عن القياس ومُطْرِدًا في الاستعمال قولهم: الحَوَكَة والخَوَنَة. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأدّب»⁵¹⁷.

✓ **الرابع:** ما شذ في الاستعمال والقياس معاً؛ وهو الكلام الخارج عن

القواعد العامة، والذي لم تستعمله العرب، كتثميم مفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مَصُون، ومسك مدووف (المسك المبلول)، وفرس مقوود، ورجل معوود من

⁵¹⁵ الخصائص، ابن جنّي، 123/1

⁵¹⁶ الخصائص، ابن جنّي، 100/1

⁵¹⁷ الخصائص، ابن جنّي، 122/1

مرضه، والضرب الرابع بينه بقوله: « وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول مُطْرَح، غير أنه قد منه الشيء إلا أنه قليل »⁵¹⁸.

نَبّه ابن جنّي إلى أهميّة السماع في تنمية الملكة الفردية التي يكتسبها الفرد من أفراد مجتمعه وذلك حين تحدث عن اتصال العرب ببعضهم وأثره في انتقال لغاتهم إلى بعضهم فقال: « إنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يلاحظ ذلك من مهم أمره »⁵¹⁹.

غير أنّ ابن جنّي قد وقف عند ذلك الأعرابي الفصيح الذي انتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى فوضع لذلك حدًا في الأخذ عنه فقال: « اعلم أنّ المعمول عليه في نحو هذا أن تنتظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان إنّما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها... فإن كانت اللّغة التي انتقل إليها لسانه فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى، حتى كأنّه لم يزل من أهلها »⁵²⁰.

⁵¹⁸ الخصائص، ابن جنّي 123/1

⁵¹⁹ الخصائص، ابن جنّي 17/2

⁵²⁰ الخصائص، ابن جنّي، 304/2

وامتحن ابن جنّي الأعراب ودقق في أخذه للغة عنهم، ومن مظاهر ذلك ما ذكر من سؤاله لأبي عبد الله الشجري قال: « كيف تجمع "دكانًا"؟ فقال: "دكاكين"، قلت: فـ"سرحانًا"؟ قال: "سراحين"، قلت: فـ"قرطانًا"؟ قال: "قراطين"، قلت: فـ"عثمان"؟ قال: "عثمأون"، فقلت له: هلا قلت أيضا "عثامين"؟ قال: أيش "عثامين"! رأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا «⁵²¹.

وكان ابن جنّي لا يأخذ عن أعرابيّ إلا أن يختبر فصاحته، كما فعل ما الشجري وابن عمّه غصن، قال: سألت الشجريّ أبا عبد الله، ومعه ابن عمّ له دونه في فصاحته، وكان اسمه غصنًا، فقلت لهما: كيف تحقّران (حمراء) فقالا: حُميراء، قلت: فسوداء قالا: سُويداء، وواليت من ذلك أحرفًا، وهما يجيئان بالصواب، ثم دسّست في ذلك (علباء) فقال غصن: عُلباء، وتبعه الشجريّ، فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: اه! عُليبي ورامّ الضمة في الياء، فكانت تلك عادة له⁵²².

وفيما يأتي نرى أنّ ابن جنّي حدد قواعد في المسموع عن الفصيح،

منها:

⁵²¹ الخصائص، ابن جنّي، 304/2

⁵²² الخصائص: 26/2

- إذا انتقل لسانه من لغة فصيحة إلى أخرى مثلها وجب الأخذ بلغته

التي انتقل إليها، وإن كانت لغته الجديدة فاسدة لم يؤخذ بها ويؤخذ بالأولى⁵²³.

- إن ورد عن العربيّ الموثوقة فصاحته شيء لم يُسمع من غيره، أخذ

به ما لم يخالف قياساً، وما أباه غيرُ مقنوعٍ في قبوله⁵²⁴.

- إذا سُمع من العربيّ شيء خالف به الجمهور فإن كان العربي

فصيحاً في جميع ما نقل عنه عدا مخالفته، وما أورده ممّا يقبله القياس فالأولى

أن يحسن الظنّ به ، وإن لم يرد به استعمال إلا من جهة هذا الأعرابيّ، وأن أباه

القياس⁵²⁵.

3-3-2- القياس:

3-3-2-1 "القياس" لغة:

القياس من الفعل "قاس" الشيء، يقيسه، قَيْسًا، وقياسًا، واقتاسه، وقيسه، إذا

قدّره على مثاله...ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما⁵²⁶.

3-3-2-2 القياس اصطلاحاً:

⁵²³ الخصائص، ابن جنّي، 2/ 12

⁵²⁴ الخصائص، ابن جنّي، 2/ 25.21

⁵²⁵ الخصائص، ابن جنّي، 1/ 387.38

⁵²⁶ لسان العرب، مادة: قيس

أمّا في الإصطلاح فيعني: « الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأوّل»⁵²⁷، وهو حمل فرع على أصلٍ بعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع»⁵²⁸.

والقياس هو الأصل الثاني من أدلّة الصناعة، بل « هو معظم أدلّة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قيل: (إنّما النحو قياسٌ يُتّبَع)، فإنكار القياس في النحو لا يتحقّق، لأنّ النحو كلّ قياس فمن أنكر القياس أنكر النحو ، وقد ذكّر في موضعٍ آخر في الاقتراح ، أنّه علم بمقاييس مستنبطة من كلام العرب»⁵²⁹.

ووضع ابن جنّي باباً أسماه (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) قال فيه: « هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتمال لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامّة، والتساند إليه مقو مجدٍ. وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع

⁵²⁷ الحدود في النحو، الرماني، ص: 38

⁵²⁸ لمع الأدلّة في أصول النحو، ص: 42

⁵²⁹ الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 95

أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره.

فإذا سمعت " قام زيد " أجزتَ ظرفُ بشرٍ وكرم خالد⁵³⁰.

يتّضح لنا من خلال هذا القول أنّ القياس والاستعمال مرتبطان

ارتباطاً وثيقاً، فهما يجعلان نظام اللغة متجددة ومتواصلة، فقد أنكر على أبي

إسحاق، اشتقاق قولهم (رفع عقيرته) مشتقاً من (عقر) بمعنى رفع صوته، ويوافق

على أنّ معنى الصوت في (عقيرته) مأخوذ افتراضاً من أنّ أحدهم قطعت رجله،

فرفع رجله المعقورة، وصرخ؛ فقالوا: رفع عقيرته.

وهو على ثلاثة أضرب⁵³¹:

✓ أولاً: المقيس عليه، وهو الأصل المعلوم، من القرآن كريم، والحديث

النبوي الشريف، وكلام العرب من شعر ونثر. ومن شروطه: ألا يكون شاذاً

خارجاً عن سنن القياس، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه مثل: استحوذ -

استنوق.

وليس من شروط المقيس عليه الكثرة، إذ قد يقاس على القليل لموافقته

القياس، ولا يقاس على الكثير لمخالفته له فابن جنّي يرى أن العرب قد تقيس

على القليل، على الرغم من أنهم ينظرون إلى القياس على الكثير هو الأولى،

⁵³⁰ الخصائص، ابن جنّي، 303/1

⁵³¹ الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 6.38

والظاهر أنه يهتدي إلى العمل الذي قام به سيبويه، في عملية القياس، فهو الذي قاس "عَدُوَّة" على "شنوءة"، فإبن جنِّي لا يقتصر على قياس عدوة فحسب، بل ذكر لنا في "خصائصه" "قتوبة" و"ركوبة" و"حلوبة". فهو يقول: « باب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه" هذا باب ظاهره - إلى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض إلا أنه مع تأمله صحيح. وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى "شَنُوءَة": "شَنِّي"، فلك - من بعد - أن تقول في الإضافة إلى "قَتُوبَة": "قَتَّبِي" وإلى "رَكُوبَة": "رَكَّبِي" وإلى "حَلُوبَة": "حَلَّبِي" قياساً على شنئي. وذلك أنهم أجروا "فعولة" مجرى "فعيلة" لمشابهتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة من "فعولة" و"فعيلة" ثلاثي ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رديين، وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو، مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التانيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشى ومشو ونهي عن الشيء ونهوه. فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني شنوءة - قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا من القول من أبي

الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غرو ولا ملام⁵³².

كما يرى أنه قد يضعف القياس على الكثير عند العرب، كما فعلوا في "شئوءة"، فهم قالوا في "ثقف": "ثَقْفِي"، وفي "قريش": "قرشي"، وفي "سليم": "سلمي"، ولكنهم لم يقولوا في "سعيد": "سَعْدِي" وفي "كريم": "كْرَمِي"، وهذا نصه: « وأما ما هو أكثر من باب شئئي ولا يجوز القياس عليه، لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقف: ثقفني وفي قریش: قرشي وفي سليم: "سلمي" فهذا وإن كان أكثر من "شئئي" فإنه عند سيوييه ضعيف في القياس. فلا يجيز على هذا في "سعيد" "سعدي" ولا في "كريم" "كرمي". فقد برد في اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ويرد غيره إليه⁵³³.

✓ **ثانياً:** المقيس، وهو الفرع المجهول، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، واللغات على اختلافها كلها حجة يقول ابن جني: "فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ"⁵³⁴.

⁵³² الخصائص، ابن جني، 115/1

⁵³³ الخصائص، بن جني، 116/1

⁵³⁴ الخصائص، بن جني، 168.167 / 1

✓ **ثالثاً:** الشبه أو العلاقة، أو العلة الجامعة بين الأصل والفرع، وهو

ما قدره النحويون من أسباب استحق بموجبها المقيس حكم المقيس عليه⁵³⁵.

✓ **رابعاً:** الحكم، وهو ما يكتسبه الفرع من الأصل، وفيه مسألتان جواز

القياس على حكم ثبت بالقياس عن العرب (إذا الأصل ان يثبت بالسماع)

وجواز القياس على أصل اختلف في حكمه كقولهم في (إلا) أنّها نابت عن الفعل

(أستثنى) فهي تعمل عمله قياساً على (يا)⁵³⁶.

يبين ابن جنّي أنّ اللغة عند أبي علي الفارسي لا ترتجل ارتجالاً بل مقيسة

على كلام العرب، "ألا ترى أنّك تقول طاب الخشكُنان فتجعله من كلام العرب،

وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا قال: "فبرفعك إياه كرفعك ما صار لذلك

محمولاً على كلامها ومنسوبا إلى لغتها"⁵³⁷، ورأى الأستاذ سعيد الأفغاني أنّ

القياس وفلسفته وصل عند ابن جنّي إلى ذروته⁵³⁸، فكان مولعاً بالقياس كثير

الأخذ به ناصحاً بتأمّله⁵³⁹، فقسّم القياس على أربعة أضروب، وهي:

⁵³⁵ ابن جنّي وجهوده اللغوية والنحوية، ص: 42

⁵³⁶ الخصائص، ابن جنّي، 12/2

⁵³⁷ الخصائص، ابن جنّي، 359/1

⁵³⁸ ينظر: في أصول النحو، ص: 82

⁵³⁹ ينظر: الدراسات الصوتية واللّهجية عند ابن جنّي، ص: 47

-حمل الفرع على الأصل كإعرابهم المثني والجمع بالحروف، فأعطوا الرفع

في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجرّ فيهما الياء، وبقي النصب

لاحرف له فيمازّ به ف جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع⁵⁴⁰.

-حمل الأصل على الفرع كحذفهم ألف مغزى ومدعى في النسب، فأجازوا

مغزي ومومي ومدعي، فحملوا هذه على الألف، وهي لام على الألف الزائدة في

نحو حُبليّ وسكريّ، ومن ذلك حذفهم ياء تحية، وإن كانت أصلاً حملاً لها على

ياء شقية وأن كانت زائدة؛ فلذلك قالوا: تحويّ مثلما قالوا: شقويّ وغنويّ في شقية

وغنية⁵⁴¹.

-حمل النظير على النظير كقوله: "ما إن لم يقم دليل فأئك محتاج إلى

إيجاد النظير ألا ترى إلى (عزويت) لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان

احتجت على التعلل بالنظير فمنعت أن يكون فغوياً لما لم تجد له نظيراً وحملته

على فعلية لوجود المظير وهو (عفرية، نَفْرِيت)⁵⁴². فهنا حمل (عزويت) على

نظيره (عفرية) و(نَفْرِيت).

⁵⁴⁰ الخصائص، ابن جنّي، 111/1

⁵⁴¹ الخصائص: 309/1

⁵⁴² الخصائص، ابن جنّي، 197/1

-حمل ضِدّ على ضِدّ، نحو قول الشاعر⁵⁴³:

إذا رضيتُ عليّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ الله أعجبنى رضاها

أوضح ابن جنّي أن الشاعر أراد (عني)، " ووجهه أنّها إذا رضيت عنه أحبّته، وأقبلت عليه، لذلك استعمل (عليّ) بمعنى (عن)، وكان أبو عليّ الفارسيّ يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنّه قال: لمّا كان (رضيت) ضِدّ (سخطت) عدّى رضيتَ بعلى حملاً للشيء على نقيضه⁵⁴⁴.

فمن خلال تقسيم ابن جنّي لأضرب الكلام: مطّرد في القياس والاستعمال معاً، مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، شاذ في الاستعمال والقياس معاً أراد أن يمهد العلاقة بين (السماع) والقياس، وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

3-3-3 - في تعارض السماع والقياس:

إذا تعارض المسموع من الكلام مع القياس، كما ورد في قوله تعالى: استحوذ والقياس فيه استحاذ فإن الأولوية في الاستعمال هنا هو العمل بالمسموع، لا بالقياس، لأن السماع اللغوي أسبق من القياس. كما يقول ابن جنّي: « إذا

⁵⁴³ الخصائص، ابن جنّي، 311/2

⁵⁴⁴ الخصائص، ابن جنّي، 311/2

تعارضاً نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تتطرق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في "استقام": استقوم، ولا في "استباع": استببع، فأما قولهم: "استنوق الجمل"، و"استنتيست الشاة"، و"استفيل الجمل"، فكأنه أسهل من "استحوذ"، وذلك أن "استحوذ" قد تقدمه الثلاثي معتلاً نحو قوله: "يحوذهن" ... فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل: أعني "حاذ" "يحوذ" وجب إعلاله إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب "أقام" و"أطال" و"استعاد" و"استزاد" مما يسكن ما قبل عينه في الأصل، ألا ترى أن أصل "أقام": "أقوم" وأصل "استعاد": "استعوذ" فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح "العين" لسكون ما قبلها، غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل - هو "قام"، و"عاد" - أجرى أيضاً في الإعلال عليه، وليس كذلك "استنوق الجمل" و"استنتيست الشاة"، لأن هذا ليس منه فعل معتل، ألا تراك لا تقول: "ناق" ولا "تاس"، إنما "الناقة" و"التيس" اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل، فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب "استقام"، و"استعاد"، وكذلك استفيل⁵⁴⁵.

⁵⁴⁵ الخصائص، ابن جنّي، 117/1.

فهذه الجمل ليست مشتقة من أفعالها المعتلة، كما هو الشأن في "استحوذ" لأنها مأخوذة من "حوذ"، وليست كذلك "استنوق" وأمثالها، لأنها مأخوذة من أسماء لا من أفعال، فـ"استنوق الجمل" من "الناقة"، و"استتيست الشاة" من "التيس"، وهلمجر.

ومع جواز القياس على "استحوذ" كمثل "استنوق" و"استتيست" فإن هذين شاذان، لا يقاس عليهما، فلا يجوز لنا أن نأخذ من "الطود" "استطود"، ولا من "الحوت" "استحوت" ولا من "الخط" "استخوط"، فهذا ابن جنّي يقول في ذلك: « ومع هذا أيضاً فإن "استنوق" و"استتيس" شاذ، ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من "الطود" لما قلت: "استطود" ولا من "الحوت" "استحوت" ولا من "الخط" "استخوط"، ولكن القياس أن تقول: "استطاد" و"استحات" و"استخاط". والعلة في وجوب إعلاله وإعلال "استنوق" و"استفيل" و"استتيست" أنا قد أحطنا علماً بأن الفعل إنما يشتق من الحدث لا من الجوهر، ألا ترى إلى قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً فيقال: استنَاقَة

كاستعانة واستشارة⁵⁴⁶

⁵⁴⁶ الخصائص، ابن جنّي، 1/118.

ورد الإجماع في اللّغة بمعنيين: أحدهما: العزم والتصميم، والآخر: الاتفاق على الأمر⁵⁴⁷. يعدّ ابن جنّي من أوّل اللّغويين الذين عرّفوا مفهوم الإجماع عند النحويّين، فعقد فصلاً في كتابه (الخصائص)، أسماه: (القول على إجماع اهل العربيّة متى يكون حجة)، إذ يقول فيه: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده، ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من قوله: (أمّتي لا تجتمع على ضلالة)"⁵⁴⁸.

يبدو أن موقف ابن جنّي واضح من الإجماع النحوي، حيث يرى أن اتباع النحويين واجب، إذا حصل بين الأطراف الحاضرة في المناقشة والتعليل الاتفاق بالحجة والإقناع، فلا ينبغي للمتق أن يخرق عهده، وأن لا يخالفهم في الرأي النحوي، كما كان عليه البصريون والكوفيون في زمانهم، وأما الإجماع الذي يجب

⁵⁴⁷ الخصائص، ابن جنّي، 311/2.

⁵⁴⁸ الخصائص، ابن جنّي، 189/1.

احترامه، وعدم مخالفته في جميع الأزمان - حاضراً أو غائباً - فهو الإجماع الفقهي، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة⁵⁴⁹.

وأما المخالفة وخرق إجماع الأولين فهو جائز عند ابن جنّي في قضايا النحو، لا في قضايا الشرع، لأنها قضايا تختلف فيها وجهة النظر، حسب المكان، والزمان، والقوة في الإقناع، لذلك يقول في شأن النحو: « وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطريقٍ نهجّة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فِكْرُه»⁵⁵⁰.

ومع جرأة ابن جنّي في المخالفة والتّحدي، إلا أنّه يدعو إلى إحترام العلماء الأولين، وأن تقدّر جهودهم العلمية، وألا تهدر أعمالهم من غير علة وحجة بينة، لذلك قال فيهم: « إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكبَه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة، التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلال، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدست أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترحيب له، والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادماً للكتاب المنزل، وكلام

⁵⁴⁹ الخصائص، ابن جنّي، 189/1

⁵⁵⁰ الخصائص، ابن جنّي، 189/1.

نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخذل إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو هذا على هذا المثال، وبأشر بإنعام تصفحه أحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به، ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه، وشيع خاطره، وكان بالصواب مئنة، ومن التوفيق مظنة، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للأخر شيئاً. وقال أبو عثمان المازني: "وإذا قال العالم قولاً متقدماً، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلاً"⁵⁵¹. وكذلك يقول في باب "في الاحتجاج بقول المخالف": "اعلم أن هذا - على ما في ظاهره - صحيح ومستقيم، وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ، فينشأ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمع خصمه به، وأجلب عليه، قال: هذا لا يقول به أحدٌ من الفريقين، فيخرجه مخرج التقبيح له، والتشنيع عليه. وذلك كإنكار "أبي العباس" جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فأحد ما يحتج به عليه، أن يقال له: إجازة هذا مذهب "سيبويه"، و"أبي الحسن"، وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك - يا "أبا العباس" - أن تنفر عن خلافه،

⁵⁵¹ الخصائص، ابن جني، 190/1

وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه. ولعمري، إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم، إلا أن فيه تشنيعاً عليه، وإهابة به إلى تركه، وإضافة لعذره في استمراره عليه، وتهالكة فيه من غير إحكامه، وإنعام الفحص عنه، وإنما لم يكن فيه قطع، لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع، فقس على ما ترى، فإنني إنما أضع من كل شيء مثلاً موجزاً⁵⁵².

ومن المسائل التي خالف فيها ابن جنّي الإجماع صراحة مسألة الجر بالجوار، كما ورد في قول العرب: "هذا جُرُّ صَبِّ خَرِبٍ"، حيث قال: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئَ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: "هذا جُرُّ صَبِّ خَرِبٍ". فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نَبِّحاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع، وقُبل. وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُرُّ صَبِّ خَرِبٍ جُرُّهُ، فيجري

⁵⁵² الخصائص، ابن جنّي، 188/1

"خَرِبٌ" وصفاً على "ضب" وإن كان في الحقيقة للجُر. كما تقول: "مررت برجل قائم أبوه"، فتجري " قائماً وصفاً على "رجل" وإن كان "القيام" للأب، لا للرجل لما ضمن من نكره. والأمر في هذا أظهر، من أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك حذف "الجحر" المضاف إلى "الهاء" وأقيمت "الهاء" مقامه، فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب"، فجري وصفاً على "ضب" - وإن كان "الخراب" للجحر، لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما أرينا⁵⁵³.

3-3-5- الإستحسان:

لقد اعتمد ابن جنّي "الاستحسان" دليلاً من أدلة الأصول النحوية، وقال فيه: "باب في الاستحسان"⁵⁵⁴، لما فيه من من الاتساع والتصرف، ويعد ابن جنّي مخالفاً للأصوليين النحويين في هذا الدليل، لأنهم يرون الاستحسان دليلاً ضعيفاً في التأصيل اللغوي، وهو نفسه يشير إلى قول المخالفين الضعيف، فيقول: «وجماعه أن علة ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك تَرَكُّكَ الأَخْفَّ إلى الأَثْقَلِ، من غير ضرورة، نحو قولهم:

⁵⁵³ الخصائص، ابن جنّي، 191/1

⁵⁵⁴ الخصائص، ابن جنّي، 133/1

"الفتوى" و"البقوى" و"التقوى" و"الشروى"، ونحو ذلك، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا
واواً من غير استحكام علة، أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه
ليست علة معتدة، ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون
على أنفسهم الفرق بينهما فيها، ذلك قولهم في تكسير "حَسَن": حِسَان، فهذا
ك"جبل" و"جبال"، وقالوا: "فَرَسٌ وَرَدٌ" و"خيلٌ وَرَدٌ"، فهذا ك"سَقْف" و"سُقْف" ⁵⁵⁵.

وابن جنّي يشعر بضعف الاستحسان لضعف الدليل، غير أنه يسوغه
لسماعه من العرب الفصحاء، وأنت تلمس هذا الشعور في قراءتك لهذا النص: «
فهذا إذاً إستحسان، لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول:
"أقائمٌ يا زيدون"، ولا "أمنطقٌ يا رجالاً"، إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له،
وتنسبه إلى أنه إستحسان منهم، على ضعف منه، واحتمال بالشبهة له» ⁵⁵⁶.

3-3-6- التعليل:

3-3-6-1- التعليل لغة:

⁵⁵⁵ الخصائص، ابن جنّي، 133/1

⁵⁵⁶ الخصائص، ابن جنّي، 133/1

سقيّ بعد سقي، وجنيّ الثمرة مرّة بعد أخرى، والعلّة المرض، علّ واعتلّ أيّ مرض، فهو عليل، والعلّة الحدث: يشغل صاحبه عن حاجته كأنّ العلة صارت شغلاً ثانياً منعه شغله الأوّل⁵⁵⁷.

3-3-6-2- التعليل اصطلاحاً:

إنّ « العلة النحويّة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويّون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيّنًا من التعبير والصياغة »⁵⁵⁸.

والتعليل في النحو في نظر الدكتور حسن خميس الملخ هو تفسير اقتراني لركنين: العلة والمعلول، فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويّاً، ويسمّيها بعض النحاة سبباً، والمعلول مدلول عليه بالعلة المفسّرة⁵⁵⁹.

أمّا ابن جنّي فقد اهتم اهتماماً ظاهرًا بأمر التعليل النحوي، وأظهر حماسة لا نظير لها في الدّفاع عنه، فقد وقف أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصف، ويحلل ويصنّف فأتى من ذلك بما لم يسبق له من قبل وما لم يلحق فيه من بعد، هو ذروة القياس وفلسفته، وأعلي علماء العربيّة كعباً، في جميع عصورها،

⁵⁵⁷ لسان العرب، 11 / 467.

⁵⁵⁸ النحو العربي، مازن المبارك: ص: 90.

⁵⁵⁹ التعليل النحوي، حسن الملخ، ص: 29.

وأغوصهم عامّة على أسرار العربيّة، لقد كان ابن جنّي يعطي كل موضوع حقه من البحث والجهد، فقد أعطى موضوع التعليل النحوي من كتاب (الخصائص)، ومن اهتمامه قسطا وافرا وحظا كبيرا فله من ذلك ما يقرب من عشرين بابا تحت هذا العنوان ، فمنها:

-باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهية؟

-باب في تخصيص العلة.

-باب في تعارض العلل.

-بابا في أنّ العلل إذا لم تتعدّ لم تصحّ.

-باب في إدراج العلة واختصارها.

-باب في دور الاعتلال.

واعتمد ابن جنّي في تصنيفه العلل النحوية على الحسّ اللغوي والشعور، ويستلهم الفطرة والذوق، غير محتاج إلى الدليل والبرهان.

وقد انتهج ابن جنّي منهج الفقهاء في استنباط العلل، إذ وقع في استقراءه النحو العربيّ على إشارات متناثرة في كتب النحاة جمع بعضها إلى بعض بما أوتي دقة النظر النحوي وثقافة كلامية فقهية، إذ قال عقب تحريره أبواب العلة النحوية: "واعلم أنّ المواضيع التي ضمنتها وعقدت العلة على مجموعها، فقد

أرادها أصحابنا وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإياها نؤوا.. فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرّقا قدّمناه نحن مجتمعاً⁵⁶⁰.

وقد بحث ابن جنّي عن مكان لعل النحويين بين علل المتكلمين وعلل الفقهاء، ورأى أنّ علل النحويين هي علل خاصة بالنحو العربي، أو علل أقرب إلى علل المتكلمين الذين يرتكزون على العقل في تبرير قضاياهم، فلا هي نفسها علل المتكلمين، ولا هي نفسها علل الفقهاء، لأنها علل تخضع إلى منطق اللغة العربية، واللغة العربية تجنح نحو الخفة، وتجنب الثقل، وهو مبتغى اللسان العربي.

فعلل الفقهاء هي أمارات لوقوع الأحكام الشرعية، وقد تكون الحكمة من الحكم الشرعي خفية، لا يمكن تبريرها عقلاً، فالصلوات الخمس، وعدد ركعاتها وسجاداتها لا نعلم حكمتها، فالشرع يدعونا إلى الإيمان بها وتطبيقها من غير حاجة إلى السؤال عن كنهها.

فالنحويون يعللون ياء "ميزان" وياء "ميعاد" بأنهما منقلبتان عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وكذلك قلب الياء في "موسر" و"موقن" وواو لسكونها وانضمام ما قبلها، ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن

⁵⁶⁰ الخصائص، ابن جنّي، 1 / 161

حالتها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا أمر يدعو الحس إليه وتطلبه خفة اللسان.

وهذا الذي نذكره عن علل النحو يصوره ابن جنّي في النص الآتي: «باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية⁵⁶¹: اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارة لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، وليس كذلك علل النحويين⁵⁶²».

⁵⁶¹ الخصائص، ابن جنّي، 48/1

⁵⁶² الخصائص، ابن جنّي، 48/1

ثم يواصل مستدركا فيقول: « فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حَكَمْنَا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وقَّينا الصنعة حقها، وربَّأنا بها أفرع مشارفها»⁵⁶³. وقد رأى ابن جنِّي أن علل النحو على ضربين:

3-3-6-3- العلل الموجبة والعلل المجوزة:

يفرِّق ابن جنِّي في باب من "الخصائص" بين العلة المُوجِبَة والعلَّة المُجَوِّزَة، والعلَّة الموجبة عنده أنها هي التي تلزم الحكم، ولا خيار لك في أن تأخذ بهذا، أو بغيره، فالفاعل على سبيل المثال مرفوع، وليس لك فيه النصب، وأما العلة المُجَوِّزَة فهي تجوِّز الوجهين، كأن تحتل الرفع، أو النصب، وهذا الأمر واضح في نصه: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجَرِّ المضاف إليه، وغير ذلك. فعلى هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجَوِّزُ، ولا يُوجِبُ. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز، لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة

⁵⁶³ الخصائص، ابن جنِّي، 1/ 53

لا بد منها، وأن كل مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علّةُ الجواز، لا علة الوجوب. ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو "أُقْتَت" همزة فتقول: علة ذلك أن "الواو" انضمت ضمّاً لازماً. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة فتقول: "وُقِنْتُ". فهذه علة الجواز، إذاً لا علة الوجوب. وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه فإنه معنى صحيح، وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس، كما أن الوجوب كذلك، فكما أن هنا علة للوجوب، فكذلك هنا علة للجواز.

هذا ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالاً و- إن شئت - بدلاً، فتقول على هذا: "مررت بزيد رجل صالح"، على البديل، وإن شئت قلت: "مررت بزيد رجلاً صالحاً"، على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين، لاعلة لوجوبه. وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه، لا علة لوجوبه، فلا تستنكر هذا الموضوع⁵⁶⁴.

⁵⁶⁴ الخصائص، ابن جنّي، 164/1

أنكر ابن جنّي على أبي بكر بن السراج تقسيمه للعلل على: الأوائل، والثواني، والثالث، وعدّ الثواني والثالث متممة للعلل الأول، وشرحا لها، فما هو المعروف عند بعض الدارسين بالعلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية، فما سمي بالعلة فقط فهي العلة التعليمية، وما سمي بعلة العلة فهي العلة القياسية، وما سمي بعلة العلة فهي العلة الجدلية النظرية، يقول ابن جنّي: "ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً فهذا سؤال عن علة العلة. وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا: "قام زيد" إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراه المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه. نعم ولو شاء لماظله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبّه "أبو بكر" أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة. وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلا

عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين، فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة العلل، وأدى ذلك إلى هجنة القول، وضعفة القائل به⁵⁶⁵.

يتّضح من كلام ابن جنّي أنّه من الأوائل النحاة الذين أنكروا هذا الإسفاف في التعليل والإلحاح في تتبّع العلل؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى الضعف وبهذا هو سابق على ابن مضاء القرطبي (ت 593هـ) الذي انكر العلل الثواني والثالث.

قد يختلف النحويون في تعليل الحكم الإعرابي الواحد، فمنهم من يعلله بعلّة، ومنهم من يرى فيه علّة أخرى، ولكل منهما وجهة نظر، فإنّ جنّي يرى في عامل المبتدأ الابتداء، وهذا رأي يراه البصريون، بينما يرى الكوفيون أنّ المبتدأ يرفعه الخبر، وقد نجد اللفظ الواحد يأخذ حكمين مختلفين، كإعمال أهل الحجاز "ما النافية" للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى "هل" ونحوها، مما لا يعمل. وهو ما يوضحه ابن جنّي في كتابه الخصائص: "الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان، أو أكثر

⁵⁶⁵ الخصائص، ابن جنّي، 173/1

منهما، والآخر: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان.

✓ الأول: منهما كرفع المبتدأ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه. والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر إن وأخواتها، وكذلك نصب ما انتصب، وجز ما انجز، وجزم ما انجزم، مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه. وإنما غرضنا أن نرى هنا جملة، لا أن نشرحها، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوي منه، وإضعاف ما ضعف منه.

✓ الثاني منهما: الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان، وذلك كإعمال أهل الحجاز "ما النافية" للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى "هل" ونحوها، مما لا يعمل، فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول "ليس" عليهما، ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها، إذا اجتمع فيها الشبهان بها. وكان بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من

جزأها كقولك: "ما زيد أخوك"، و"ما قام زيد"، أأروها مجرى "هل"، ألا تراها
داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل" عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند
"سيبويه" لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين⁵⁶⁶.

⁵⁶⁶ الخصائص، ابن جنّي، 166/1

الفصل الرابع

المستوى الدلالي في الدرس اللساني

أنواع الدلالة.

. ماهية اللغة.

. نظريات نشأة اللغة.

. العلاقة بين اللفظ والمعنى.

. باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها.

. باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.

. باب في الإشتقاق الأكبر.

. أثر التنغيم والإشارات الجسدية على المعنى.

. الدلالة في القراءات القرآنية.

الفصل الرابع

4- المستوى الدلالي في الدرس اللساني عند ابن جنّي

إن البحث الدلالي لا يمكن الاستغناء عنه، أو تجاهله في الدرس اللساني المعاصر، ولا سيما إذا كان البحث الدلالي عند ابن جنّي، ذلك العالم الفذ الذي ترك بصمته العلمية الجادة في القرن الرابع الهجري، حيث أسهم إسهاما واضحا وجديرا بالذكر في الدرس اللساني العربي القديم، وأحدث له نهجا متميزا، مما ألبس اللّغة العربية لباسا جميلا، وزادها ذوقا رفيعا، وحلاوة في البحث، على المستويين النظري والتطبيقي، حيث أحيا الدرس اللساني بمعالجة مواضيع مستحدثة مادة ومنهجيا.

لقد كان ابن جنّي أبرز علماء عصره الذين بحثوا القضايا اللسانية بجدارة، فهو العالم اللّغوي الذي كان مبدعا في بحوث لسانية ومبتكرا فيها، ولم يسبقه فيها أحد، حدث هذا في القرن الرابع الهجري، وما تزال بحوثه اللسانية محط أنظار الدارسين في القرن الواحد والعشرين من الميلاد، ولاسيما بحوثه في الدلالة

وعلاقتها بالألفاظ، وبالأصوات، وبالسياق أيضا، إنها بحوث لسانية كان بارعا في جانبها التنظيري والتطبيقي.

4-1- أنواع الدلالة عند ابن جنّي:

إنّ البحث الدّالي عند ابن جنّي يحظى بالعناية الفائقة، فلا يغفل كتابه "الخصائص" عن جزئياتها وكلياتها، بل إنّك تتصور كتابا خاصا في علم الدّالة الحديث، ونقل لنا في هذا الكتاب بابا مستقلا عن أنواع الدّالة، يقول في مطلع الباب: « باب في الدّالة اللفظية والصناعية والمعنوية: اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدّالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية »⁵⁶⁷.

وهذه الدلائل مرتبة عنده بحسب القوّة والضعف، أقواهن الدّالة اللفظية، ثم

تليها الصّناعية، ثم تليها المعنوية.

⁵⁶⁷ الخصائص، ابن جنّي، 98/3

إنّ الدلالة اللفظية هي الدلالة القويّة حسب ترتيب ابن جنّي، لأنّ اللفظ كـ"قام" يحتمل ثلاث دلائل، دلالة اللفظ على المصدر، ودلالة البناء أي: الصيغة على الزمن، ودلالة المعنى على الفاعل، وإلى ذلك أشار ابن جنّي فيقول: « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله...»⁵⁶⁸

ويراد بالدلالة اللفظية الدلالة المعجمية، وهي دلالة أصلية، لذلك كانت عند ابن جنّي دلالة قويّة، لأنّ اللغة لا تقوم إلا باللفظ، وما يشتق منه، من بنيات متعدّدة، كما مثّل له ابن جنّي في لفظ "قام". فـ"قام" يدل على مصدره "القيام"، ويدل بنيته على زمن القيام، ويدل معناه على فاعل القيام.

4-1-2- الدلالة الصناعية:

وصنّف ابن جنّي الدلالة الصناعية في الرتبة الثانية، وهي دلالة بنية اللفظ الدال على الزمن، لأن اللفظ يحمل صورة الحدث الدلالي في زمن ما، ويوضح هذا المعنى ابن جنّي بقوله: « وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية

⁵⁶⁸ الخصائص، ابن جنّي، 98/3

من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعترزم بها، فلما كانت كذلك، لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة⁵⁶⁹، فالدلالة الصناعية هي دلالة ليست لفظية، وإنما هي صورة يحملها اللفظ، أو بالأحرى الفعل المقترن بالزمن.

4-1-3- الدلالة المعنوية:

أما الدلالة المعنوية فهي الدلالة المستنبطة من فعلها، لأنّ الفعل هو الذي يبين حدثه، وزمانه، والفعل يقتضي فاعلاً، وقد نبحت عن فاعله بطرق استدلال أخرى، من غير فعله، فنستدل على الفاعل من حيث نوعه، وعدده، وأحواله، وإلى هذا أشار ابن جنّي بقوله: « وأما المعنى فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات، ألا تراك حين تسمع "ضرب" قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنتظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحت حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله من

⁵⁶⁹ الخصائص، ابن جنّي، 98/3

موضع آخر؟ لا من مسموع "ضرب"، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل

مذكّر يصح منه الفعل مجملاً، غير مفصل»⁵⁷⁰.

ومجمل القول: لكلّ فعل فاعل، فمعنى الفاعلية لازمة لكل فعل، بغض النظر عن تعيين كل فاعل متعلق بفعله، «فقولك: "ضرب زيد" و"ضرب عمرو"، و"ضرب جعفر"، ونحو ذلك شرع سواء، وليس لـ"ضرب" بأحد الفاعلين هؤلاء، ولا غيرهم خصوص، ليس له بصاحبه، كما يخص بالضرب، دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية، ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ "ضرب" لا معناه، للزمك إذا قلت: "قام" أن تختلف دلالتها على الفاعل، لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتها على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة "ضرب" على الفاعل، كدلالة "قام"، "وقعد"، و"أكل"، و"شرب"، و"انطلق" و"استخرج" عليه، لا فرق بين جميع ذلك.

فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا من جهة لفظه، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال، وغيرها، يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة،

⁵⁷⁰ الخصائص، ابن جنّي، 98/3

وهو استقلاله له، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه، على

ما هو مبينٌ في باب الفاعل»⁵⁷¹.

لقد كان لابن جنّي حقل واسع في بحث الحقيقة والمجاز، فعقد بابا سماه:
"باب في فرق بين الحقيقة والمجاز"، فعرف الحقيقة على أنها « ما أُقِرَّ في
الاستعمال على أصل وضعه في اللّغة، والمجاز: ما كان بضدّ ذلك »⁵⁷². ثم
يوصل شارحا عدول الحقيقة عن المجاز فيقول: « وإنما يقع المجاز ويعدل إليه
عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه
الأوصاف كانت الحقيقة البتة »⁵⁷³. وبذلك يعد المجاز اتساعا للمعنى الأول، أو
توكيدا، أو تشبيها.

وفيه ناقش ابن جنّي مسألة نشأة اللّغة⁵⁷⁴، وبيّن مجمل النظريات التي
كانت محل بحث في عصره، ومن أجود البحوث التي ناقشها فيه الاشتقاق
وأقسامه⁵⁷⁵، ومناسبة الألفاظ للمعاني، ونخص منها: "باب في تلاقي المعاني

⁵⁷¹ الخصائص، ابن جنّي، 99/3

⁵⁷² الخصائص، ابن جنّي، 442/2

⁵⁷³ الخصائص، ابن جنّي، 442/2

⁵⁷⁴ الخصائص، ابن جنّي، 33/1، 40

⁵⁷⁵ الخصائص، ابن جنّي، 12/1، 482/2، 133/2

على اختلاف الأصول والمباني⁵⁷⁶، و"باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"⁵⁷⁷، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"⁵⁷⁸، وفي هذه الأبواب أبداع ابن جنّي في رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنهج وصفي يكاد يكون منهاجاً علمياً متقدماً، وفيما يلي نعرض بعض الظواهر الدلالية من جانبها: النظري والتطبيقي.

4-2- ماهية اللغة عند ابن جنّي:

ولقد كانت نشأة اللغة من أهمّ المواضيع التي أبداع فيها ابن جنّي، وأكثر في الاستدلال عنها، بتفاصيل أثقلت بعض كتبه، لأنها كانت تشغل مكاناً مهماً في البحوث اللغوية آنذاك، ولا سيما في البحوث الدينية لما لها من صلة مباشرة وقوية بتفسير القرآن، وبيان براعة اللغة العربية وإعجازها، وأوضح بالتعليل العقلي أن اللغة هي مجرد أصوات تواضع عليها البشر للوصول إلى أغراضهم الدنيوية، وكان له في هذا الباب آراء كثيرة إلى درجة التداخل، أو التناقض، إذ أن القارئ يجد نفسه في حيرة الاختيار، لتنوعها وتعددتها، ولذلك من الصعوبة بمكان أن يفتك القارئ من ابن جنّي رأياً قاطعاً وفاصلاً في شأن اللغة، أهي تواضع، أم

576 الخصائص، ابن جنّي، 113/2

577 الخصائص، ابن جنّي، 145/2

578 الخصائص، ابن جنّي، 152/2

توقيف من الله، أم هي مجرد أصوات خلقتها الطبيعة، وسنعرض رأيه في اللّغة ونشأتها مفصلا كما ورد في مؤلفاته.

لقد شغل موضوع اللّغة الدّارسين منذ القدم، عربا كانوا أو أعاجم، فاهتموا بهذا الموضوع أيما اهتمام، وألف المسلمون فيه المصنفات المختلفة، وانصبت عنايتهم على تعريف اللّغة، وكيفية نشأتها، وأسباب تطورها، وتحدثوا عن أفضل اللغات وأشرفها في الدنيا والآخرة، واهتدوا إلى أنها لغة القرآن الكريم.

ومما لا ريب فيه أن ابن جنّي واحدٌ من العلماء المجتهدين الذين بذلوا الطاقة، وتحملوا المشقة في البحث عن دقائق اللّغة، وعلوم الدين، فكانت له كتابات في قضايا فقه اللّغة، فتحدث عن تعريفها ونشأتها، وعن المعرّب في القرآن الكريم، فهل قدّم إسهامات في هذه المباحث المذكورة ؟

4-2-1- تعريف اللّغة:

علمنا أنّ ابن جنّي هو أوّل العلماء العرب الذين عرّفوا اللّغة تعريفا دقيقا،

ذا صلة قويّة بتعريف العلم الحديث لها، فما هو هذا التعريف ؟

4-2-1-1- التعرّف اللّغوي:

قال ابن جنّي في تعريف اللّغة حسب ما ورد في كتابه "الخصائص": إن اللّغة « مِنْ لَعَوْتُ، أَي: تَكَلَّمْتُ»⁵⁷⁹، فهذا هو المعنى المعجمي الذي أثبته ابن جنّي، وهو التعريف الذي تكرر في جميع المؤلفات التي صدرت بعده حتى العصر الحديث، وهو التعريف نفسه الذي أثبته محمد بن يوسف أطفيش من الباحثين المحدثين الجزائريين في كتابه "شرح لامية الأفعال"⁵⁸⁰.

فالحروف الأصول المكونة للفظ "اللّغة" الأصلي عند ابن جنّي هي الحروف المكونة للفظ "لغوة"، كما قال: « وأصلها لُغُوَة ككُرَّة و قَلَّة و ثَبَّة، كلّها لاماتها واوات »⁵⁸¹، أي أن الحرف الثالث للفظ اللّغة هو الواو، وهو الحرف الموافق لحرف اللام في الوزن "فَعَلّ".

4-2-1-2 - التّعريف الإصطلاحيّ:

إنّ التّعريف الإصطلاحيّ للّغة عند ابن جنّي تعريف ذو أهمية في الدّرس اللغوي القديم والحديث، لذلك كان له الأثر الواضح في مؤلفات العلماء المتأخرين، إذ يقول ابن جنّي في تعريف اللّغة: « أما حدّها فإنها أصوات يعبّر

579 الخصائص، ابن جنّي، 33/1.

580 شرح لامية الأفعال: 121/1.

581 الخصائص، ابن جنّي، 31/1.

بها كل قوم عن أغراضهم»⁵⁸². فالتأمل في هذا التعريف يلتمس فيه عناصر معينة، هي: الصوت البشري؛ والتعبير المقصود؛ والمتكلم؛ والسامع. وهذه العناصر جميعها هي التي تُحدِثُ عملية التفاهم بين أفراد المجتمع الواحد، وهي العملية نفسها التي نسميها الكلام، وفي ذلك يقول فندريس: « في أحضان المجتمع تكونت اللّغة، وُجِدَتْ اللّغة يوم أَحَسَّ الناسُ بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم... فاللّغة - وهي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى - تنتج من الاحتكاك الاجتماعي، وصارت واحدة من أقوى العرى التي تربط الجماعات، وقد دانت بنشئها إلى وجود إحتشاد إجتماعي»⁵⁸³، فهذا قول فندريس يوضح أنّ اللّغة ظاهرة إجتماعيّة، أو هي عمل مكتسب من الإنسان وإلى الإنسان، وهو التّعريف المفهوم نفسه الذي تحمله عبارة ابن جنّي.

والمعلوم في الدرس اللّسانيّ العربيّ أنّ تعريفات اللّغة السّائدة في المؤلفات العربيّة هو تعريف ابن جنّي، وهو التّعريف الذي أثبت جدارته عبر

582 الخصائص، ابن جنّي، 33/1.

583 اللّغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، (دط)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة،

مصر، 1950م، ص: 35.

القرون، والذي تناقلته المؤلفات بحذافيره؛ وقلّما نجد فيها تغييرا؛ وإن وجد فهو تغيير في اللفظ لا غير⁵⁸⁴.

بل إنّ التّعريفات التي أدرجت في جميع المؤلفات التي صدرت بعد ابن جنّي أو في عصره لا تحيد عن التّعريف الذي حدّه ابن جنّي، وإن كانت الدراسات العربية القديمة لا تفرق بين بعض المصطلحات المتقاربة في الاستعمال، ومنها: الكلام واللسان واللّغة⁵⁸⁵، لأن المنهج السائد قديما كان متأثرا بمفاهيم لغوية موروثّة عن النحاة القدماء الذين قالوا: «الكلام هو المركب من

584 لقد ألف أحمد بن فارس والثعالبي في فقه اللغة كتابين: الصاجي، وفقه اللغة، ولم يعرفا فيهما اللغة. وألف الشريف الجرجاني والسيوطي كتبا في هذا الشأن، ولكنهما اکتفيا بما بعرض ما قدمه ابن جنّي. يراجع:التعريفات للشريف الجرجاني،(دط)،دار الكتب العلمية،بيروت،1995م،ص:192،والاقتراح، ص:31.

585 تيسير التفسير،(الطبعة الحجرية):4(ق2)/710، والمصدر نفسه:652/3. لقد فرق المحدثون بين هذه المصطلحات انطلاقا من دراسات دوسوسير (De saussure) إذ فرق بين مصطلحات ثلاثة وهي:

(أ)- اللغة (Le Langage): اللغة بمعناها الإنساني العام، ولها جانبان من الدراسة وهما: اللسان والكلام.
(ب)- اللسان أو اللغة المعينة (La Langue): وهي الجزء المتحقق من اللغة بمعناها الإنساني، وهو ما يعرف عادة باللسان العربي أو اللسان الإنجليزي أو اللسان الفرنسي أو غير ذلك.

(ج)- الكلام (La Parole): وهو المكون من أصوات، وهذه العملية فردية تنتمي إلى اللسان. فاللغة إذن ليست هي الكلام عند علماء الغرب المحدثين، وأجمع على صحة هذه الفروق في المصطلحات المذكورة كثير من علمائنا في العصر الحاضر. وهذا ما لم يشر إليه العرب القدامى في الدرس اللغوي.

يراجع: GENERALE DE SAUSSURE COURS DE PAYOT,PARIS 1969p=37

LINGUISTIQUE، ومنهج البحث في اللغة، تمام حسان، (دط)، دارالثقافة، المغرب، 1986م،ص:39، ومبادئ

اللسانيات، أحمد محمد قدور، (ط1)، دار الفكر، دمشق، 1996م، ص: 18.

حرفين فصاعداً»⁵⁸⁶، وقالوا: «إنَّه قولٌ مفيدٌ»⁵⁸⁷. وقالوا: «لا يسمَّى الجملة»⁵⁸⁸، وقالوا: «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»⁵⁸⁹. وقالوا: هو ما «اجتمع فيه أمران اللَّفظ والإفادة»⁵⁹⁰.

وعبَّر اللغويون عن "الكلام" باللَّغة، كما هو واضح في تعريف ابن جنِّي:
«اللَّغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»⁵⁹¹. لأنَّ تعبير الإنسان عن غرضه بالصوت لا يكون إلا كلاماً بالمفهوم اللغوي الحديث (La Parole).
ومهما يكن فإنَّ الخلاف بين النحاة في تعريفاتهم للكلام في معظمه خلاف لفظي، اللهم إلا في خلافهم عن الكلام والجملة لما بينها من فرق، فالكلام من شرطه الإفادة، بينما الجملة قد لا تقيد، كجملة الشرط، وجملة الصلة، وعلى ذلك فالكلام أخص منها، والجملة أعم منه⁵⁹².

وعلى الرغم من هذا الخلط في المفاهيم اللغوية فإنَّ الدارس العربي كان على وعي كامل بالمادة المدروسة، لأنهم درسوا الكلام (La Parole)؛ لا اللَّغة

586 شرح الكافية: 3/1.

587 همع الهوامع: 10/1.

588 شرح المفصل: 20/1، والخصائص، ابن جنِّي، 32/1.

589 شرح المفصل: 20/1.

590 شرح التصريح على التوضيح: 19/1، المسائل التحقيقية، ص: 5.

591 الخصائص، ابن جنِّي، 33/1.

592 مغني اللبيب: 431/2.

بمفهومها الحديث (LaLangue)، فاللفظ والإفادة عند النحاة يساوي "الكلام"،
وأما اللّغة (La Langue) فلن تكون إلا ألفاظا مخزنة صامتة في ذاكرة الفرد، أو
في ذاكرة المجتمع المنتمي له. وبعبارة أخرى فاللّغة هي امتلاك الفرد للآلية
اللغوية من غير استعمال، والكلام هو أداء واستعمال للمخزون اللغوي عن طريق
التلفظ، وهو الذي عناه العلماء العرب وعلى رأسهم ابن جنّي.

4-3- نظريات نشأة اللّغة:

تساءل العلماء منذ عهود قديمة عن اللّغة، باعتبارها قضية تخص
الإنسان، فقالوا: أي لغة كانت الأولى؟ ولماذا تعددت اللغات؟ وهل هي من
وَضِعِ الإنسان؟ أم هي توقيف من الله؟ وهذ المواضيع البحثية يرفضها البحث
العلمي الحديث، ويرى أنها بحث عبثي، لأنه لا يعتمد على استدلال علمي جاد،
وعلى الرغم من الاستدلال الهش الذي يبرر به العلماء قديما فإنهم حاولوا
الاجتهاد في الإجابة عن هذه التساؤلات السابقة الذكر، وكانت إجاباتهم عليها
مختلفة، بل كانت متناقضة، لأن دراساتهم كانت في مواضيع غيبية ميتافيزيقية
يفسرها الدارسون بحسب ميولاتهم العقديّة، أو نزعتهم العرقية، أو بحسب أهوائهم
الشخصية، غير مستندين على دراسات علمية جادة، أو على وثائق أو بيانات
رسمية تؤكد أحكام نتائجهم، وتقنع المتلقي، ويطمئن إليها المنهج العلمي، بل كل

ما توصل إليه العلماء من نتائج ما هو إلا ضرب من التخمين أو الافتراض قد يصيب ويخطئ، والدليل على ذلك هذه النتائج المختلفة التي اهتدى إليها العلماء قديما، وكان من أكثرهم مناقشة وتحليلا ابن جنّي حيث ناقش قضية اللّغة من الجوانب الآتية⁵⁹³:

4-3-1- اللّغة توقيف:

اللّغة توقيف من الله، وإليه يميل أحيانا ابن جنّي، وهذا مذهب الأشعرية، إذ يقرّون بأن اللّغة من وضع الله، معتمدين في هذه النتيجة على قول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁵⁹⁴ البقرة، الآية: (31)، فالأسماء هي أسماء مسمّيات⁵⁹⁵، فبناء على هذه الآية الكريمة استقر رأي الأشعريين على أن اللّغة وصلت إلى الإنسان بوحى من الله إلى آدم، وكان من أكبر العلماء المسلمين المدافعين عن هذا الرأي أبو علي الفارسي (ت377هـ)⁵⁹⁶ أستاذ ابن جنّي، وأحمد ابن فارس (ت395هـ)، حيث قال ابن فارس باللفظ الصريح: «إن لغة

593 قسم السيوطي هذه الآراء على ثلاثة مذاهب هي: (1) مذهب الأشعرية. (2) مذهب المعتزلة. (3) مذهب الوقف.

بينما ارتأينا أن يكون التقسيم غير ذلك. ينظر: الاقتراح، ص:31.

594 البقرة، من الآية: (31)، والآية كاملة هي: [وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ].

595 الكشاف: 1/125.

596 الخصائص، ابن جنّي، 1/40.

العرب توقيف، ودليل ذلك قوله جل ثناؤه: [وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا]، فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها»⁵⁹⁷.

فهذا ابن فارس اللغوي يؤكد أن اللغة توقيف بناء على الآية الكريمة؛ ويذهب إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يسمي المسميات، لأنه عاجز عن وضع اللغة، وكان يرى أن اللغة نزلت عن طريق الوحي على آدم - عليه السلام - بما كان يحتاج إليه زمانه، ثم انتشرت بعده مع الأنبياء العرب إلى أن انتهى أمرها مع الرسول محمد عليه الصلاة والسلام.

بل ذهب ابن فارس الى أبعد من ذلك فقال: إن الخط العربي توقيف من الله⁵⁹⁸، وكذلك علمي النحو والعروض، فهي من العلوم العربية القديمة التي اندثرت بطول الزمان ثم تجددت في زمان إيقاظ همم الرجال والعلماء أمثال: أبي الأسود الدؤلي والخليل بن أحمد الفراهيدي⁵⁹⁹.

597 الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 6.

598 الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 10.

599 الصاجي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص: 11.

وسار القرطبي على منهج ابن فارس في إثبات اللّغة توقيفا،⁶⁰⁰، ثم يواصل ليعلل ضرورة تعليم آدم الأسماء⁶⁰¹، وقال أيضا: إن آدم هو أول من تكلم باللغات البشرية على الإطلاق⁶⁰². وفي هذا إشارة صريحة إلى أن الله علم آدم اللّغة، فكان المعلم الأول للغة البشرية.

وإبن جنّي نراه يتقبل نظرية التوقيف بشروط، لأن الله ينتزه عن التواضع مع البشر بالإشارة أو الإيماء مباشرة، لأن التواضع تتم ككلماته بالكلام أو باليد، والله ينتزه عن الجوارح، لأنه مخالف للحوادث، فلا ينبغي أن يكون الله علم البشر الأسماء بكلامه، أو بالإشارة، أو الإيماء، حيث يقول في باب القول على أصل اللّغة إلهام هي أم اصطلاح؟: « هذا موضع محوج إلى أفضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللّغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف، إلا أن أبا علي -رحمه الله- قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: [وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا] وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: "أقدر آدم على أن وّاضع عليها"، وهذا المعنى من

600 الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (دط)، دار الشروق، القاهرة، مصر، (دت): 238/1.

601 الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ص: 238/1.

602 الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ص: 242/1.

عند الله سبحانه لا محالة»⁶⁰³، أي أن الله ألهم البشر على التواضع، وأن العملية لا تتم إلا بين البشر، دون أن يتدخل الله في التواضع مباشرة.

ويشير ابن جنّي في موضع آخر إلى هذا الرأي، فيقول: « وذلك أنني تأملت حال هذه اللّغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة، والإرھاف، والرقّة، ما يملك علي جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا - رحمهم الله - ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماديه، صحة ما وُفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به، وفُرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من الله عز وجل، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله سبحانه، وأنها وحي »⁶⁰⁴، أي بتسخير الله وبوحيه يعلم البشر بعضهم بعضا اللّغة، وينقلونها إلى الأجيال اللاحقة.

4-3-2 - اللّغة تواضع بين البشر:

ذهب أهل الاعتزال إلى أن اللّغة من وضع البشر ابتداء، ويتناقلها أجيال إلى أجيال، وينسب هذا الرأي إلى ابن جنّي، انطلاقا من بعض أقواله حيث يقول: « هذا موضع محوج إلى أفضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن

603 الخصائص، ابن جنّي، 40/1

604 الخصائص، ابن جنّي، 47/1، ويراجع: المزهري: 15/1، والاقتراح، ص: 31.

أصل اللّغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف»⁶⁰⁵، ولعل ابن جنّي واحد من أهل النظر الواسع في المسائل اللغوية والفلسفية، فلا يمكن أن يكون ابن جنّي خارجاً من الكثرة التي ترى رأي التواضع والاصطلاح في اللّغة.

ويغلب ظننا أن ابن جنّي يحاول الجمع والتوفيق بين نظرتي التوقيف والاصطلاح، ويمكن أن نستند في نظرية الجمع بين التوقيف والاصطلاح على ذلك الحوار الذي يجريه ابن جنّي مع واحد من المعتزلة في هذه المسألة اللغوية دليلاً على قناعته بالتواضع على اللّغة، إذ يقول: «إلا أنني سألت يوماً بعض أهله، فقلت: ما تتكر أن تصح المواضعة من الله تعالى؟ وإن لم يكن ذا جارحة، بأن يحدث في جسم من الأجسام، خشبة أو غيرها، إقبالا على شخص من الأشخاص، وتحريكاً لها نحوه، ويُسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعاتٍ مع أنه - عز اسمه - قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة، فنقوم الخشبة في هذا الإيماء وهذه الإشارة، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة، وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه، فيقيمها في ذلك مقام يده، لو أراد الإيماء بها نحوه؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه، ولم يخرج من جهته شيء»

605 الخصائص، ابن جنّي، 40/1.

أصلاً فأخكيه عنه، وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم، لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلية لسانا إلى لسان، فاعرف ذلك»⁶⁰⁶.

أجل، قد عرفنا من سؤال ابن جنّي لذلك المعتزلي أنه يجوز المواضعة بتسخير الله لشيء ما، كالخشبة أو نحوها، كأن تنطق الخشبة باسم لمسمى ما، وتردده أمام إنسان ما، فيتعلم ذلك الإنسان اللّغة، وقد تستعمل الخشبة من لدن الإنسان وسيلة للإشارة إلى اسم ما فيعلم السامع أن هذا الشيء يسمى كذا، فعلمنا من هذا النص أن المعتزلي اعترف بالاستدلال الذي جمع فيه ابن جنّي بين نظرتي التوقيف والاصطلاح.

ولعل رأي ابن جنّي يستفاد من قوله: « وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من الله عز وجل، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحي»⁶⁰⁷، وأن قوله دعوة إلى التأمل في أن اللّغة اصطلاح بين البشر، ولكن الاصطلاح بتوفيق من الله ووحيه، ولا تحصل الفائدة من غير توجيهات الله للبشر في عملية التعلم الأولى.

4-3-3- اللّغة محاكاة الأصوات:

606 الخصائص، ابن جنّي، 46/1

607 الخصائص، ابن جنّي، 47/1، ويراجع: المزهري: 15/1، والاقتراح، ص: 31.

ذهب فريق ثالث إلى أن اللّغة نشأت في بدايتها عن محاكاة أصوات الطبيعة، واستحسن هذه النظرية ابن جنّي كذلك، وهي عنده مذهب متقبّل⁶⁰⁸. وتلقى هذه النظرية تقبلاً عند المحدثين العرب وعلماء الغرب على حد سواء، فمن العرب علي عبد الواحد وافي في كتابه "علم اللّغة"⁶⁰⁹، وإبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ"⁶¹⁰. ومن علماء الغرب يسبرسن (Yespersen) وهو الذي أطلق عليها نظرية (BOW-WOW)⁶¹¹، وهناك من عارضها وفنّد حججها، فمن العرب عبده الراجحي في كتابه "فقه اللّغة في الكتب العربية"⁶¹²، ومن علماء الغرب فنديس (J-Vendryes) في كتابه "اللّغة"⁶¹³، وسابير (Sapir) في كتابه "اللّغة"⁶¹⁴.

إنّ ابن جنّي كان واضحاً في رأيه بأن اللّغة تنشأ بدءاً من الأصوات المسموعة، ووضوح هذا الرأي يستنبط من قوله: « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الرياح، وحنين الرعد،

608 الخصائص ، ابن جنّي ، 46/1

609 علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي (دط) مكتبة نهضة مصر ، القاهرة 1962م ، ص : 96 .

610 دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس (دط)،(د مط)، القاهرة 1958م . ، ص : 17

.611P : 413 Origin – LONDON 1964 Language Its Nature, Development And

612 فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، (دط)،(دب)،(دت)، ص : 90.

613 اللغة، فنديس، ص : 40.

Language SAPIR (Edward, NEWYORK 1921.) P: 5. 614

وخير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الضبي ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل⁶¹⁵، ولكن لا نعتقد أن اللّغة كلها ناشئة من الأصوات المسموعات، إنما الرأي الصواب في نظرنا أن تكون بعض الألفاظ محاكاة للطبيعة، وربما هو الذي يعنيه ابن جنّي في قوله: « إنما هو من الأصوات المسموعات»، أي أن الأسماء بعض من الأصوات الطبيعية.

والنتيجة المجملّة من آراء ابن جنّي في قضية نشأة اللّغة نراه وقف حائراً في وسط هذه الآراء المختلفة، فهو مقر بها جميعاً، ولم يعترض على أحدها، وفي الوقت نفسه لم يتبن رأياً فاصلاً، وتكون حيرته واضحة في قوله: « واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللّغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاب والرقّة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا - رحمهم الله - ومنه ما حدوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده صحة ما وفقوا لتقديمه منه،

615 الخصائص، ابن جنّي، 46/1

ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عز وجل فقوى في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي. ثم أقول في ضد هذا: كما وقع لأصحابنا ولنا وتبهبوا وتبهبنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان ألطف منا أذهاناً وأسرع خواطر وأجراً جناناً، فأقف بين تين الخلتين حسيراً وأكثرهما فأنكفيء مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به وبالله التوفيق»⁶¹⁶.

واعتماداً على أقوال ابن جنّي المصرح بها تبين أنه لم يفصح عن رأي فاصل في نشأة اللّغة، بل جمع بينها، واستحسن جميعها، ولا نعتقد أن حياته كان عن جهل، أو ضعف بصيرة، بل نرد امتناعه عن الاختيار إلى شدة النقاش الديني المتشدد أو المتطرف في قضية "خلق القرءان"، وهي قضية ظاهرها ديني، وباطنها سياسي أحدث فتنة كبرى بين المسلمين.

4-4 - العلاقة بين اللفظ والمعنى:

أسهم ابن جنّي في إبراز علاقة الألفاظ بالمعاني أو علاقة الدال بالمدلول بمباحث لسانية متنوعة، فسعى إلى إظهار العلاقة بين صوت الاسم ودلالة

616 الخصائص، ابن جنّي، 47/1

المسمى، أو العلاقة بين الصيغة الصوتية ومدلولها في جميع حالاتها، وكانت أكثر بحوثه منتشرة في كتابه "الخصائص"، شارحا إياها مستقصيا روابط الألفاظ بدلالاتها، ومجمل القول: إن الحروف بأجراسها قد تحدث معان مناسبة لشدتها ورخاوتها، أو لجهرها وهمسها، أو لمسموع فعلها، أو لصيغ شتى، بناها العرب لمعان مختلفة، وفي هذه الأساليب والإجراءات إثراء للغة، إثراء بتوسيع الرصيد المعجمي، وبتنوع للدلالات، وقد ناقش ابن جنّي هذه العلاقة في أبواب صنفها على النحو الآتي:

4-4-1- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

يعدُّ هذا الباب من أعظم الأبواب التي تحدث فيها ابن جنّي عن العلاقة بين الدال والمدلول، أو العلاقة بين اللفظ والمعنى، ولقد فصل القول في هذا الباب وقسم العلاقة على حقول مختلفة، نذكرها كالاتي:

4-4-1-1- الألفاظ محاكاة لأصواتها الطبيعية:

لاحظ ابن جنّي أن هذه الظاهرة كثيرة في اللغة العربية، ويرى أن ارتباط أصوات الألفاظ بمعانيها يُعدُّ من عوامل تنمية اللغة العربية، ومن عوامل إثراء دلالاتها، ومعنى ذلك أن أصوات أحداث الطبيعة يشتق منها ألفاظا من مسموع

ذلك الصوت الطبيعي، فحركة الفعل شبيهة بصورة اللفظ، ولا شك أن الحديث عن العلاقة بين الصوت واللفظ ناتجة عن نظرية محاكاة الطبيعة، التي تتصورها نظرية نشأة اللّغة، التي تعتقد أن اللّغة ناشئة عن محاكاة لأصوات الطبيعة، وفي نص ابن جنّي ما يشرح هذه الرؤية اللغوية، إذ يقول: « وما تجاوزَ ذلك فحَفِيَ لم تُؤسِّسِ النَّفْسُ منه، ووُكِّلَ إلى مصادقة النظر فيه، وكان الأخرى به أن يَتَّهِمِ الإنسان نظره، ولا يَخِفُّ إلى ادِّعاء النَّقْضِ فيما قد ثبت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه، ولو لم يُتَنَبَّهْ على ذلك، إلا بما جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها، كالأخازيب لصوته، والبط لصوته،.. والواق، للصدر، لصوته، وغاق للغراب لصوته... ونحو منه قولهم: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت: هاء، وعاء، وهاء، وقولهم: بسملتُ، وهيللت، وحولقت، كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات، والأمر أوسع »⁶¹⁷.

فاللفظ في هذه النظرية يولد من أصوات الفعل الطبيعي، فالبط: لصوته... والواق: للصدر، لصوته، وغاق: للغراب لصوته، لذلك نعتقد أن هذه الصلة الوطيدة بين اللفظ والصوت هي التي وجهت ابن جنّي في تعريف اللّغة

⁶¹⁷ الخصائص، ابن جنّي، 165/2

حينما قال فيها: «أما حَدُّهَا فَإِنَّهَا أَصْوَاتٌ يَعْبُرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ»⁶¹⁸، ولعل نظرية محاكاة الطبيعة هي التي أثرت في فكره اللغوي، إلى أن قال: «فإن كثيرا من هذه اللّغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها، ألا تراهم قالوا: قضم في اليابس، وخضم في الرطب، ذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف»⁶¹⁹، ففي هذا النص أشار ابن جنّي بوضوح إلى قيمة أصوات الطبيعة في توليد الألفاظ، وإلى ربط معانيها بأصوات أفعال الطبيعة ومحاكاتها.

4-4-1-2- معاني بعض الحروف الوهن والضعف:

من طرائف بحوث ابن جنّي أنه لاحظ في اجتماع بعض الحروف في اللفظ، وهي الدال، والتاء، والطاء، والراء، في معظمها تدل على الوهن والضعف إذا غالطتها حرف الفاء. وفي هذا يقول: «ومن طريف ما مر بي في هذه اللّغة التي لا يكاد يعلم بعدها، ولا يحاط بقاصيها ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا مزجتهم "الفاء" على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها، ومجموع معانيها، أنها للوهن والضعف، ونحوهما، من ذلك الدالف: للشيخ الضعيف،

618 الخصائص، ابن جنّي، 33/1

619 الخصائص، ابن جنّي، 65/1

والشيء التالف، والظليف، والظليف المجان، وليست له عصمة الثمين، والظنف:
لما أشرف خارجا عن البناء، وهو إلى الضعف، لأنه ليست له قوة الراكب
الأساس والأصل، والنطف: العيب، وهو إلى الضعف، والدنف: المريض، ومنه
التنوفة، وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا
لها: بيداء، فهي فعلاء، من باد يبيد، ومنه الترفة، لأنها إلى اللين والضعف،
وعليه قالوا: الطرف، لأن طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه⁶²⁰». «.

ففي جميع هذه الأمثلة كلها التي ساقها ابن جنّي في التقاء بعض الحروف
المعينة في اللفظ كان فيها ساعيا إلى توجيه المعنى العام الذي جمعه في
عنوان: الوهن والضعف، محاولا إيجاد قاعدة عامة لهذه الظاهرة اللغوية.

4-4-1-3- مناسبة الأوزان الصّرفيّة للمعاني:

وهو جزء من باب "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، ويبحث ابن
جنّي فيع تقارب معاني الألفاظ لتقارب جرس الصوت لذلك اللفظ، وفيه يقول بعد
عرض رأي الخليل بن أحمد ورأي تلميذه سيبويه: « ووجدت أنا من هذا الحديث
أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه ومنهاج ما مثّلاه، وذلك أنك تجد المصادر
الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة والقلقلة والصلصلة والققععة

⁶²⁰ الخصائص، ابن جنّي، 166/2

والصعصعة والجرجرة والقرقرة، ووجدت أيضاً الفَعْلَى في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة، نحو البشكي والجمزي والولقي... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر، أعني: باب "القلقة"، والمثال الذي توالى حركاته للأفعال التي توالى الحركات فيها، ومن ذلك . وهو أصنع منه . أنهم جعلوا "استفعل" في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم واستوهب واستمنح واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا، فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال»⁶²¹ . ومنه أن جعلت العربُ تكرير العين في اللفظ دليلا على تكرير الفعل، نحو: كَسَّرَ، وَقَطَّعَ وفتَّح⁶²² .

فالذي حدّه الخليل في هذا الموضوع قوله بوجود علاقة بين الفعل والحروف المكونة للفظ الفعل، فهو الذي قال: « كأنهم توهموا في صوت "الجندب" استطالة ومدأ، فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر»⁶²³ ، فلما كانت استطالة في صوت "الجندب" اختار له المتكلمون الأوائل حرفي الصاد والراء على هذا الترتيب لإصدار صوت مستطيل، ولما كان الحرف مكررا في صوت "البازي" اختاروا له تكرار الحرفين فقالوا: صرصر، وأما

621 الخصائص، ابن جني، 153/2

622 الخصائص، ابن جني، 155/2

623 الخصائص، ابن جني، 152/2

ما ينقله عن سيبويه فهو حديثه عن المصادر التي جاءت على "الفعلان" إذ يقول سيبويه: « إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النَّقْرَانِ وَالغَلْبَانِ وَالغَثَّيَانِ، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال »⁶²⁴، أي أن الحركات وهي الفتحات المتوالية في الوزن "فعلان" تدل على الحركة والاضطراب، لأن النَّقْرَانِ وَالغَلْبَانِ وَالغَثَّيَانِ هو اهتزاز البدن وزعزته.

إنّ إضافات ابن جنّي في هذا الموضوع تنطلق مما نظّراه الخليل وسيبويه في مناسبة اللفظ لمعناه، ومن هذه الإضافات أنه لاحظ في المصادر الرباعية المضعفة يؤتى بها للتكرير، نحو: والقلقلة، والصلصلة، والقرقرة، ولاحظ في وزن "الفعلى" في المصادر والصفات يؤتى بها للسرعة، نحو: البَشْكي، والجَمَزَي، ولاحظ في "استفعل" أنها في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى، واستطعم، وكذلك لاحظ تكرر العين في اللفظ دليلا على تكرر الفعل، نحو: كَسَّر، وقَطَّع، وأن العرب جعلت هذه الألفاظ صورا عن معانيها، فكلما ازداد اللفظ شبيها بالمعنى كانت أدل عليه.

ويوضح ابن جنّي العلاقة بين الأفعال التي على وزن "استفعل" وبين معانيها بقوله: « كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها، وتسببت لها، وجب أن تُقدِّم

624 الخصائص، ابن جنّي، 152/2

أمام حروفها الأصول في مُثْلِهَا الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها والمؤدية إليها، وذلك نحو: "استفعل"، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلبَ للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تَقَدَّمَ، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسبُّبُ لوقوعه، فكما تبعت أفعالُ الإجابة أفعالَ الطلب، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة، وذلك نحو: استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى، فهذا على سَمْتِ الصنعة التي تقدمت في رأي الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمضُ من تلك ⁶²⁵، فقول ابن جنِّي: "سعيت فيها، وتسببت لها"، إيذاناً بطلب الفعل، والمشاركة في وجوده، ومعنى الطلب والتسبب في اللفظ تمثُّله حروف الزيادة المنطوقة قبل الحروف الأصول، في مثل: "استخرج"، وهذه المعاني استتبطها علماء اللُّغة العربية قديماً، وتسمى عندهم في كتب علم الصرف "معاني الأبنية الصرفية".

4-4-1-4-4 معاني الألفاظ بما يشاكل أصواتها في المخارج والصفات:

625 الخصائص، ابن جنِّي، 154/2

يرى ابن جنّي أن ألفاظا بعينها في اللّغة العربية تساق لحروفها قصداً، قوّة ورخاوةً، بحسب مخارج حروفها، ولاختلاف صفاتها، أي أن العرب قد اختارت في كلامها أن تكون حروف الجهر للقوة والاستعلاء والارتفاع، وأن تكون حروف الهمس للضعف والوهن، فجعلوا اللفظ القوي للمعنى الأقوى، واللفظ الضعيف للمعنى الأضعف، ومن أمثلة « ذلك قولهم: "صعد" و"سعد"، فجعلوا "الصاد" لأنها أقوى، لما فيه أثر مشاهد يُرى، وهو الصعود في الجبل والحائط، ونحو ذلك، وجعلوا "السين" لضعفها لما لا يظهر ولا يُشاهد حساً، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجِدِّ، لا صعود الجسم، ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجد، وهو عالي الجد، وقد ارتفع أمره وعلا قدره، فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس، وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية»⁶²⁶، ويقول في معنى الاستعلاء والضعف: « من ذلك قولهم: الوسيلة والوصيلة فالصاد أقوى معنى من السين، لما فيها من الاستعلاء، أيضاً، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليس له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له، كاتصال الأعضاء بالإنسان، وهي أبعاضه، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسّل جزءاً أو كالجزء من المتوسّل إليه، فجعلوا

⁶²⁶ الخصائص، ابن جنّي، 161/2

الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف»⁶²⁷، ويقول في معنى الصلب والرخاوة « قولهم: خضم وقضم، فالخضم: لأكل الرطب، كالبطيخ والقنّاء، وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم: للصلب اليابس نحو: قضمَتِ الدابَّةُ شعيرَها، ونحو ذلك، وفي الخبر: قد يدرك الخضم بالقضم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدّة، واللين بالشطف، والقضم: للصلب اليابس»⁶²⁸.

وفي ملخص القول نسجّل الملاحظات الآتية:

✓ الأصوات أحداث الطبيعة تشتق الألفاظ من مسموع ذلك الصوت الطبيعي، كالبط لصوته، وغاق للغراب لصوته.

✓ إجتماع بعض الحروف في اللفظ، وهي: الدال، والتاء، والطاء، والراء، في معظمها تدل على الوهن والضعف، إذا خالطتها حرف "الفاء".

✓ إختيار الحروف في اللفظ لصفاتها ومخارجها، أي لقوتها، ورخاوتها، مثل: حرف "الشين" لما فيها من التقشي، أي: أن القويّ من الألفاظ اللغوية

لأقوى الدلالات، والضعيف منها للضعيف.

✓ الراء حرف يفيد التكرير، ويستعمل للاهتزاز والاضطراب.

⁶²⁷ الخصائص، ابن جنّي، 160/2

⁶²⁸ الخصائص، ابن جنّي، 157/2

✓ حروف الجهر للقوة والاستعلاء والارتفاع، وحروف الهمس للضعف

والوهن، مثل: "صعد" و"سعد".

✓ للمعنى أسماء كثيرة، كالخليفة، والطبيعة والسجية، وقد كثرت "فَعِيلَة" في

هذا الموضع.

✓ إيجاد العلاقة المعنوية المشتركة بين اللفظين المختلفين، بالصنعة واللفظ،

فترد الألفاظ إلى أصولها، كلفظتي: المَسْكُ و"الصِّوَار".

✓ المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة والقلقلة

والصلصلة.

✓ وزن "الفَعْلَى" في المصادر والصفات تأتي للسرعة، نحو: البَشْكَي

والجَمَزِي.

✓ "استفعل" في أكثر الأمر للطلب، نحو: استسقى واستطعم.

✓ تكرير العين في اللفظ دليلا على تكرير الفعل، نحو: كَسَّرَ، وفتَّحَ.

✓ مصادر "الفَعْلَان" للاضطراب والحركة، نحو: النَّقْرَانُ وَالْعَلْيَانُ، فقابلوا بتوالي

حركات المثال توالي حركات الأفعال.

✓ في اللّغة أيضا أصوات تدل على معان محدودة، مثل دلالة الراء على

التكرار.

تأكيد قاعدة: "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى".

4-4-2- باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني":

باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني": يراد به "تقارب أصوات المبانى

لتقارب المعاني"، وهو الذي قال فيه ابن جنّي: « هذا غور من العربية لا

ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفلاً مسهوا

عنه»⁶²⁹، وهو باب على أقسام كبرى، وهي⁶³⁰:

✓ اقتراب الأصلين الثلاثين⁶³¹، كضياط وضيطار⁶³²، ورخو

ورخود⁶³³.

629 الخصائص، ابن جنّي، 145/2

630 الخصائص، ابن جنّي، 145/2

⁶³¹ ذكر ابن جنّي هذه الأقسام تحت عنوان: "باب في تداخل الأصول الثلاثة والرابعة والخامسة": حيث قال: «

ولنبداً من ذلك بذكر الثلاثي منفرداً بنفسه، ثم مداخلاً لما فوقه، اعلم أن الثلاثي على ضربين: أحدهما ما يصفو ذوقه،

ويسقط عنك التشكك في حروف أصله، كضرب وقتل، وما تصرف منهما. فهذا ما لا يرتاب به في جميع تصرفه، نحو:

ضارب ويضرب ومضروب وقاتل وقتال واقتتل القوم واقتل، ونحو ذلك. فما كان هكذا مجرداً واضح الحال من الأصول

فإنه يحمي نفسه وينفي الظنة عنه. والآخر أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فهنا يتداخلان، ويوهم

كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره، وذلك كقولهم: شيء رخو،

ورخود، فهما كما ترى شديداً التداخل لفظاً وكذلك هما معنى. وإنما تركيب رخو من "رخ و"، وتركيب "رخود" من "رخ د"

وواو "رخود" زائدة، وهو فعول، كعلود وعسود، والفاء والعين من "رخو" و"رخود" متفقتان، لكن لهما ماهما مختلفتان. فلو قال

✓ اقتراب الأصلين ثلاثياً أحدهما ورباعياً صاحبه، أو رباعياً أحدهما وخماسياً

صاحبه، منها: سبط وسبتر⁶³⁴، وضَبَغَطَى وضَبَغَطَرَى⁶³⁵.

✓ التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول،

نحو "ك ل م"، و"ك م ل"، و"م ك ل".

✓ تقارب الحروف لتقارب المعاني.

لك قائل: كيف تحقر رخوداً على حذف الزيادة؟ لقلت: رُخِيْدٌ بحذف الواو، وإحدى الدالين. ولو قال لك: كيف تبني من رخو مثل جعفر؟ لقلت: رخوى، ومن رخود: رخدد، أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين، وذلك أن الرخو الضعيف، والرخود المنتثي، والتثني عائد إلى معنى الضعف، فلما كانا كذلك أوقعا الشك لمن ضعف نظره، وقل من هذا الأمر ذات يده. ومن ذلك قولهم: رجل "ضياط" و"ضيطار". فقد ترى تشابه الحروف والمعنى مع ذلك واحد، فهو أشد لإلباسه. وإنما "ضياط" من تركيب "ض ي ط" و"ضيطار" من تركيب "ض ط ر" ... فأما تداخل الثلاثي ورباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير منه قولهم: سبط وسبتر. فهذان أصلان لا محالة ألا ترى أن أحداً لا يدعى زيادة الراء... وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كـ"سبط" و"سبتر"... فهذا طريق تزام الرباعي مع الثلاثي. وهو كثير جداً فاعرفه وتوق حمله عليه أو خلطه به ومز كل واحد منهما عن صاحبه وواله دونه فإن فيه إشكالاً... وأما تزام الرباعي مع الخماسي فقليل. وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً، فلما قللاً ما يعرض من هذا الضرب فيهما، إلا أن منه قولهم: "ضبغطى" و"ضبغطرى"... « يراجع: الخصائص، ابن جني، 44/2.

632 الخصائص، ابن جني، 45/2

633 الخصائص، ابن جني، 44/2

634 الخصائص، ابن جني، 49/2

635 الخصائص، ابن جني، 55/2

وأما القسمان: الأول والثاني فقد ذكرهما ابن جنّي تحت: "باب في تداخل
الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية"⁶³⁶، وذكر قسم "التقديم والتأخير" في
"باب الاشتقاق الأكبر"⁶³⁷، ولأهميته في الدرس اللساني عند ابن جنّي
خصصنا له مبحثاً في هذا الفصل.

وأما القسم الرابع من "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" فهو "تقارب
الحروف لتقارب المعاني"، وهذا القسم هو الذي أعطى له ابن جنّي أهمية بالغة
في التحليل والتمثيل، ووصفه بأنه باب واسع عظيم، وعليه نحاول أن نقنتي أثره
فيه بالتحليل، لتبيان ما لابن جنّي من مهارة لغوية.

4-4-3- تقارب الحروف لتقارب المعاني:

إن البحث في تقارب الحروف لتقارب المعاني بحث واسع، كما عبر عنه
ابن جنّي في "الخصائص"، وهو الذي القسم الذي نعرضه تحليلاً وأمثلة من "باب
تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، وهو على ثلاثة أوجه، تبعا للأصول الثلاثة
في اللفظ، وهي:

- المضارعة في الأصل الواحد بالحرف الواحد

636 الخصائص، ابن جنّي، 44/2

637 [الخصائص، ابن جنّي، 133/2](#)

- المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين

- المضارعة بالأصول الثلاثة

4-4-3-1- المضارعة في الأصل الواحد بالحرف الواحد:

يرى ابن جنّي إذا تشابهت الألفاظ لتقاربها في حرف واحد مخرجا وصفات، تقاربت معانيها في موضع واحد، وذلك نحو: جبل، وجبن، وجبر، ولهذا التقارب الصوتي تشابهت معانيها، فكان منها: الالتئام والتماسك، وفيها يقول ابن جنّي: « واستعملوا تركيب "ج ب ل"، و"ج ب ن"، و"ج ب ر" لتقاربها في موضع واحد وهو الالتئام والتماسك، منه الجبل لشدته وقوّته، وجَبُنَ إذا استمسك وتَوَقَّفَ وتَجَمَّعَ، ومنه جَبِرَتَ العِظْمَ، ونحوه، أي قَوَّيْتَهُ »⁶³⁸.

وكذلك قال في مثله: « ومنه: العَسْفُ والأسْفُ، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسْفَ يَعْسِفُ النفسَ، وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين »⁶³⁹. فلما اختلف اللفظان العسف والأسف في العين والهمزة، وكان لكل لفظ منهما معنى متمايز مع الآخر، وكانت الهمزة أقوى من العين أعطت معنى

⁶³⁸ الخصائص، ابن جنّي، 149/2

⁶³⁹ الخصائص، ابن جنّي، 146/2

الأقوى والأغلظ في النفس من العين التي هي أضعف من الهمزة، ولذلك كان التشابه بين اللفظين الأصليين في حرف واحد فقط، وهو "الهمزة" في "الأسف"، و"العين" في "العسف".

وقال أيضا: « ومنه العلب: الأثر، والعلم: الشق في الشفة العليا، فذاك من "ع ل ب"، وهذا من "ع ل م"، والباء أخت الميم... ومنه تركيب "ق ر د"، و"ق ر ت"، قالوا للأرض: قَرَدَد، وتلك نَبَاكُ تكون في الأرض، فهو من قَرَدَ الشيء، وتَقَرَّد، إذا تجمع... وقالوا: قَرَتِ الدَّمُ عليه، أي جَمَدَ، و"التاء" أخت الدال كما تَرَى»⁶⁴⁰. وكذلك الشأن في مقارنة لفظي: العلب، والعلم، فأعطت الباء قوة المعنى في العلب، وكانت المعنى أقل منها في العلم لضعف الميم، والأمر نفسه في لفظي: "ق ر د"، و"ق ر ت"، فلما كانت "الدال" أقوى من "التاء" أعطت معنى أقوى في "قرد"، وأعطت "التاء" معنى أضعف في "قرت".

4-4-3-2- المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين:

وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين، نحو قولهم: السَّحِيلُ والصَّهِيلُ، ففي "السَّحِيلُ" و"الصَّهِيلُ" تقارِبَ حَرْفُ "السين" للصاد، وتَقَارَبَ حَرْفُ "الحاء" لـ"الهاء"، لأن "الصاد" أخت "السين"، كما أن "الهاء" أخت "الحاء"، والأمثلة كثيرة

⁶⁴⁰ الخصائص، ابن جنِّي، 148/2

في كتاب الخصائص، منها قولهم: « سحل في الصوت و"زحر"، و"السين" أخت "الزاي"، كما أن "اللام" أخت "الراء"، وقالوا: "جلف" و"جرم"، فهذا للقشر، وهذا للقطع، وهما متقاربان معنى متقاربان لفظاً، لأن ذاك من "ج ل ف"، وهذا من "ج ر م"⁶⁴¹.

4-4-3-3- المضارعة بالأصول الثلاثة:

وقد تقع المضارعة أيضاً بالأصول الثلاثة، أي: أن التقارب قد يشمل الحروف الثلاثة الأصلية المكونة للفظ، وهي: "الفاء"، و"العين"، و"اللام"، وفي هذا الضرب قال ابن جنّي: « نعم وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام، فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله، إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذاك من "ع ص ر"، وهذا من "أزل"، و"العين" أخت "الهمزة"، و"الصاد" أخت "الزاي"، و"الراء" أخت "اللام"، وقالوا: "الأزم": المنع، و"العصب": الشد، فالمعنيان متقاربان، و"الهمزة" أخت "العين"، و"الزاي" أخت "الصاد"، و"الميم" أخت "الباء"، وذاك من "أزم"، وهذا من "ع ص ب"، وقالوا: السلب والصرف، وإذا سلب الشيء فقد صرف عن وجهه، فذاك من "س ل ب" وهذا من "ص ر ف"، و"السين" أخت "الصاد"، و"اللام" أخت "الراء"،

⁶⁴¹ الخصائص، ابن جنّي، 149/2

و"الباء" أخت "الفاء"... وقالوا: "الغدر"، كما قالوا: "الختل"، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من "غ د ر" وهذا من "خ ت ل" فـ"الغين" أخت "الخاء"، و"الذال" أخت "التاء"، و"الراء" أخت "اللام"، وقالوا: "زأر"، كما قالوا: "سعل"، لتقارب اللفظ والمعنى»⁶⁴².

ففي هذه الأمثلة التي عرضها ابن جنّي في هذا الضرب الثالث من بحثه "تقارب الحروف لتقارب المعاني" يلاحظ الدارس أن الألفاظ إذا تشابهت في أصولها الثلاثة، تشابهت في معانيها أيضا.

ويعقب ابن جنّي على تحليله ونتائجه اللغوية بقوله: « وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام، وفرش اللّغة، وإنما بقي من يُثِّره ويبحث عن مكنونه، بل مَنْ إذا أُوضِحَ له، وكُشِفَتِ عنده حقيقته، طَاعَ طَبْعُهُ لها، فَوَعَاها وتَقَبَّلَها»⁶⁴³. أي: أن هذه المواضيع ومثلها كثيرة في اللّغة العربية، ولكنها في حاجة إلى من يبحث عن مكنونها بالصنعة والفتنة.

4-4-4- تقليب الأصول:

⁶⁴² الخصائص، ابن جنّي، 150/2

⁶⁴³ الخصائص، ابن جنّي، 152/2

وتقليب الأصول هي التقليلات الستة في "باب الاشتقاق الأكبر"⁶⁴⁴، نحو:

سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم، وسيأتي تفصيلها في ذكر باب الاشتقاق الأكبر.

4-4-5- باب في قوة اللفظ لقوة المعنى⁶⁴⁵:

يرى ابن جنّي كغيره من اللغويين أن الزيادة في المبنى لها زيادة في المعنى أيضا، وبناء على هذه القاعدة اللغوية يقرر أن قوة اللفظ تجلب قوة المعنى، وقوة اللفظ تكمن في زيادة حرف أو أكثر على الحروف الأصول في اللفظ، وهذه الزيادة منظمة في اللغة العربية تنظيما، ولها حروف معلومة، سموها حروف الزيادة، والزيادة على الأصول تقتضي أوزانا معلومة أيضا، فبناء الألفاظ بزيادة الحروف عمل لغوي له نظامه وقوانينه، يتقنها علم الصرف اتقاناً، وخاصة إذا أريد من الزيادة بناء صيغ لها دلالات معينة، وفي هذا المبحث صيغ لها دلالات معينة نعرض بعضها كما صنّفها مؤلفها ابن جنّي:

4-4-5-1- افوعول: بتكرير العين وزيادة الواو:

⁶⁴⁴ الخصائص، ابن جنّي، 133/2

⁶⁴⁵ الخصائص، ابن جنّي، 264/3

منه قولهم: خَشُنَ وإِخْشَوْشَنَ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن، وكذلك قولهم:

أَعْشَبَ المكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه، قالوا: اعْشَوْشَبَ⁶⁴⁶.

4-4-5-2- فَعَّلَ وأَفْتَعَلَ:

فَفَعَّلَ فيها تكرير العين، وافتعل فيها زيادة الهمزة والتاء، ومثالهما: قَدَّرَ وأَقْتَدَرَ،

فاقتدر أقوى معنى من قولهم: قدر.

4-4-5-3- صيغة المبالغة:

من قولهم: رَجُلٌ جَمِيلٌ ووَضِيٌّ، قالوا: وُضَاءٌ وَجُمَالٌ، فزادوا في اللفظ " هذه

الزيادة " أي: تكرير العين، والألف، فتحولت صيغة "فَعِيلٌ" إلى "فُعَالٌ" فقويت

معناه، وكأن أصل هذا إنما هو لتضعيف العين، في نحو: قَطَّعَ وكَسَّرَ وبابهما،

ويعلق ابن جنِّي على تلك القاعدة بقوله: « وإنما جعلنا هذا هو الأصل، لأنه

مطرِد في بابهِ، أشد من اطراد باب الصفة، وذلك نحو قولك: قطع وقطَّع وقام

الفرس وقَوِّمضت الخيل، ومات البعير، ومَوَّتت الإبل، ولأن العين قد تضعف في

⁶⁴⁶ الخصائص، ابن جنِّي، 264/3

الاسم الذي ليس بوصف، نحو: قُبِّرَ، وتُمَّرَ، وحُمَّرَ، فدل ذلك على سعة زيادة

العين «⁶⁴⁷.

4-4-5-4- الاسم الملحق بالصفة:

« فأما قولهم: "خُطَّاف" وإن كان اسماً، فإنه لاحق بالصفة، في إفادة معنى الكثرة، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به، وكذلك: "سكِّين" إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به، وكذلك البزار والقطار والقصار، ونحو ذلك إنما هي لكثرة تعاطي هذه الأشياء، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل»⁶⁴⁸.

4-4-5-5- عُدُولُ الصيغة عن معتاد حالها:

وهو نوع من تكثير اللفظ لتكثير المعنى، وذلك فُعَالٌ في معنى فَعِيلٍ، نحو: طُوَالٌ، فهو أبلغ معنى من طَوِيلٌ، وعُرَاضٌ، فإنه أبلغ معنى من عَرِيضٌ. وكذلك خُفَافٌ من خَفِيفٌ، وَقَلَالٌ من قَلِيلٌ، وسُرَاعٌ من سَرِيعٌ⁶⁴⁹. ويوسِّعُ ابنُ جَنِّي هذه المسألة شرحاً فيقول: « فُفْعَالٌ - لعمري - وإن كانت أخت فَعِيلٍ في باب الصفة، فإن فَعِيلًا أخصُّ بالباب من فُعَالٍ، ألا تراه أشدَّ انقياداً منه، تقول: جميل،

⁶⁴⁷ الخصائص، ابن جَنِّي، 266/3

⁶⁴⁸ الخصائص، ابن جَنِّي، 267/3

⁶⁴⁹ الخصائص، ابن جَنِّي، 267/3

ولا تقول: جُمَال، وبطىء ولا تقول: بُطَاء، وشديد ولا تقول: شُدَاد، ولحم غريض ولا يقال: غُرَاض، فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد، وأُرِيدَت المبالغة عدلت إلى فُعال، فصارَعَت فُعال بذلك فُعَالاً. والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أمَّا فُعال فبالزيادة، وأمَّا فُعال فبالانحراف به عن فَعِيل. وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيءٌ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. وكذلك إن انحرف به عن سَمْتِه وهُدَيْتِه كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له، وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له زائداً فيه، لا منتقصاً منه، ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير عارضان للواحد، إِلَّا أَنَّ أقوى التغييرين هو ما عَرَضَ لمثال التكسير، وذلك أنه أمر عَرَضَ للإخراج عن الواحد، والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير، لأنه مُبَقِّ للواحد على إفراده، ولذلك لم يُعْتَدَّ التحقير سبباً مانعاً من الصرف، كما أُعْتَدَّ التكسير مانعاً منه، ألا تَرَكَ تَصْرِفَ دُرَيْهَمًا ودَيْنِيرًا، ولا تصرف دراهمَ ولا دَنَانِيرَ، لما ذكرنا، ومن هنا حَمَلَ سيبويه مثال التحقير على مثال التكسير، فقال: تقول: سُرِيحِينَ، لقولك: سَرَّاحِينَ، وَضُبَيْعِينَ، لقولك: ضَبَاعِينَ: وتقول سَكِيرَان: لأنك لا تقول: سَكَارِينَ»⁶⁵⁰.

⁶⁵⁰ الخصائص، ابن جني، 267/3

ملخص القول في "باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى" أن قوة المعنى من قوة

اللفظ، وتكون بإحدى الصيغ التي عرضها ابن جنّي، وهي كالاتي:

✓ افعول: بتكرير العين وزيادة الواو: منه قولهم: أعشَبَ المكان،

واعشَوْشَبَ.

✓ فَعَلَ وافْتَعَلَ: ومثالهما: قَدَّرَ واقتَدَّرَ، فاقتدر أقوى معنى من

قولهم: قدر.

✓ صيغة المبالغة: بتكرير العين، فتحولت صيغة "فَعِيل" إلى "فُعَّال".

✓ الاسم الملحق بالصفة: مثل: "خُطَّاف" وإن كان اسماً، فإنه لاحق

بالصفة، في إفادة معنى الكثرة، وكذلك العطار إنما هي لكثرة

تعاطي العطر، وإن لم تكن مأخوذة من الفعل»⁶⁵¹.

✓ عُدُولُ الصيغة عن معتاد حالها: وهو نوع من تكثير اللفظ لتكثير

المعنى، وذلك فُعَّال في معنى فَعِيل.

4-5- باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها:

⁶⁵¹ . الخصائص، ابن جنّي، 267/3

ومعنى "باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها"⁶⁵² هو تغيير

الدلالة المركزية لحلول الطارئ على التركيب اللغوي، إذ يحول الدلالة الرئيسية إلى دلالة أخرى، وأمثلة هذا الباب أساليب عرضها ابن جنّي في بابها، نسوق منها ما يأتي:

4-5-1- لفظ الاستفهام إذ ضامه معنى التعجب استحالة خبراً⁶⁵³:

وذلك قولك: مررت برجل، أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستقهماً! وكذلك: مررت برجل، إيماً رَجُلٍ، لأن "ما" زائدة. وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية⁶⁵⁴. ففي مقدمة المثال استفهام، وهو "مررت برَجُلٍ؟"، ولما أعقبه التعجب: أيّ رجل، تحول الاستفهام إلى خبر، أي: تحولت دلالة الاستفهام إلى دلالة الخبر عقب حلول تركيب التعجب عليه.

⁶⁵² الخصائص، ابن جنّي، 3/ 269

⁶⁵³ الخصائص، ابن جنّي، 3/ 269

⁶⁵⁴ الخصائص، ابن جنّي، 3/ 269

4-5-2- لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ

النفي عاد إيجاباً⁶⁵⁵:

وذلك كقول الله سبحانه: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ سورة المائدة، الآية: (16)، أي: ما قلت لهم، وقوله: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ أي: لم يأذن لكم، وأما دخولها على النفي، فكقوله - عز وجل - : ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ﴾ يونس، الآية (9)، أي: أنا كذلك، وقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا⁶⁵⁶ ؟ أي: أنتم كذلك.

وإنما كان الإنكار كذلك، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضده، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا والنفي إيجاباً⁶⁵⁷. ولفظ الواجب في هذا السياق هو إثبات الشيء.

4-5-3- وصف العلم:

يرى ابن جني أن وصف العلم جارٍ مجرى نقض الغرض، أي: أن الصفة تحوله عن الغرض الذي وُضِعَ له، وفيه يقول: « فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته

⁶⁵⁵ الخصائص، ابن جني، 3/ 269

⁶⁵⁶ البيت كامل هو: أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكَبَ الْمَطَايَا * * وأندى العالمين بطون راح. ديوان جرير

⁶⁵⁷ الخصائص، ابن جني، 3/ 269

به عن حقيقة، ما وضع له، فأدخلته معنى، لولا الصفة لم تدخله إياه، وذلك أن وَضَعَ الْعَلَمَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْنِيًّا بِلَفْظِهِ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا أَنْتَ وَصَفْتَهُ، فَقَدْ سَلَبْتَهُ الصِّفَةَ لَهُ، مَا كَانَ فِي أَسْلِ وَضَعِهِ مُرَادًا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِعْنَاءِ بِلَفْظِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ صِفَاتِهِ»⁶⁵⁸.

ويمثل ابن جنّي لهذه المسألة في موضع آخر تمثيلاً حسناً لتقريب الفهم، فيقول: «وذلك أن الْعَلَمَ إِنَّمَا وَضِعَ لِيُعْنِيَ عَنِ الْأَوْصَافِ الْكَثِيرَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَالَ "الْحَسَنُ". فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَذَا، فَقَدْ اسْتَعْنَيْتَ بِقَوْلِكَ: "الحسن" عَنِ قَوْلِكَ: "الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري الذي كان من حاله كذا، ومن أمره كذا"، فلما قلت: "الحسن"، أَغْنَاكَ عَنِ جَمِيعِ ذَلِكَ. فَإِذَا وَصِفَ الْعَلَمُ، فَلَأَنَّهُ كَثُرَ الْمُسَمَّوْنَ بِهِ، فَدَخَلَهُ اللَّبْسُ فِيمَا بَعْدَ، فَلِذَلِكَ وَصَفَ»⁶⁵⁹.

⁶⁵⁸ الخصائص، ابن جنّي، 3 / 270

⁶⁵⁹ ويضيف ابن جنّي في شرح وَصَفِ الْعَلَمِ مواصلاً لهذا النص قائلاً: «ألا ترى أن ما كان من الأعلام لا شريك له في العلمية، فإنه لا يوصف. وذلك كقولنا: "الفرزدق" فإنه لا يوصف، فيقال: التميمي، ولا نحو ذلك، لأنه لم يُسَمَّ به أحد غيره. وإذا ذكرته باسمه الذي هو همام جاز وصفه، فقلت: همام بن غالب، لأن هماماً شورك فيه، فجاز لذلك لحاق الوصف له. فإن قلت: فقد يكثر في الأنساب وَصْفُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي لَا شَرِكَةَ فِيهَا، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: فُلَانُ بْنُ يَشْجُبَ بْنِ يَعْزُبَ بْنِ قِحْطَانَ، وَنِظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ، قِيلَ: لَيْسَ الْغَرَضُ إِلَّا التَّنْقِيلُ بِهِ وَالتَّصَعُّدُ إِلَى فَوْقِ، وَإِعْلَامُ السَّمْعِ وَجْهَ النَّسَبِ، وَأَنَّ فُلَانًا اسْمَ أَبِيهِ كَذَا، وَاسْمَ جَدِّهِ كَذَا، وَاسْمَ أَبِي جَدِّهِ كَذَا، فَإِنَّمَا الْبَغْيَةُ بِذَلِكَ اسْتِمْرَارَ النَّسَبِ، وَذَكَرَ الْأَبَاءَ شَيْئاً فُشِيئاً عَلَى

وباختصار: إن اسم العَلَم ليس في حاجة إلى صفة أو نعت توضحه وتبينه، لأن اسم العَلَم وُضِعَ أصلاً للتعريف، فهو أحد المعارف في كتب اللغويين، فإذا لحقته الصفة أو النعت سُلِبَتْ منه العلمية التي وُضِعَتْ له، فيصير كغيره من الأسماء التي ليست بأعلام.

4-6- باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني:

يبحث ابن جني في "باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"⁶⁶⁰ موضوعاً لغوياً أثار كثيراً من الخلاف، وهو موضوع "الترادف"، أي: تعدد الألفاظ للمعنى الواحد، وإليه أشار ابن جني فقال: «باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم: "خُلِقَ الإنسان"، فهو "فُعِلَ" من "خَلَقْتَ الشَّيْءَ"، أي مَلَسْتَهُ، ومنه: صخرة خُلِقَاءَ، للملساء، ومعناه: أن خُلِقَ الإنسان هو ما قُدِّرَ له ورُتِّبَ عليه، فكأنه أُمِرَ قد استقر، وزال عنه الشك، ومنه قولهم في الخبر: قد فرغ الله من الخلق والخلق،

توال، وعلى هذا يجوز أيضاً أن يقال: الفرزدق بن غالب، فأماً على التخليص والتخصيص فلا «. الخصائص، ابن

جني، 3/ 238

660 الخصائص، ابن جني، 2/ 113

والخليفة "فَعِيْلَة" منه، وقد كثرت "فَعِيْلَة" في هذا الموضع، وهو قولهم: الطبيعة، وهي من طبعت الشيء، أي: قررته على أمر ثبت عليه، كما يُطَبَع الشيء، كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله، ومنها النحيطة، وهي "فَعِيْلَة" من نحت الشيء، أي ملسته وقررته على ما أردته منه، فالنحيطة كالخليفة، هذا من نحت، وهذا من خلقت، ومنها الغريزة، وهي "فَعِيْلَة" من غرزت، كما قيل لها طبيعة، لأن طبع الدرهم ونحوه ضرب من وسمه وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصورة، وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع، ومنها النقيبة، وهي "فَعِيْلَة" من نقتب الشيء وهو نحو من الغريزة، ومنها الضريبة، وذلك أن الطبع لا بد معه من الضرب لتثبيت له الصورة المرادة «⁶⁶¹. فمعنى أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، أن تبحث عن المعنى المعجمي الأول الذي وضع لأصل اللفظ، وثمة يمكن للباحث أن يكشف عن المعنى المشترك بين الألفاظ المختلفة في بنيتها، ومن هذه الألفاظ التي كثر فيها اشتراك المعنى مع اختلاف المبنى صيغة "فَعِيْلَة"، ك"الطبيعة"، و"الخليفة"، وغيرهما.

ولم يقتصر اشتراك المعنى على صيغة "فَعِيْلَة" بل ساق ابن جنّي في هذا الباب أمثلة متعددة، وضح فيها العلاقة المعنوية التي تجمع ألفاظا مختلفة في البناء، ومنها لفظتا "المسك" و"الصّوار" فقال: « ومن ذلك قولهم للقطعة من

661 الخصائص، ابن جنّي، 113/2

المسك: الصوار...فقيل له: صِوَارَ لأنه فِعَالٌ، من صاره يصوره، إذا عطفه
وثناه...وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه، وليس من
خبائث...وكذا تجد أيضاً معنى المسك، وذلك أنه فعل من أمسكت الشيء، كأنه
لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه، ومنه عندي قولهم
للجلد: المسك، هو فعل من هذا الموضع، ألا ترى أنه يمسك ما تحته من جسم
الإنسان وغيره من الحيوان، ولولا الجلد لم يتماسك ما في الجسم: من اللحم
والشحم والدم وبقية الأمشاج وغيرها»⁶⁶².

إنَّ ابن جَنِّي يحاول في هذا المقام أن يثبت القول بالترادف اللغوي،
فالمسك مرادف للصوار، وهكذا بالنسبة للألفاظ التي على وزن "فَعِيلَة"، مثل: «
الخليقة من "خ ل ق"، والسجية من "س ج و"، والطبيعة من "ط ب ع"، والنحيطة
من "ن ح ت"، والغريزة من "غ ر ز"، والسليقة من "س ل ق"، والضريبة من
"ض ر ب"، والسجيحة من "س ج ح"...فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية
والمعاني مع ذينك متلاقية»⁶⁶³.

ويوضح العلاقة أيضاً بين لفظي "الفضة" و"اللجين"، فيقول: «ومن ذلك
قولهم: الفضة سميت بذلك لانفضاض أجزائها وتفرقها في تراب معدنها كذا

662 الخصائص، ابن جَنِّي، 118/2

663 الخصائص، ابن جَنِّي، 118/2

أصلها وإن كانت فيما بعد قد تصفى وتهذب وتسبك، وقيل لها فضة كما قيل لها لجين، وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فيه ملتزقة في التراب متلجنة به...وينبغي أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه ما دام في تراب معدنه»⁶⁶⁴.

ويتحدث أيضا عن لفظي "الذهب" و"التبر"، فيقول: « يشهد عندك بهذا المعنى قولهم في مراسله الذهب، وذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفى فهو كالذهب، لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له، أو لأنه لما قلَّ في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزاً، صار كأنه مفقود ذاهب، ألا ترى أن الشيء إذا قلَّ قارب الانتفاء، فكذلك لَمَّا قلَّ هذا الجوهرُ في الدنيا أخذوا له اسماً من الذهاب الذي هو الهلاك، ولأجل هذا أيضاً سموه تبراً، لأنه فعل من التبار، ولا يقال له "تبر" حتى يكون في تراب معدنه أو مكسوراً»⁶⁶⁵، وها أنت تلاحظ كيفية الربط بين اللفظ ومعناه، محاولاً إيجاد العلاقة المعنوية بين اللفظين المختلفين، بالصنعة والملاطفة ليحقق غرضه اللساني الذي يعتقد فيه أن أسماء الأشياء ترد إلى أصولها.

4-7- باب في الاشتقاق الأكبر:

664 . الخصائص، ابن جنّي، 123/2

665 الخصائص، ابن جنّي، 123/2

هذا باب في الاشتقاق الأكبر، أو باب التقاليد الستة في الجذور الأصلية للفظ الأم، وفي محاسن هذا الباب يقول ابن جنّي مفتخرا بفضل سبق إلى تسميته ومعجبا بمنهجية البحث فيه التي وصفها بالصنعة واللفظ: « هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا عليّ . رحمه الله . كان يستعين به ويخذ إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروج إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن، وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب "س ل م" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ، أطلق عليه تقاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب، إذا تأولته، وبقية الأصول غيره، كتركيب "ض ر ب" و"ج ل س" و"ز ب ل" على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر»⁶⁶⁶.

لقد أبدع ابن جنّي في تأسيس نظرية الاشتقاق الأكبر، وهي نظرية لغوية ذات شأن لساني في عصره وهي التي تسمى عنده بالتقاليد الستة في باب

⁶⁶⁶ . الخصائص، ابن جنّي، 133/2

الاشتقاق، التي تنتج عن صيغة اللفظ الثلاثية، هذه التقاليد التي يسعى ابن جنّي من ورائها إلى ربط تلك الصيغ دلاليّاً بالصيغة الأم، إلا أن نظريته اصطدمت بوجود صيغ مهملة، لا دلالة لها، ولذلك كان ابن جنّي يلحق بعض الصيغ تعسفا بقاعدة التقاليد الستة، مع أنه يقر بصعوبة هذا الإجراء في جميع التقاليد الستة وربطها بدلالة الأصل الثلاثي، حيث يقول: « وهذا أعوص مذهباً، وأحزن مضطرباً وذلك أننا عقدنا تقاليد الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليد القول الستة على الإسراع والخفة، وقد مضى ذلك في صدر الكتاب»⁶⁶⁷.

يصر ابن جنّي على صحة نظريته، ويستدل على رأيه ويقول: « لكن بقي علينا أن نحضر هنا مما يتصل به أحرفاً تؤنس بالأول، وتشجع منه المتأمل، فمن ذلك تقاليد "ج ب ر" فهي . أين وقعت . للقوة والشدة، منها: جبرت العظم والفقير، إذا قويتها، وشددت منهما، والجبر: الملك، لقوته وتقويته لغيره، ومنها: رجل مجرب، إذا جرّسته الأمور، ونجّذته، فقويت مُنَّته، واشتدت شكيمته، ومنه: الجراب، لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعى اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذّي، ومنها: الأجر والبجرة وهو القويُّ السرة »⁶⁶⁸.

667 الخصائص، ابن جنّي، 134، 135/2

668 الخصائص، ابن جنّي، 135/2

لقد كان اعتراف ابن جنّي بصعوبة ربط المعنى بالصيغة اللفظية المولدة من الصيغة الأم في مسألة التكاليف واضحاً وصريحاً إذ يقول: « نعم، وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا، لبعدها في الزمان عَنَّا، ألا ترى إلى قول سيبويه: "أو لعل الأول وصلَ إليه علمٌ لم يصلِ إلى الآخر" يعني أن يكون الأول الحاضر شاهدَ الحالِ فعَرَفَ السَّبَبَ الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر - لبعده عن الحال - لم يعرف السَّبَبَ للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى "ع ق ر" لَبَعْدَ عنكَ وتَعَسَّفْتَ، وأصله: أن رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجليه، فرفعها، ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس: رفع عقيرته»⁶⁶⁹، أي أنه يعترف بانعدام العلاقة بين معنى الصوت الذي أحدثه الرجل الصارخ وبين معنى لفظ "عقيرته" التي تعني الصوت المرتفع، وذلك لُبُعْدِ اللَّغَةِ عَنَّا، ولذلك يستعصي على الدارس أن يخوض في البحث عن هذه العلاقة في جميع الألفاظ.

ولكن هذه الصعوبة في البحث لا تعني . في نظر ابن جنّي . أن نلغي البحث كله في مثل هذه الألفاظ ومعانيها، لأن « سبب إهمال ما أهمل إنما هو

669 الخصائص، ابن جنّي، 66/1

لضرب من ضروب الاستخفاف»⁶⁷⁰. وهذا الاستخفاف في نظره هو الذي وسّع فجوة الوصول إلى ربط الألفاظ بمعانيها.

وأخيراً ينتقد ابن جنّي لغوي عصره، لكونهم لم يولوا هذا البحث الدلالي أهمية، وكانوا يرونه ساذجاً غفلاً، فيقول: « وأهل اللّغة يسمعون هذا، فيرونه ساذجاً غفلاً، ولا يحسنون لِمَا نحن فيه من حديثه فرعا ولا أصلاً»⁶⁷¹.

وكان ابن جنّي مؤلماً بهذه التوجيهات الدلالية، حاذقاً فيها، ويراه بحثاً من فقه اللّغة، جديراً بالعناية، يركز فيه الفكر على المعاني لا على الألفاظ، لذلك فالبحث في حاجة إلى فطنة وعظم الصنعة، وقد أحسن التعبير عن غرضه وأفاد حينما قال: « وهذا مذهب في هذه اللّغة طريف، غريب لطيف، وهو فقهُها، وجامع معانيها، وضامٌ نَشَرها، وقد هَمَمْتُ غير دَفْعَة أن أنشئ في ذلك كتاباً، أتقصّى فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه، ولعله لو خَرَجَ لَمَّا أَقْنَعَه أَلْفُ ورَقَةٍ، إلا على اختصارٍ وإيماءٍ، وكان أبو عليّ . رحمه الله . يستحسن هذا الموضع جداً، وينبه عليه، ويُسرُّ بما يُحْضِرُه خَاطِرُه منه، وهذا باب إنما يُجْمَع بين بعضه وبعض من طريق المعاني، مُجْرَدَةً من الألفاظ، وليس كالأشتقاق الذي هو من

670 الخصائص، ابن جنّي، 67/1

671 الخصائص، ابن جنّي، 123 /2

لفظ واحد، فكأنَّ بعضَهُ مَنبَهَةٌ على بعض، وهذا إنما يعتق فيهِ الفكرُ المعاني، غير منبهته عليها الألفاظُ، فهو أشرف الصنعتين، وأعلى المأخذين، فتفطنُ له، وتأنَّ لجمعه، فإنه يُؤنِّقُك ويُفِيّ عليك، ويبسط ما تجعّد من خاطرك، ويُريك من حَكَمِ الباري . عَزَّ اسمُهُ . ما تقف تحته، وتُسَلِّم لِعِظَمِ الصَّنِعة فيه، وما أُودِعَتْهُ أَحْضَانُهُ وَنَوَاحِيهِ «⁶⁷².

هذه نماذج متنوعة من ألفاظ أوردها ابن جني يعلل بها رأيه القائل: إن كثيرا من الألفاظ تساق لمعنى واحد، أو على الأقل يجمعها معنى، ولو كان ذلك المعنى مختفٍ لا يستبين إلا بحسن النظر والتأمل اللغوي الدقيق.

4-8- أثر التنغيم والإشارات الجسدية على المعنى:

يستفاد من البحوث اللسانية أنّ الإنسان لا يتكلم بدرجة صوتية متساوية في جميع كلامه، وهذه الظاهرة الصوتية ليست حديثة البحث أو التحقيق، إنما لاحظها الباحثون الأقدمون، وفصلوا فيها القول تفصيلا، وهذه الظاهرة الصوتية ليست مقترنة بلغة معينة، إنما هي ظاهرة عامة في جميع اللغات البشرية، يراد بها توليد المعنى، أو تلوينها، أو توجيهها الوجهة التي تناسب الحالة النفسية للمتكلم، ولعل التنغيم والنبر والإشارات الجسدية المتنوعة هي أكثر الوسائل

672 الخصائص، ابن جني، 133/2

المساعدة في توليد المعاني حسب السياقات ومقتضى أحوال المتكلمين
والمستمعين.

وفي هذه المسألة يقول ابن جنّي: « وقد حذفنا الصفة ودلت الحال عليها،
وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: "سير عليه ليل"، وهم يريدون: "ليل
طويل"، وكان هذا إنما حذفنا فيه الصفة لِمَا دل من الحال على موضعها، وذلك
أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتخيم والتعظيم ما يقوم
مقام قوله: "طويل" أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن
تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: "كان والله رجلاً"، فتزيد في قوة اللفظ
بالله هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً
فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: "سألناه فوجدناه
إنساناً"، وتمكن الصوت بإنسان وتقممه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: "إنساناً
سمحاً" أو جواداً، أو نحو ذلك، وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: "سألناه
وكان إنساناً"، وتزوي وجهك وتقطبه، فَيُعْنِي ذلك عن قولك: "إنساناً لئيماً"، أو
لحزاً، أو مبخلاً، أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة «⁶⁷³.

673 الخصائص، ابن جنّي، 370/2

يحلّل ابن جنّي في نصه السابق الجملَ التي يمكن فيها حذفُ صفة الموصوف، بشرط أن يكون في الجملة قرينةٌ دالة على حذفها، لأنك « إن عَرِيَتْ من الدّلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز»⁶⁷⁴، لأن الدّلالة تستبين باللفظ، أو بما يقوم مقام اللفظ من صوت أو إشارة، إما بتمطيط حرف في كلمة يراد لها التّفخيم أو التّحقير، أو بتقطيب الوجه في نظر السامع، فتعني الإشارة الجسدية عن الصفة المحذوفة، وإنّ خلّت الجملة من قرائن الحذف لا يجوز الحذف لأن « هذا لغو من الحديث وجور في التّكليف»⁶⁷⁵.

وملخص البحث في علاقة اللفظ بالمعنى عند ابن جنّي تتركز في أنّ الصّيغة المعجميّة لها علاقة طبيعيّة بدلالاتها، وأنّ الدّلالة قد تكتمل باللفظ وحده، أو باللفظ والتّنعيم، أو باللفظ والإشارة الجسدية معاً، وقد تكون بالإشارة الجسدية وحدها، كما لاحظ أيضاً أنّ الألفاظ قد تختلف حروفها ولكنها قد تشترك في التشكيل الصوتي، ومثّل لذلك بالفعلين: "ج ع د" و"ش ح ط"، إذ قال: « وقالوا: تَجَعَّدَ، كما قالوا: شَحَطَ، وذلك أنّ الشّيء إذا تَجَعَّدَ وتَقَبَّضَ عن غيره شَحَطَ، وبعَدَ عنه... وذلك من تركيب "ج ع د"، وهذا من تركيب "ش ح ط"، فالجيم أخت

⁶⁷⁴ الخصائص، ابن جنّي، 371/2

⁶⁷⁵ الخصائص، ابن جنّي، 371/2

الشين، والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء «⁶⁷⁶، ولعل البحوث اللسانية الحديثة تؤكد هذه النتائج اللغوية العلمية التي أقرها ابن جنّي في بحوثه اللسانية.

4-9- الدّالة في القراءات القرآنيّة:

تعدّ القراءات القرآنيّة عند ابن جنّي سنة متبعة، ولا يجوز مخالفتها، وهي عنده نوعان: قراءة صحيحة، وقراءة شاذّة⁶⁷⁷، ولكن المعايير التي تشكل القراءة الشاذّة عند غيره من العلماء لا تقبل جميعها عند ابن جنّي، لأنّها في نظره تثير معنى التنكّر والرفض لبعض القراءات التي تتصل بالرسول - عليه الصلاة والسلام - لمعرفة أسانيدھا، ولصحة لغتها من عدة وجوه، ولذلك كتب كتابا مستقلا يحتج لها فيه، ويدافع عنها، فألف كتابه "المحتسب"⁶⁷⁸، لأن عددا من القراءات الشاذة لا تقل فصاحة عن القراءات المشهورة، ولهذا الغرض قال: « إلا أنه مع خروجه عنها [أي عن السبعة] نازعٌ بالثقة إلى قرائه، مخوف بالروايات، من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم،

⁶⁷⁶ الخصائص، ابن جنّي، 151/2

⁶⁷⁷ المحتسب، ابن جنّي، 34/1

⁶⁷⁸ الفسر، ابن جنّي، 324 / 1

وربما كان فيه ما تلتطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه»⁶⁷⁹.

ومجمل القول فإنّ ابن جنّي أخذ بالرواية والسماع، وانتصر للقراءات الشاذة، وصوبها بأدلتها، ومع ذلك فله استدراقات على هذه القراءة، وهذه الاستدراقات هي منع التلاوة في بعض القراءات في القضايا التعبدية مخافة انتشار هذه القراءة، ورأيه هذا واضح في قوله: «إلا أننا وإن لم نقرأ به في التلاوة مخافة الانتشار فيه»⁶⁸⁰، وهو لا ينفي كل القراءات الشاذة، وليست القراءات عنده في درجة واحدة، بل فيها ما ينبغي قراءته، إذا صحت رواية ودراية، وتوفرت فيها عناصر القبول، كما يقول: «ونتابع من يتبع في القراءة كلّ جائز، روايةً ودرايةً، فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه ومَرْضِيٌّ من القول لديه»⁶⁸¹.

4-9-1- نماذج من دلالة القراءات القرآنية:

إنّ استنباط الدلالة عند ابن جنّي لم تكن مباشرة، إلا بعد عرض التفاصيل الممهدة للفكرة المرادة، ومنها تحديد الأصوات، وتعيين الصيغة الصرفية، وبيان

⁶⁷⁹ المحتسب، ابن جنّي، 32/1

⁶⁸⁰ المحتسب، ابن جنّي، 33/1، وينظر: الفسر، ابن جنّي، 331/1

⁶⁸¹ المحتسب، ابن جنّي، 33/1، وينظر: الفسر، ابن جنّي، 331/1

التوجيهات النحوية، إلى مرحلة إستتباط الدلالة، ولنا في نصوص ابن جنّي أمثلة واضحة، فهو في "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"⁶⁸² يحلل أفعالاً، منها: قَرَّتْ، وَقَرِدَ، وَقَرَطَ، وحاصل التحليل أن الحرف الثالث من كل فعل هو الذي يحدد المعنى الفارق لهذه الأفعال، فالتاء أخفها صوتاً، والذال وسط بينهما، والطاء أعلاهما وأسمعهما، ومن ذلك قوله: « قَرَّتْ الدَّمُ، وَقَرِدَ الشَّيْءُ، وَتَقَرَّدَ، وَقَرَطَ يَقْرُطُ، فالتاء أخفت الثلاثة، فاستعملوها في الدم إذا جَفَّ، لأنه قصد ومستخف في الحس عن القَرَدِ الذي هو النَّبَاكُ في الأرض، ونحوها، وجعلوا الطاء . وهي أعلى الثلاثة صوتاً . لِقَرَطَ الذي يسمع»⁶⁸³ .

وفصلَ البحث في الفعل "قَرَدَ"، ومنه "قِرْدَةٌ"، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ البقرة، الآية: (65)، وقال: « وَقَرِدَ مِنَ الْقَرْدِ، وذلك لأنه موصوف بالقلة والذلة »⁶⁸⁴، واستحسن أن يكون "خاسئين" خبراً ثان، على نية تكرار الفعل "كونوا"، تأكيداً على معنى القلة والذلة، وإن كانت تجوز الأوجه النحوية الأخرى، كما يتضح في قوله: « ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر لـ"كونوا"، والأول "قردة"، فهو كقولك: هذا حلو حامض، وإن جعلته وصفاً لقردة،

⁶⁸² الخصائص، 2 ابن جنّي، 152/

⁶⁸³ الخصائص، ابن جنّي، 158/2

⁶⁸⁴ الخصائص، ابن جنّي، 158/2

صَغْرَ معناه، ألا ترى أن القَرْدَ لذَّه وصغاره خاسئٌ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانياً حَسَنَ وأفاد «⁶⁸⁵.

يروى ابن جنِّي أن الأعرابي يتكلم بطبعه، ولا يراعي قواعد اللِّغة التي يحددها النحاة، ومن أمثلة ذلك أن أعرابياً قرأ قوله تعالى: ﴿ طيبي لهم وحسن مآب ﴾ الرعد الآية: (29). فصَحَّ أحدُ سامعيه له: "طُوبَى"، فقال: "طِيْبَى"، فأعاد: "طُوبَى"، فقال: "طِيْبَى"، فقليل له: طوطو، فقال: طيطي، ومع تكرار المحاولات لم يستجب الأعرابي للتلقين، فعَلَّقَ ابن جنِّي على هذا الإعرابي بقوله: « أفلا ترى إلى هذا الأعرابي، وأنت تعتقده جافياً كراً، لا دمثاً، ولا طيعاً، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هُزُّ ولا تمرينٌ، وما ظنك به إذا خُلِّي مع سَوْمِهِ، وتساند إلى سليقيته ونَجْرِهِ »⁶⁸⁶.

فالذي يفهم من قول ابن جنِّي أن الأعرابي يتكلم بسجيته وسليقته، منقاداً للسانه، ومتابعا لأجراس صوته، فلم يؤثر فيه التلقين، ولو في قراءة القرآن الكريم، فقد حَوَّلَ الواوَ إلى ياء في كلمة "طويى"، ولم يهتز لأعظم نص مقدس عند المسلمين.

⁶⁸⁵ البقرة، الآية: 65

⁶⁸⁶ الخصائص، ابن جنِّي، 75/1

ومما ورد عن ابن جنّي أن الأعرابي دعما لحكاية "طبيبي" قد يتكلم بلهجة هي أضعف في القياس من غيرها، ولم يأبه بما هو أعلى منها، ولو أنه على علم بالأقوى والفصيح من لهجته، كما أشار إليه ابن جنّي حيث قال: «ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللّغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ (ولا الليلُ سابقُ النَّهَارِ) بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت فقال: أردت (سابقُ النهارِ) ، قال: فقلت له: فهلا قلته ؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقوله: أوزن: أي أقوى، وأمكن في النفس، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة، وغيرها أقوى في نفسه منها ؟»⁶⁸⁷.

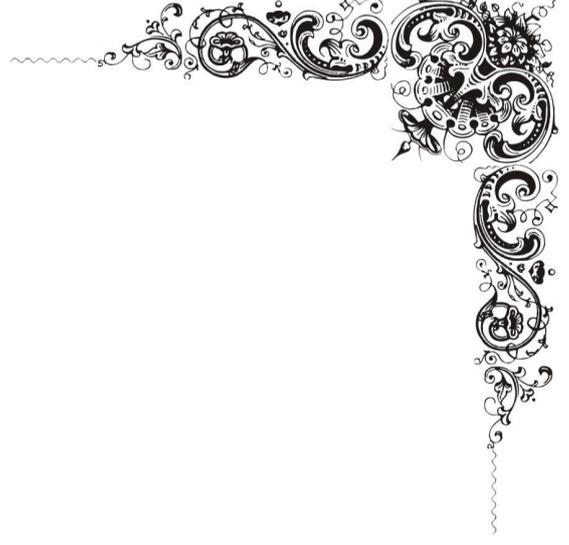
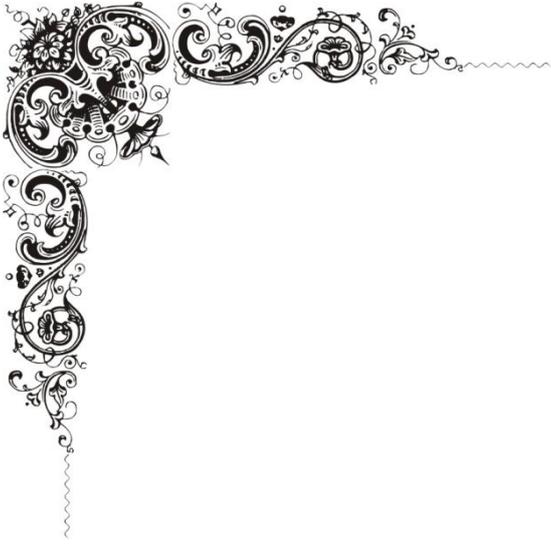
ويقول ابن جنّي: «وكان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول: خَيْرِ عافاك الله - أي بخير - يحذف الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها، وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لأن في الموضع دليلاً عليها، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: "واتقوا الله الذي تساءلون به وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد

⁶⁸⁷ الخصائص، ابن جنّي، 1/ 125، وينظر: الخصائص، ابن جنّي، 1/ 249، 373/1.

والفحش والشناعة والضعف، على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وأطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: "بمن تمرر أمرر"، و"على من تنزل أنزل"، ولم تقل: "أمرر به"، و"لا أنزل عليه"، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما»⁶⁸⁸.

وخلاصة الحديث في هذا الفصل أن ابن جنّي فصل القول في مفهوم الدلالة وأنواعها، وهي ثلاثة عنده، لفظية، وصناعية، ومعنوية، كما أبدع في تعريف اللّغة، وتحدث عن نظريات تكوينها، ولكنه لم يتبن رأياً من الثلاثة التي عرضها، كما فصل القول في محاولة منه لإيجاد علاقة بين اللفظ والمعنى، إن على مستوى الصوت، أو الاشتقاق.

⁶⁸⁸ الخصائص، ابن جنّي، 285/1



الختامة



الخاتمة

يعدّ ابن جنّي من أعظم العلماء الذين أثروا مباحث اللّغة في التّراث العربيّ المعرفيّ، فبدت اللّغة العربيّة عنده لغة لا تضاهيها لغة لما إشتملت عليه من سمات. وهذا ما جعله فيلسوف اللّغة العربيّة بلا منازع؛ حيث خلف وراءه مجموعة من الكتب اللّغويّة التي تعدّ نبراسا إستقي من مورده الباحثون اللّغويّون قديما وما زال يستقي منه المعاصرون، ومن هنا إنكبّ المؤلّفون قديما وحديثا على ترجمته ذلك العالم الفدّ الذي داع صيته في أوساط البحث.

وقد أفضى بنا البحث في هذا الموضوع إلى جملة من التّناجج نجمها في ما

يلي:

✓ يعدّ ابن جنّي من النّحاة الذين أسهموا إسهاما بالغا في البحوث اللّغويّة، بل فاق علماء عصره في هذا المجال العلميّ.

✓ تتناول ابن جنّي في بحوثه كلّ فروع المعرفة التي تعدّ اليوم مستويات أو جوانب لعلم اللّغة كعلم الأصوات، وعلم الصّرف، وعلم النّحو، وعلم الدّلالة، ويضمّمها جميعا بوصفها مراحل أو خطوات من الدّرس ترمي إلى غرض مشترك وهو خدمة العربيّة.

✓ أدرك ابن جنّي مدى ارتباط هذه المستويات، كونها تخدم غرضا رئيسيًا واحدا وهو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتّحريف.

✓ اعتنى ابن جنّي بتمييز الدّراسة الصّوتية، وعرض في كتابه: "سر صناعة الإعراب"، جملة من المصطلحات الصّوتية.

✓ استعمل ابن جنّي مصطلح "التّمثيل"، وكذا مصطلح "الأصل والفرع"، بدل مصطلح "الميزان الصّرفي"، فمصطلح "الميزان الصّرفي" من صناعة النّحاة المتأخّرين.

✓ أضاف ابن جنّي على المتقدّمين معجمًا لغويًا معتبرًا في التّمثيل الصّرفي.

✓ اعترف ابن جنّي بصعوبة علم الصّرف، لذلك رأى من التّيسير في التّعليم أن يتأخّر الصّرف عن النّحو.

✓ يدرك ابن جنّي أهميّة تقديم علم الصّرف عن النّحو إدراكًا علميًا منطقيًا، ولكنه يتأخّر عن النّحو تأليفًا لصعوبة فهمه.

✓ حظيت الأبنية الصّرفية بعناية فائقة عند ابن جنّي، وخصوصًا عنايته بأراء سيبويه في المجال الصّرفي.

✓الإشتقاق من المواضيع التي عالجها ابن جنّي، وأسهب فيها إسهاباً،
واعترف بصعوبة تطبيقها.

✓يعدّ أبو علي الفارسي الأستاذ النّمونجيّ لابن جنّي، في جميع العلوم
اللّسانيّة التي عالجها، وتردّد اسمه كثيراً في جميع مؤلّفاته، وهو معجب به
أيّما إعجابٍ.

✓لم تكن أمثلة ابن جنّي مستحدثة، بل كانت على شاكلة عصره، مثل:
"قتل"، و"ضرب"، و"غزا"، و"دحرج"، و...

✓يكاد يكون ابن جنّي بصريّاً في منهج بحثه، وإنّ قيل عنه: إنه بغدادي،
أي: ينهج منهج التّوفيق بين البصريّين والكوفيّين في آرائه النّحويّة.

✓يعدّ ابن جنّي أوّل من بحث في "علم أصول النّحو العربيّ"، وخاصّة
بحوثه في كتاب "الخصائص".

✓صنّف ابن جنّي الإجماع اللّغوي عند علماء البصرة والكوفة دليلاً أو أصلاً
معتبراً في التّععيد اللّغوي، بينما لم يكن دليلاً معتبراً عند المتأخّرين
والمحدثين.

✓تميّز ابن جنّي في كثير من التّوجيهات النّحويّة عن علماء عصره، أو

على من تقدّموه.

✓فصل القول في محاولة منه لإيجاد علاقة بين اللفظ والمعنى، إن على مستوى

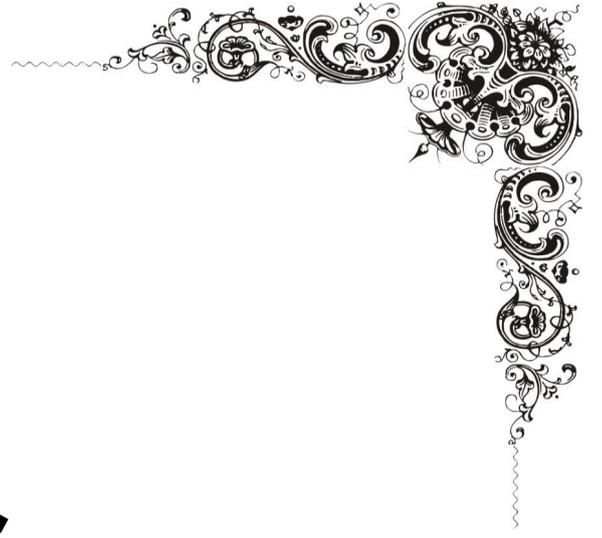
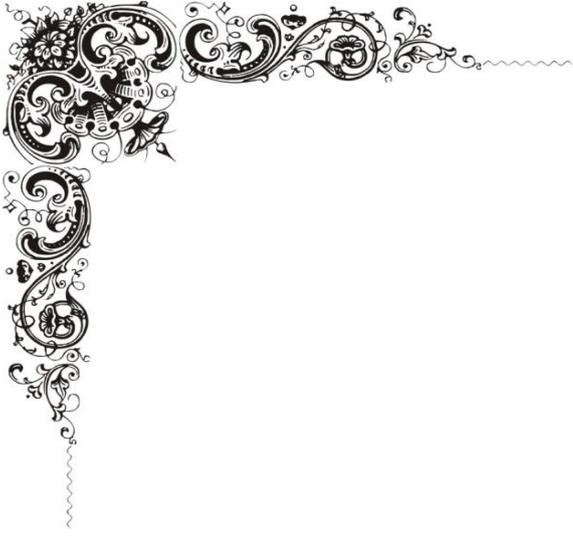
الصّوت، أو على مستوى الصّرف، ولا سيما في الإشتقاق.

✓عرض ابن جنّي تقسيما ثلاثيًا للدّلالة، وهي ثلاثة عنده: لفظيّة، وصناعيّة،

ومعنويّة.

✓عرّف ابن جنّي اللّغة تعريفًا علميًا يكاد يكون مسيطرًا في البحوث اللّغويّة

العربيّة عبر زمن طويل.



فهرس

المصادر والمراجع



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكرم برؤاية حفص عن عاصم.

1. ابن جنّي النّحوي، فاضل صالح السّامرائي، دار عمار، عمان، ط2، 2009م.

2. ابن جنّي عالم العربية، حسام سعيد نعيمي، بغداد، ط1، 1990م.

3. ابن جنّي وجهوده اللّغوية والنّحوية، سليمان سالم علي باقشع، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2009م.

4. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ط:1، بغداد، 1965م.

5. أثر المحتسب في الدّراسة الصرفية، خالد محمد عيّال سلمان، عمان، ط:1، 2010م.

6. أحكام التّصريف بين الشّدوذ والاطراد، لخضر عسّال، دار الكتاب، الجزائر، 2010م.

7. آراء لغوية لمحمد بن يوسف أطفيش، أحمد جلايلي، مطبعة دار الأمير خالد، وزارة الشّؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2015م.

8. إرتشاف الضَّرْب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، 2005م.
9. أسرار العربيّة، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995م.
10. أسس الدّرس الصرفي في العربيّة، كرم محمد زرنديخ، دار المقداد للطباعة، غزة، 2007م.
11. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مطبعة الأنجلو مصرية، مصر، (ط5)، 1979م.
12. الأصول في النّحو، ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط:01، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1985م.
13. الإعراب والبناء - دراسة في نظريّة النّحو العربيّ - جميل علّوش، ط:01، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنّشر والتّوزيع، لبنان، 1997م.
14. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مصطفى أحمد النّماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، 2005م.
15. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام، تحقيق: حنا الفاخوري، ط:01، دار الجيل، بيروت، د.ت.

16. الإيضاح في علل النُّحو، أبو القاسم الرَّجَّاجِيّ، تحقيق: مازن المبارك، دار
النَّفائس، بيروت.
17. البحث اللُّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة،
(ط4)، 1982م.
18. بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، 1979م.
19. البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، مكتبة
الخانجي، ط7، 1998م.
20. التّصريف الملوكي، تحقيق: سقال ديزيره، دار الفكر العربيّ، بيروت، ط1،
1998م.
21. التّطبيق النُّحويّ، عبده الرَّاجحيّ، دار المعرفة الجَامِعيّة، الإسكندريّة،
ط: 200، 2002م.
22. التّعريفات للشريف الجرجاني، (دط)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
23. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ابن جنّي، تحقيق: حسن محمود
الهنداوي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط: 1، 2009م.
24. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،
الدار المصرية.

25. توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام،

القاهرة، ط1، 2002م.

26. تيسير التفسير، (الطبعة الحجرية)، محمد بن يوسف أطفيش، تحقيق:

إبراهيم بن محمد طلاي، 4(ق2)/710.

27. جامع الدروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، تصحيح: اسماعيل العقباوي،

ط.01، مصر، (د.ت).

28. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (دط)، دار الشروق، القاهرة، مصر، (د.ت).

29. جمهرة اللّغة، محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، ت: رمزي منير بعلبكي،

دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987،

30. جهود ابن جنّي في الصرف، وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة

دكتوراه، غنيم غانم عبد الكريم الينبعاوي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة

العربية السعودية، 1991م.

31. الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، دار

الغوثاني، دمشق، ط1، 2005م.

32. حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف

الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، لبنان.

33. حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ضبط

وتصحيح: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ، ط:01، مكتبة البحوث

والدرّاسات، دار الفكر، لبنان، 2003 م.

34. حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ضبط

وتصحيح: إبراهيم شمس الدّين، ط:01، دار الكتب العِلْميّة، بيروت،

1997م.

35. الحجة للقراء السّبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق:

قهوجي وجويجاني، دار المأمون للتراث، ط1، 1984م.

36. الحدود في النّحو، الرمانى، تحقيق: بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية

العامة، العراق.

37. الخصائص، ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، د.ط، القاهرة، دار الحديث.

38. الدرّاسات اللّهجية والصّوتية عند ابن جنى، حسام سعيد النعيمي، دار

الطليعة، بيروت، 1980م.

39. الدرّاسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، محمد حسين آل

ياسين، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ط4)، 1980م،

40. دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، دار المعارف مصر، 1969م.

41. دراسات في فقه اللّغة، صبحي الصّالح، دارالعلم للملّيين، بيروت، لبنان.

42. دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، (دط)، (د مط)، القاهرة 1958م.
43. دورية بحوث كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، العدد: 3.
44. سرّ صناعة الإعراب، ابن جنبي، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د:ت.
45. شرح ابن عقيل على ألفية الإمام مالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، 2005م.
46. شرح الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، على ألفية بن مالك، إشراف د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
47. شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدويّ المختون، ط: 01، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1990م.
48. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الفكر.
49. شرح الشافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1975م.

50. شرح الكافية، رضي الدّين الأسترأبادي، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، 1995م.

51. شرح المراح في التصريف، العيني بدر الدين عمرو بن أحمد (ت 855 هـ).

52. شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، القاهرة، ط:2، 2015م.

53. شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط:01، عالم الكتب، لبنان، 1999م.

54. شرح حدود الأبديّ في علم النّحو، عليّ بن أحمد الرّسموكي، تحقيق: البشير التّهالي، ط:01، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، المغرب، 2009م.

55. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هسام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، د:ت.

56. الصّاجي في فقه اللّغة ولسن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق: عمر الفاروق، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م.

57. الصّوت والمعنى في الدّرس اللّغوي عند العرب في ضوء علم اللّغة الحديث، تحسين عبد الرّضا الوزّان، دار دجلة، بغداد.

58. الضوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، شمس الدّين السّخاويّ، دار الجيل،

بيروت، ط1، 1991م.

59. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرحه: محمود محمد

شاكر،

العربيّة دراسات في اللّغة واللّهجات والأساليب، يوهان فاك، تحقيق: عبد الحلّيم

النّجار، مطبعة الكاتب العربي، 1951م.

60. علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: صبح التميمي،

مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1992م.

61. علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السعران، دار النهضة

العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1962م.

62. علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي (د ط) مكتبة نهضة مصر،

القاهرة 1962م.

63. علم اللغة العام، علم الأصوات، كمال بشر، دار المعارف،

1980م.

64. العين، الخليل بن أحمد الفراهدي، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان.

65. الفسر شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: رضا رجب، دار الينابيع، ط1، 2004.
66. فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، (دط)، (دب)، (دت).
67. في رحاب اللّغة العربيّة، عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2004م.
68. فيض القدير في شرح الجامع الصّغير، المناويّ عبد الرؤوف، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1973م.
69. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (دط)، مطبعة دار السعادة، (دب)، (دت).
70. القواعد الصرف الصّوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، ط2.
71. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.
72. الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دط)، عالم الكتاب، بيروت، 1966م.

73. كشف المشكل في النَّحو، أبو الحسن عليّ بن سليمان، تعليق: يحي

مراد، (ط.01)، دار الكتب العِلْمِيَّة، بيروت، 2004م.

74. كشف التّقاب عن مخدّرات ملحّة الإعراب للحريّ، أبو محمّد عبد

الله بن أحمد بن عليّ الفاكهيّ، تحقيق: عبد المقصود محمّد عبد المقصود،

مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، 2006م، ط:01.

75. الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين الغزّيّ، ترجمة

وتحقيق: جبرائيل جبور، دار الآفاق الجديدة، 1979م.

76. اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبريّ، تحقيق: غازي مختار

طليمات، (ط.02)، دار الفكر، دمشق، 2001م.

77. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة.

78. اللّغات السّاميّة، ثيودور نولدكه، ترجمة: رمضان عبد التّواب، مكتبة

دار النهضة العربيّة.

79. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمام حسّان، دار الثّقافة، المغرب،

1994.

80. اللغة، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد

القصاص، (دط)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، مصر، 1950م.

81. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو بركات الانباري، تحقيق: سعيد

الأفغاني، دار الفكر، 1971م.

82. اللمع في العربية، ابن جنّي، تحقيق: سميح أبو معز، دار

مجدلاوي، عمان، 1988م.

83. اللّهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، دار العربية

للكتاب، دار الكتب للتراث.

84. مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، (ط1)، دار الفكر، دمشق،

1996م.

85. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، محمد البقاعي، مكتبة

البحوث والدراسات، دار الفكر، لبنان، 2003م.

86. مُثُلُ الْمُقَرَّبِ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمّد

المليطي، ط1، دار الآفاق العربيّة القاهرة، 2006م.

87. المدخل إلى علم اللغة الحديث، رمضان عبد التّواب، ط: 7.

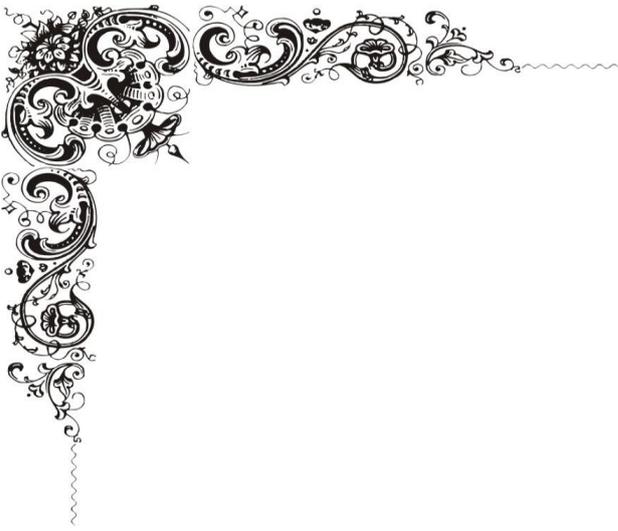
88. المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، دار الحكمة، 1972م.
89. المصطلح اللغوي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، عبد القادر مرعي العلي الخليل، جامعة مؤتة، ط1، 1993م.
90. معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة عالم الكتاب، (ط2)، 1980م.
91. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.
92. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة نوال بابتي، ط:01، دار الكتب العلميّة، لبنان، 1992م.
93. المعجم المفصل في علم التصريف، راجي الأسمر، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، 1997م.
94. معجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، ط1.
95. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون.
96. مغني اللبيب في كتب الاعراب، لابن هشام الانصاري، : 431/2.

97. المقتضب، المبرّد، تحقيق: حسن حمد، وإميل يعقوب، ط:01، دار
الكتب العِلْمِيَّة، لبنان، 1999.
98. مقدمة لأصول النحو العربي، أحمد جلايلي، دار الكتاب الحديث،
ط:1، القاهرة، مصر، 2013م.
99. المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة
العاني، بغداد، 1971م.
100. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،
ط: 6، 1978م
101. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء،
المغرب.
102. المنصف شرح التصريف للمازني، ابن جنّي، ، ت: إبراهيم مصطفى
وعبد الله أمين، القاهرة: 1950م.
103. منهج البحث في اللغة، تمام حسان، (دط)، دارالثقافة، المغرب،
1986م.

104. منهج التفكير الصوتي عند العرب، صبيح التميمي، مجلة الشريعة، العدد 3، قسنطينة، الجزائر، السنة: 1993/92.
105. المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت، دط، 1980م.
106. النَّحْوُ العَصْرِيُّ، سليمان فيّاض، مركز الأهرام، ط:1، مصر، 1995م.
107. النَّحْوُ الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط:03.
108. همع الهومع، السيوطي، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 2013م.

مراجع أجنبية

109. COURS DE LINGUISTIQUE GENERALE, DE SAUSSURE, PARIS,PAYOT , 1969.
110. Language Its Nature, Development And Origin – LONDON 1964.
111. Language SAPIR (Edward, NEWYORK 1921.)



فهرس

الموضوعات



فهرس الموضوعات

- 01.....مقدمة
- 10.....مدخل: سيرة ابن جنّي العلمية
- 12.....نسبه وموطنه
- 14.....شيوخه
- 18.....مكانته العلمية:
- 19.....مؤلفاته:
- 22.....مصادره:
- 24منهجه في دراسة العربيّة
- 34الفصل الأوّل: المستوى الصّوتي في الدّرس اللّساني
- 38.....تعريف الصوت
- 40.....تعريف الحرف
- 42.....الصّوامت

- أنواع الصّوامت: 44.....
- مخارج الصّوامت 51.....
- صفات الصّوامت 57.....
- المصوّتات 70.....
- المصوّت والصّامت 70.....
- مطل الحركة 75.....
- عدد المصوّتات 76.....
- مخارج المصوّتات 79.....
- صفات المصوّتات 84.....
- علاقة المصوّتات الطويلة بالمصوّتات القصيرة 87.....
- موقع المصوّت من الصّامت 89.....
- الفصل الثّاني: المستوى الصّرفي في الدّرس اللّساني 93.....
- تعريف التّصريف 95.....
- الغاية من التّصريف 99.....
- موضوع علم التّصريف 104.....
- الميزان الصّرفي 106.....
- معرفة الأصل 109.....

- 109..... معرفة الزائد •
- 111..... الغرض من الزيادة •
- 115..... تعريف الأبنية •
- 117..... أبنية الأسماء •
- 124..... أبنية الأفعال •
- 126..... أبنية المصادر •
- 134..... الإشتقاق •
- 141..... فائدة الإشتقاق •
- 144..... الإبدال •
- 145..... الإدغام •
- 152..... التثنية •
- 157..... الفصل الثالث: المستوى النحوي في الدرس اللساني •
- 159..... مصطلحات نحوية •
- 160..... تعريف القول •
- 162..... تعريف الكلام •
- 165..... تعريف النحو •

- 185..... تعريف الإعراب. ■
- 217..... تعريف البناء. ■
- 221..... قضايا نحوية. ■
- 228..... قضايا من أصول النحو. ■
- 229..... السّماع. ●
- 235..... القياس. ●
- 244..... الإجماع. ●
- 248..... الاستحسان. ●
- 249..... التعليل. ●
- 259..... الفصل الرابع: المستوى الدلالي في الدرس اللساني. ●
- 267..... تعريف اللّغة. ●
- 271..... نظريات نشأة اللّغة. ●
- 280..... العلاقة بين اللفظ والمعنى. ●
- 281..... باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني. ●
- 288..... باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني. ●
- 297..... باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى. ●

- 302.....باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها
- 305.....باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمعاني
- 308.....باب في الاشتقاق الأكبر
- 313.....أثر التنعيم والإشارات الجسدية على المعنى
- 316.....الدلالة في القراءات القرآنية
- 322.....الخاتمة
- 327.....قائمة المصادر والمراجع
- 341.....فهرست الموضوعات

ملخص البحث باللغة العربية:

هذا البحث يتناول موضوعا لغويا، عنوانه: "مستويات الدرس اللساني عند ابن جني"، إذ حللت هذه الدراسة مستويات البحث اللغوي: صوتا، وصرفا، ونحوا، ودلالة، فكان حاصل بحثنا أن ابن جني كان فريد عصره في الدراسة اللسانية، ولا سيما في منهجية عرض القضايا اللسانية، وكيفية مناقشتها، والدقة في نتائجه العلمية.

الكلمات المفتاحية:

الدرس اللساني، مستويات، صوت، صرف، نحو، دلالة، ابن جني.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

This study deals with a linguistic subject, entitled: "Levels of Linguistic Lesson in Ibn Jinni". This study analyzed the levels of linguistic research: voice, conjugation, and grammar. The result of our research was that Ibn Jinni was unique in his linguistic studies, The presentation of linguistic issues, how to discuss them, and the accuracy of its scientific results.

Keywords:

Linguistic, Levels, Ibn Jinni, analyzed, grammar, result, studies, scientific.

ملخص البحث باللغة الفرنسية:

Cette étude porte sur un sujet linguistique intitulé "Niveaux de leçon linguistique à Ibn Jinni". Elle a analysé les niveaux de recherche linguistique: voix, conjugaison et grammaire. Le résultat de notre recherche a été que Ibn Jinni était unique dans ses études linguistiques. La présentation des problèmes linguistiques, la manière de les aborder et l'exactitude des résultats scientifiques.

Mots clés :

Linguistique, Niveaux, Ibn Jinni, voix, conjugaison, grammaire, études.

